بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي

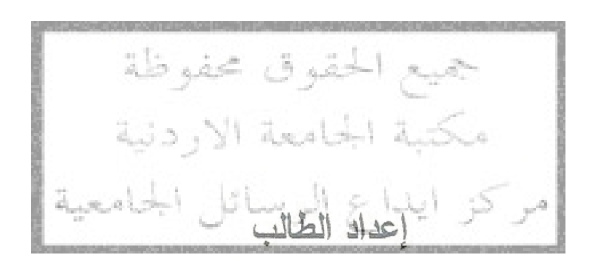
إعداد الطالب
وائل وجيه رضا البظ

بإشراف
الدكتور علي عبد الحميد
الدكتور عزيز سالم دويك

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحــضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس– فلسطين

2004

محدّدات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي



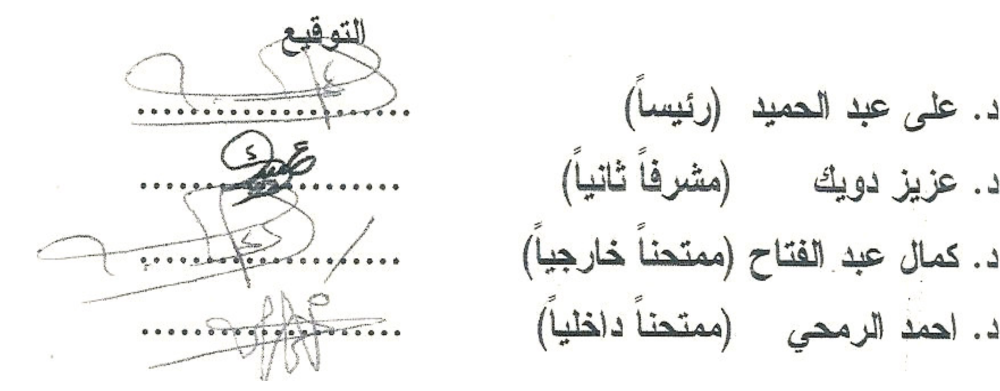
إعداد الطالب

وائل وجيه رضا البظ



نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 03 / 08 / 2004م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة



	التوقيع
د. على عبد الحميد (رئيساً)	....
د. عزيز دويك (مشرفاً ثانياً)	....
د. كمال عبد الفتاح (ممتحناً خارجياً)	....
د. احمد الرمحي (ممتحناً داخلياً)	....

الإهـــــــداء

إلى أرواح الشهداء التي تعانق عنان السماء

إلى أسرى الحرية الذين يقبعون خلف القضبان إلى الجرحى

على أسرّة الشفاء

إلى الثكلى و اليتامى إلى كل الشرفاء

إلى محبي هذا البلد الطيب

نابلس الصمود في قلب فلسطين الحبيبة



قال رسول الله صلى الله علية وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" صدق رسول الله. ومن اجل هذا لا بد وان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل لما بذلوه من جهد وتوجيه ومتابعة. واخص بالذكر كل من السادة الأفاضل الدكتور عزيز دويك والدكتور علي عبد الحميد والدكتور كمال عبد الفتاح والدكتور احمد الرمحي أعضاء لجنة المناقشة المحترمين والى أسرة جامعة النجاح الوطنية ممثلة برئيسها وجميع السادة العاملين فيها وعظيم شكري وامتناني لكافة الإخوة العاملين في القطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة واخص بالذكر الأخوات والإخوة السادة في بلدية نابلس وغرفة تجارة وصناعة نابلس ووزارة التجارة والصناعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والسادة في إدارة المراكز التدريبية والتعليمية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والإخوة أصحاب المصانع والشركات الخاصة والمؤسسات لما بذلوه من تعاون وإبداء لملاحظاتهم. ولا يفوتني أن أتقدم بكل الحب والتقدير والوفاء إلى أسرتي التي شاركتني قدرا من المعاناة والصبر من اجل تجاوز تلك المرحلة وأخيرا أرجو أن لا يكون قد فاتني ذكر احد من الإخوة الأفاضل الذين يستحقون كل ثناء وتقدير مع رجاء قبول معذرتي وجزاهم الله عني خير جزاء. وأخيرا اختم كلمتي هذه

بقوله تعالى ﴿ لإن شَكَرْتُم لأَزِيْدَنَّكُمْ ﴾ صدق الله العظيم.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	أعضاء لجنة المناقشة
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول
ر	فهرس الصور
ز	فهرس الأشكال
س	فهرس الخرائط
ش	فهرس الملاحق
ص	الملخص باللغة العربية
	الفصل الأول
1	**مقدمة الدراسة ومنهجيتها**
1	1.1 مقدمة
2	2.1 أهمية الدراسة ومبرراتها
5	3.1 أهداف الدراسة
6	4.1 خطة ومنهجية الدراسة
6	5.1 مصادر المعلومات
7	6.1 محتويات الدراسة
	الفصل الثاني
10	**المواصفات والمقاييس والمعايير الفنية الخاصة بإنشاء المدن والمناطق الصناعية**
10	1.2 تعريف الصناعة
10	1.1.2 أنواع الصناعة
11	2.1.2 التنمية الصناعية في فلسطين

الموضوع	الصفحة
3.1.2 تعريف النمو الصناعي	12
4.1.2 المواقع الصناعية	12
2.2 تحديد موقع المنطقة الصناعية	16
1.2.2 الإحصاءات النوعية	16
2.2.2 المصادر الرسمية	16
3.2.2 تحليل البيانات الخاصة في اختيار الموقع	16
4.2.2 المنهج الجغرافي	17
3.2 الاستعمالات الصناعية للأراضي	17
1.3.2 المقومات الصناعية للمدينة والمنطقة الصناعية	18
2.3.2 مقومات الموقع الصناعي	20
4.2 متطلبات الصناعة الرئيسة	21
1.4.2 الصناعة والمواد الخام	23
5.2 طرق ومعايير كيفية اختيار المواقع الصناعية	23
6.2 متطلبات موقع المدينة الصناعية	24
1.6.2 متطلبات الموقع للمساحة	25
2.6.2 تخطيط المدن والمناطق الصناعية	25
3.6.2 أهمية تخطيط المدن والمناطق الصناعية	26
7.2 الأسباب والدوافع لإنشاء المدن والمناطق الصناعية	26
1.7.2 الأسس والمرتكزات لمتطلبات تخطيط المدن والمناطق الصناعية	27
2.7.2 الاعتبارات المتبعة لتحديد حجم المدن والمناطق الصناعية	28
3.7.2 العوامل المؤثرة في تحديد حجم المدن والمناطق الصناعية	29
4.7.2 الأحجام المثلى للمدن والمناطق الصناعية	30
5.7.2 مزايا الإنتاج الكمي	32
8.2 مزايا المدن والمناطق الصناعية	34
1.8.2 تصنيف الصناعة	35
الفصل الثالث	

	لمحة عامة عن مدينة نابلس	38
	الموضوع	**الصفحة**
1.3	مقدمة	38
2.3	الجانب التاريخي لمدينة نابلس	41
3.3	الجانب الجغرافي لمدينة نابلس	45
4.3	الخصائص الاقتصادية لمدينة نابلس	46
5.3	طبيعة المناخ في مدينة نابلس وأثره على التطور العمراني	49
6.3	المقومات الصناعية لمدينة نابلس الصناعية	52
7.3	التعليم العالي والمهني (الصناعي)	53
1.7.3	مقدمة	53
2.7.3	نشأة وتطور المؤسسات التعليمية	55
	الفصل الرابع	
	التوزيع الجغرافي للمصانع في مدينة نابلس	66
1.4	مقدمة	66
2.4	توزيع المنشئات الصناعية في المدينة	69
1.2.4	الصناعات المختلفة في المنطقة الشرقية	72
2.2.4	الصناعات والحرف الخفيفة في وسط المدينة	86
3.2.4	الصناعات المتعددة في المنطقة الغربية	90
3.4	المدن والمناطق الصناعية والحرفية المقترحة في محافظة نابلس	93
1.3.4	توزيع المناطق الصناعية والحرفية	93
4.4	أهداف إنشاء المدن والمناطق الصناعية والحرفية في محافظة نابلس	95
	الفصل الخامس	
	الآثار السلبية للصناعة على التجمعات السكنية	97
1.5	مقدمة	97
2.5	الآثار البيئية للتجمعات الصناعية والحرفية	98
1.2.5	أسباب التلوث البيئي في محافظة نابلس وأثره	99
2.2.5	أنواع وأشكال التلوث البيئي في المناطق الصناعية والحرفية في مدينة نابلس	103
3.2.5	إمكانية ضبط التلوث البيئي والتخطيط للحد منه في مدينة نابلس	104

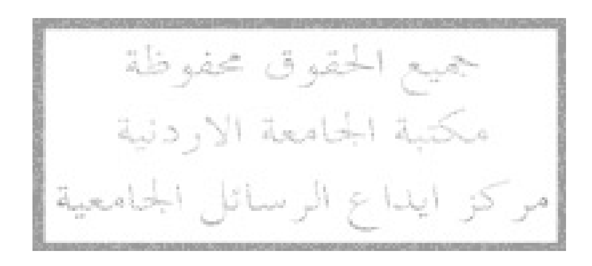
	الموضوع	الصفحة
3.5	أثر التجمعات الصناعية والحرفية على البعد الاجتماعي	105
1.3.5	أثر التجمعات الصناعية في المناطق السكنية على التعليم الصناعي	108
	الفصل السادس	
	المعوقات والمحددات لإقامة المدن والمناطق الصناعية	110
1.6	مقدمة	110
2.6	مبررات إقامة مشروع المدينة الصناعية شرق مدينة نابلس	113
3.6	التقدير الأولي للاحتياجات الاستثمارية للمشروع	114
1.3.6	البنية التحتية حتى راس المشروع	114
2.3.6	البنية التحتية داخل المشروع	116
3.3.6	المباني والمرافق المساندة	117
4.6	شركة تطوير مدينة نابلس الصناعية	118
5.6	معوقات ومحددات إقامة المدن والمناطق الصناعية	123
	الفصل السابع	
	النتائج والتوصيات	131
1.7	النتائج	131
2.7	التوصيات	133
	المصادر والمراجع	137
	الملاحق	142
	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	B

فهرس الجداول

الموضوع		الصفحة
جدول رقم (1)	توزيع احتياجات المناطق الصناعية من الخدمات	33
جدول رقم (2)	بعض المؤسسات التعليمية في مدينة نابلس	55
جدول رقم (3)	ترتيب مدينة نابلس من حيث إنتاجها للصناعات	69
جدول رقم (4)	المصانع المنتشرة في المنطقة الشرقية	73
جدول رقم (5)	نسبة توزيع الأرض حسب الاستخدام	112
جدول رقم (6)	مراحل تنفيذ المشروع موزعة بالدونم	120
جدول رقم (7)	الجدول الزمني لمراحل الإنشاء	120
جدول رقم (8)	مساحة الأراضي المكشوفة بالدونم خلال مراحل التنفيذ	120
جدول رقم (9)	مساحة المصانع القياسية (الهناجر) بالدونم	121
جدول رقم (10)	تكلفة المشروع الإجمالية خلال مرحلة التنفيذ	121
جدول رقم (11)	صافي الإيرادات	122

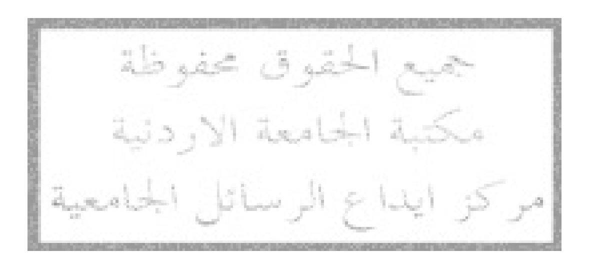
فهرس الصور

الموضوع	الصفحة
صورة رقم (1) صورة تظهر مدينة نابلس وجبلي جرزيم وعيبال عام 1839	43
صورة رقم (2) صورة تظهر مدينة نابلس في العام 1880	45
صورة رقم (3) صورة خان التجار والمباني السكنية القديمة	71



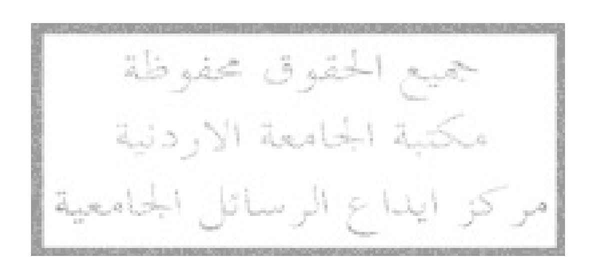
فهرس الأشكال

الصفحة	الموضوع
19	شكل رقم (1) شكل يبين كيفية اختيار الموقع
67	شكل رقم (2) شكل يبين البيانات المتعلقة بنشاطات الأيدي العاملة



فهرس الخرائط

خارطة		الصفحة
خارطة رقم (1)	خارطة تبين موقع مدينة نابلس الاستراتيجي بين المحافظات	40
خارطة رقم (2)	التجمعات السكانية وموقع المدينة الصناعية المقترحة في محافظة نابلس	51
خارطة رقم (3)	تصنيف توزيع مناطق النشاط الصناعي للمنطقة الشرقية	73
خارطة رقم (4)	تبين منطقة النشاط الصناعي في المنطقة الشرقية من المدينة	85
خارطة رقم (5)	النشاط الصناعي والاقتصادي وسط المدينة البلدة القديمة و يظهر الامتداد الشريطي الطولي للمدينة	89



فهرس الملاحق

	الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	–صحيفة القدس بتاريخ 2000/6/21 –صحيفة القدس بتاريخ 2003/7/23 –صحيفة القدس بتاريخ 2004/3/18 –صحية الحياة بتاريخ نيسان /2004	142
ملحق رقم (2)	- صورة شهادة تقديرية، معرض القاهرة الدولي	147
ملحق رقم (3)	- حوافز الاستثمار / قانون تشجيع الاستثمار 1988 ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي	149
ملحق رقم (4)	ا - شركة تطوير مدينة نابلس الصناعية / بلدية نابلس /الدراسة المالية آب / 1999 ب - غرفة تجارة وصناعة نابلس / مشروع المدينة الصناعية في نابلس 1992 ج - السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الصناعة/ الاجتماع الثاني للجنة الفنية للبنية التحتية لمدينة نابلس الصناعية 1998	152
ملحق رقم (5)	بيان صحفي/ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني/ سلسلة مسوحات القوى العاملة والبطالة والنشاط الاقتصادي ومشكلاته	156

محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي

إعداد الطالب

وائل وجيه رضا البظ

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

الملخص

تعتبر مدينة نابلس من أكبر مدن فلسطين تعدادا للسكان ومن أشهرها في القطاع الصناعي. حيث امتازت منذ القدم بصناعات خاصة ومميزة. فيوجد فيها الصناعات الحديثة والتقليدية التي ورثها الآباء عن الأجداد. تعتبر مدينة نابلس أيضا المدينة الاقتصادية والإدارية لأنها تتصدر موقعا استراتيجيا مهما في منطقة الشمال. حيث تشكل حلقة تواصل مع باقي محافظات الضفة الغربية والحدود الخارجية مع الضفة الشرقية. بالإضافة إلى قربها من المعابر الأخرى في غرب فلسطين. وقد أشتهرت المدينة في دور العلم والعلوم المختلفة. وقد تخرج من هذه المؤسسات العديد من العلماء وأصحاب المهن. فكان لتلك المؤسسات دورا فاعلا وكبيرا في التقدم المهني وخاصة في التعليم الصناعي الذي ساهم في دعم هذا القطاع وتطوره. فيوجد شرق المدينة المنطقة الصناعية التي تضم العديد من الصناعات والحرف المختلفة. التي تقع بالقرب منها كلية هشام حجاوي التقنية والمدرسة الثانوية الصناعية التي ساهمت في سد حاجة المنطقة من الفنيين والعمال المهرة. ويستفيد طلبة المدارس الصناعية من التدريب في الإجازات الصيفية في هذه المناطق الصناعية. ويوجد أيضا منطقة حرف وصناعات خفيفة في وسط المدينة وأخرى في المنطقة الغربية من المدينة. إلا أن حاجة هذه المهن والصناعات من التوسع والتطور نتيجة النمو والانفجار السكاني الطبيعي الذي تشهده المدينة ساهم في زيادة مشاكل تلك

الصناعات في تقدمها وتطورها. كذلك ساهم وجود هذه التجمعات الصناعية والحرفية بين التجمعات السكنية في زيادة الآثار السلبية على البيئة والمجتمع.

ان الجامعة والمعاهد المهنية الأخرى ساهمت في تعزيز هذا القطاع ودعمه بالكفاءات والاستشارات وغيرها نتيجة الحاجة إلى التوسع والامتداد في استخدام الأرض ليتوسع معها أيضا هذا القطاع حتى تستوعب الفائض في الأيدي العاملة بل والحد من البطالة المتفشية نتيجة الظروف التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص. وكذلك تحريك العجلة الاقتصادية في المدينة التي تنعكس على جميع شرائح المجتمع وتعمل على رفع مستوى معيشته. ولتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد تقدمت الغرفة التجارية لمدينة نابلس بمشروع لإقامة المدينة الصناعية والمنطقة الصناعية والحرفية في الشرق من المدينة إلى سلطات الاحتلال وذلك في العام 1992. لكن الشروط والقيود التي كان يفرضها الاحتلال عمل على بقاء هذا المشروع في مهده. إلى أن دخلت السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن في العام 1994. حيث تقدمت بلدية نابلس بنفس المشروع إلى وزارة الصناعة وهيئة المدن الصناعية الفلسطينية. والجهات المعنية الأخرى. وأخذت السلطة الفلسطينية تعمل على استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وغيرهم من خلال برامج استثمارية. وقد وضعت القوانين الخاصة بالاستثمار لتحفيز المعنيين من المستثمرين الفلسطينيين وغيرهم. وتم اختيار تلك المناطق المطلوبة لإقامة تلك المشاريع رغم ما واجهته السلطة من صعوبة في شراء الأرض وتملكها والبحث عن جهة ممولة لتنفيذ المشروع. ومن المفروض أن يتم بدء العمل في تنفيذ المشروع في نهاية العام 2000. إلا أن مصير هذا المشروع لم يكن ليرى النور لأسباب عدة ساهمت في إعاقة إنشاء تلك المدينة والمناطق الصناعية الأخرى بسبب ما يفرضه الاحتلال من قيود لضرب الاقتصاد الفلسطيني. كذلك عدم قدرة السلطة الفلسطينية على حماية الصناعات الوطنية ودعمها. وقلة الوعي والمشاركة الجماهيرية لحماية الصناعات الوطنية وضبط الاستهلاك الصناعات الأجنبية حتى نستطيع أن نتجاوز هذه المشاكل التي يعاني منها تلك هذا

القطاع الصناعي. وكذلك العمل على توفير الفرص العمل للعاطلين عن العمل. وقد اشتملت الدراسة أيضا على الأهداف والمقومات للمناطق الصناعية والمعايير البيئية من أجل الحفاظ على الإنسان والموارد الطبيعية والممتلكات من خطر التلوث وكذلك تم توضيح العديد من الأسباب التي تمثل المعوقات والمحددات لإقامة تلك المناطق سواء كانت تلك الأسباب داخلية أو خارجية كذلك المؤثرات الأخرى على البيئة والمجتمع نتيجة لوجود بعض المناطق والتجمعات الحرفية داخل حدود المناطق السكنية وما ينبعث عنها من مخلفات بيئية ضارة كالأتربة والغبار والأصوات التي جميعها يؤثر على الإنسان نتيجة لما ينعكس عنها من مؤثرات تؤثر سلبا على البيئة والمجتمع هذا بالإضافة إلى النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة لتجاوز أسباب هذه المعوقات والمحددات التي يشكل التخطيط فيها العصب الرئيس من أجل تجاوزها.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 المقدمة

تحرصُ الدول النامية على تنمية قطاع الصناعة. الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للبناء الاقتصادي وعاملا مؤثرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظراً لأهمية الصناعة في المجتمعات البشرية فلا بد من توفير كافة السبل والوسائل التي تتمشى ومتطلبات النهوض بالصناعة ومراعاة الحفاظ على بيئة نظيفة وخالية من المؤثرات والمنغصات. من أجل ذلك فان بعض الجهات الرسمية وشبه الرسمية مثل البلدية والغرفة الصناعية وهيئة المدن الصناعية الفلسطينية تعمل جاهدة لإقامة المدينة الصناعية وفصل قطاع المهن والحرف والصناعات بعيدا عن التجمعات السكنية والمأهولة. حسب تصنيف استخدام الأراضي في المخطط الهيكلي والتنظيمي والعمل على توفير تلك المدن والمناطق الصناعية وتجهيزها بالمخططات والخدمات والمرافق العامة مراعية جانب الاستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة والتطور المستقبلي. إن المعوقات والمحددات التي فرضت على بقاء العديد من المهن والصناعات بين التجمعات السكنية والمأهولة. ساهمت بشكل أو بآخر على ترك آثارا سلبية على تلك التجمعات ومن هذه الآثار ما هو بيئي أو اجتماعي. وإن من أهم هذه المعوقات والمحددات هو الاحتلال الذي كان يمتاز بها وجاد في تحقيق غاياته من خلال البعد الزمني وإتباع سياسة النفس الطويل وإتباع الضغط بكافة أشكاله وأنواعه من اجل ضرب وشل الاقتصاد الفلسطيني. ممثلا بالقطاع الصناعي الذي يشكل العمود الفقري والقاعدة الأساسية في مراحل النمو البشري والاقتصادي والحضاري فيما بعد. إن تلك السياسة كان لها أيضا أبعاداً أخرى وعلى قطاعات أخرى. فمنها السياسي الذي يُسهل على الاحتلال بسط سيطرته على منطقة محصورة وذات بقعة جغرافية صغيرة يقطنها الفلسطينيون وعدم السماح لهم بالتمدد والتوسع والتحكم في استخدام الأراضي خارج الحدود الهيكلية للمدينة وما يترتب عليها من مرافق وخدمات. مما يعني ترك الحرية

للاحتلال وقطعان المستوطنين من الحركة والتنقل في المناطق الخارجية بحرية وأمان. كــذلك تحقيقا لمطامعهم في استغلال ومصادرة تلك الأراضي وثرواتها لبناء مستوطناتهم والعمل على استيعاب المزيد من المستوطنين من الخارج وعمل حزام استيطاني بشكل يضمن أمنهم وسلامة تنقلهم بين تلك المستوطنات. أما أثرها على القطاع الزراعي. فما من شك بأن أثرها كان ومــا زال كبيرا ومباشراً أحيانا في جعل المُزارع الفلسطيني تــرك أرضــه الزراعيــة التــي تــم مصادرتها بأمر عسكري بشكل كامل أو جزئي ليعمل إما في المستوطنات القريبة والتي هــي أصلاً أراض فلسطينية مصادرة وتعود ملكيتها لهم أو داخل الأراضــي الفلــسطينية المــسماة بمنطقة الخط الأخضر. إن عدم قدرة المُزارع في الوصول إلى أرضه أحياناً للزراعة أو عــدم القدرة على منافسة المنتج الزراعي الإسرائيلي وفرض القيود الضريبية والجمركية على المنتج الزراعي الفلسطيني في ظل غياب الوعي الجماهيري والإرشاد والدعم الحكومي وتسهيل حركة التسويق كلها تعتبر من الأساليب المختلفة لضرب وشل الاقتصاد الفلسطيني. وبما أن الإنتــاج الزراعي يحتاج أحياناً إلى تصنيع فلا بد من التأكيد على الخروج إلى مناطق التي تساهم فــي ربط العمليات الإنتاجية مع بعضها البعض دون ترك أية أسباب تؤثر على البيئــة أو المجتمــع وتسهم أيضاً في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

2.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح بعض المبررات التي يسعى الباحــث لإبرازهــا فــي تحقيق أهمية تلك الدراسة والتي من أهمها مراعاة الأبعاد التالية:

1. الإنسان الذي يعتبر عماد المجتمع وغايتنا في الدراسة من خلال تحقيق الرفاهيــة والأمــن والطمأنينة وتجنب المشاكل الصحية له في الوقت الذي يعاني فيه من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة لإغلاق المصانع والورش ونقص فرص العمل ونقص في الموارد المالية.

2. تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية. وتوفير فرص العمل لها والشعور بالذات. وإلا فان غير ذلك. سوف يكون له أثر سلبي على اقتصاد المجتمع. وكذلك العمل على تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة. بتوفير فرص العمل لهم، ودمجهم في المجتمع.

3. تعزيز الاستثمار. بعد تحديد وتوضيح الاستراتيجية الممكنة لتجاوز كافة المحددات وتبيان المعوقات ضمن جدول زمني معين. مراعيا الظروف الاستثنائية لإنشاء المدن والمناطق الصناعية. وتوضيح مزايا التسهيلات والخدمات القانونية الممنوحة للمستثمرين من خلال برامج دعائية مختلفة تعمل على استقطابهم وتشجيع الاستثمار وإقامة المشاريع الصناعية المتنوعة لاستيعاب عدداً اكبر من العاملين.

4. العمل على توفير وزيادة فرص العمل. وذلك من اجل العمل على رفع مستوى دخل الفرد وكذلك الدخل القومي الذي نسعى من خلاله إلى الرقي والتقدم الحضاري.

5. الحفاظ على البيئة من خلال توزيع وتحديد استعمالات الأراضي وتأكيد الاستعمالات الخاصة في المناطق الصناعية بأنواعها المختلفة حسب الأنظمة والقوانين والتشريعات المعمول بها والخاصة بنوع الاستخدام مراعيا استخدام الأراضي في المجالات المختلفة حسب تصنيف الاستخدام.

6. فصل المناطق الصناعية على اختلاف أنواعها عن التجمعات السكنية بحيث لا تكون المباني الصناعية تتجاوز في ارتفاعها المباني السكنية ومراعاة التمدد العمراني للسكان وحفاظا لحقوق المجتمعات البشرية تحديداً للأجيال القادمة. سواء كانت الاجتماعية أو البيئية خصوصاً في المناطق المتداخلة والمزدحمة والمأهولة بالسكان وذلك بفصل تلك المناطق بالمساحات والأحزمة الخضراء حيث يسهم ذلك في رفع قيمة الأرض.

7. الحفاظ على نمط البناء والعمارة. خالي من المؤثرات الناجمة عن عمليات التصنيع والمخلفات الأخرى مثل الأبخرة والغازات والدخان والأتربة والغبار الناتجة عن المقالع والمحاجر التي تؤثر على المنظر الخارجي لشكل البناء وتقلل من عمره وسعره.

8. حماية المرافق الدينية والتاريخية والأثرية من الدمار والحفاظ عليها بعيدة عن تلك المؤثرات الناجمة عن العمليات التصنيعية عند العمل على عزل وإبعاد المناطق الصناعية عنها. وعدم التقليل من قيمتها التاريخية والأثرية. من اجل تسويق السياحة. التي نفتقر لوفرة مرافقها في المنطقة. من خلال وجود لافتات وإشارات خاصة بتلك المرافق.

9. إن إمكانية توفير الخدمات الإدارية وتحديد وتوزيع الخدمات الأخرى بناءاً على أنواع المهن والصناعات ضمن الأسس والقواعد المتبعة في المواصفات والأنظمة الخاصة بالمناطق الصناعية يساهم في زيادة وتنظيم الاستيعاب لعدد اكبر من العاملين وذلك حسب الإحصائيات الخاصة باحتياجات الطاقة البشرية لتلك التجمعات المهنية. وهذا كله طبعا يعكس الوجه الحضاري للمدينة وسكانها.

10. حماية المناطق الخضراء والمناطق الزراعية تحديداً وحماية المزارعين ومزارعهم على اختلاف أنواعها سواء للثروة الزراعية أو الثروة الحيوانية من مؤثرات ومخلفات المناطق الصناعية. والحفاظ على المنظر الجمالي للمنطقة والحفاظ على المنطقة من التلوث حتى نساهم في زيادة ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

11. حماية الطرق والشوارع الداخلية من الآثار السلبية الناتجة عن استخدام الشاحنات والناقلات الكبيرة. ذات الأوزان الثقيلة تجنبا لأزمات المرور والإختناقات وحوادث السير.

12. من المؤكد أن يساهم التخطيط في التقليل من المحددات أو حتى المعوقات. من خلال استغلال وجود الدور الإيجابي للدول المانحة وزيادة مساهماتها في تقديم المعونات المادية والمعنوية. هذا الدور الذي قد يكون سياسي في بعض الأحيان. يجعل تلك الدول أيضاً تتنافس في تقديم المساعدات العينية والمعنوية لاختراق السوق الفلسطيني لتسويق منتجاتها المختلفة من خلال عرض إنتاجهم في برامج على شكل منح ومساعدات. حتى يكون هناك ارتباط اقتصادي فيما بعد بين البلدين.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعمل على تعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمدينة في حال تم تنظيم القطاع الصناعي وتوفير المناخ المناسب لتشجيع عملية الاستثمار في المدينة. ومراعاة تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بالمدن والمناطق الصناعية. حيث أن ذلك يساهم في الحفاظ على البيئة والمجتمع أما أهم الأهداف فهي كما يلي:

1) تعزيز وضع العمل الصناعي. من أجل الحفاظ على الإنسان والبيئة.
2) خدمة المجتمع المحلي بالحفاظ على مقدراته وممتلكاته بعد العمل على تجنب المعوقات وتجاوز المحددات. مما يعكس واقعا ايجابيا يساهم في رقي وتقدم وتطور المجتمع وخلوة من المنغصات الحياتية. الناجمة عن مخلفات الأعمال الصناعية وذلك بتوفير المدن والمناطق الصناعية التي تمتاز بالمواصفات العامة والخاصة بالمهن المختلفة.
3) تساعد هذه الدراسة في معرفة كيفية تحديد الاستخدام الأمثل للأرض من أجل إنشاء المدن والمناطق الصناعية. وأثرها فيما بعد على البيئة والمجتمع من أجل الحفاظ على الثروات الخاصة والعامة وإبرازها دائما في المظهر الحضاري الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال هذه الدراسة.
4) دعم وتعزيز وازدهار الاقتصاد الفلسطيني على الصعيدين المحلي والإقليمي نتيجة لدخول مهن جديدة أخرى من خلال المستثمرين تعمل على زيادة فرص العمل وكذلك الخبرات.
5) استيعاب الأيدي العاملة. من خلال العمل على زيادة وتوفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة داخل المجتمع الفلسطيني ورفع كفاءة العاملين في القطاعات الصناعية المختلفة.
6) تعزيز الجانب الاجتماعي لدى الفرد عند رفع مستوى دخل الفرد مما يزيد من مستوى المعيشة. السبب الذي يؤثر على سلوك الإنسان وثقافته.

4.1 خطة ومنهجية الدراسة

إن الخطة والمنهجية المتبعة التي استخدمت لإتمام هذه الدراسة اعتمدت في واقعها على عدة جهات ومصادر من أهمها المصادر التالية:

1 – جمع المعلومات ثم وصفها وتحليلها بعد الحصول عليها والإطلاع على واقع المعاناة والأسباب التي أدت إلى وجود تلك المعوقات وذلك من خلال:

ا) الزيارات الميدانية للمناطق الصناعية والمقابلات الشخصية والمسح الميداني.

ب) دراسة الظروف والمشاكل الخاصة بالصناعات والحرف المختلفة وتحديد احتياجاتها مراعيا جانب التنمية وتحديد الاحتياجات من المرافق والخدمات العامة. مراعيا الاستدامة والتوسع العمراني وما يحتاجه من مرافق وخدمات أيضا.

2– الدراسات النظرية والدراسات السابقة والاستراتيجيات المتبعة وفق الأسس والمعايير الخاصة لإنشاء مثل تلك المدن والمناطق الصناعية حسب أنظمة هيئة المدن الصناعية الفلسطينية. وخبرات الدول المحيطة والمجاورة. مراعيا للأنظمة والقوانين المتبعة عند الجهات الرسمية الأخرى والمساهمة في صنع القرار لمثل تلك المشاريع. ومن أهم تلك الجهات. وزارة التخطيط ووزارة الحكم المحلي والبلدية وغرفة التجارة والصناعة بالإضافة إلى بعض الجهات الأخرى صاحبة الشأن.

5.1 مصادر المعلومات

لقد تم الاستعانة في المصادر التالية للحصول على المعلومات اللازمة لإتمام متطلبات هذه الرسالة والتي تمثلت بالمصادر والجهات المختلفة التالية:

1- المراجع المكتبية

الكتب والمراجع ورسائل الماجستير غير المنشورة والأبحاث والمجلات والمقالات الصحفية وغيرها من الدراسات.

2- مصادر المعلومات الرسمية

مثل هيئة المدن الصناعية الفلسطينية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الحكم المحلي ووزارة الصناعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبلدية نابلس وغرفة تجارة وصناعة نابلس وجامعة النجاح الوطنية ومركز التدريب المهني ومدرسة نابلس الثانوية الصناعية.

3- المعلومات شبه الرسمية

مثل نقابة المهندسين ونقابة العمال وأصحاب الكراجات والمراكز الثقافية والتعليمية والمؤسسات غير الحكومية التي تقدم برامج مهنية لقطاعات مختلفة من المجتمع بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية.

4- المصادر الشخصية والخبرة الخاصة

المقابلات الشخصية والخاصة لأصحاب المصانع والمسح الميداني لتلك المواقع وبالتالي الخروج بالنتائج والتوصيات لتحقيق أهداف الدراسة.

6.1 محتويات الدراسة

لقد احتوت هذه الدراسة على سبعة فصول دراسية.

احتوى هذا الفصل الأول على مقدمة الدراسة ومنهجيتها وذلك بتحديد أهداف ومبررات هذه الدراسة مؤكدا على أهمية الدراسة التي كان الهدف الأساسي والرئيس فيها هو الإنسان والعمل

على رفع مكانة ومستوى معيشته حيث يمثل جزا من المجتمع إن عملية دعم وإنعاش الاقتصاد القومي يبدأ بتعزيز وتوفير فرص العمل وتنوعها وكما أبرزت أيضا الخطة والمنهجية المتبعة في كيفية الحصول على المعلومات للخروج بالنتائج المرجوة من تلك الدراسة التي امتازت بالطابع الوصفي لواقع القطاع الصناعي الذي يعاني الكثير من المعوقات والمحددات التي قمت بإبرازها في هذه الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد احتوى على المواصفات والمقاييس والمعايير الفنية الخاصة بإنشاء المدن والمناطق الصناعية. والذي احتوى على الكثير من الأمور مبتدئا بتعريف الصناعة أولا وأنواعها خروجا بمتطلبات هذه الدراسة من كافة ما يلزم من مقومات ومتطلبات لتحديد الاستخدام والموقع وما يترتب على ذلك من انعكاسات إيجابية. في حال توفرت كافة المرافق والخدمات من اجل إتمام هذا النشاط الصناعي دون أن يكون هناك أية تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع. وتحديد أهمية التخطيط لمثل تلك المناطق مراعيا فيها متطلبات الجهات المعنية مثل هيئة المدن الصناعية وغيرها من الجهات الأخرى الرسمية المذكورة في الدراسة.

أما في الفصل الثالث فقد تم توضيح جوانب مختلفة عن مدينة نابلس التي تعتبر المحور الرئيسي وهيكل الدراسة الأساسي. موضحا بعض الخصائص التي امتازت بها مدينة نابلس. وقد احتوى الفصل الرابع على التوزيع الجغرافي للمنشئات الصناعية في مدينة نابلس. مقسما المدينة إلى ثلاثة مناطق هي المنطقة الشرقية بالإضافة إلى المنطقة الغربية. أما الفصل الخامس فقد تناول الآثار السلبية للصناعة على التجمعات السكنية بشكل. سواء كانت على الجانب البشري من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد تناول الفصل السادس تحديد لمجموعة من المعوقات والمحددات لإقامة المدن والمناطق الصناعية. حيث أبرزت مجموعة من المبررات التي تحد من إمكانية إقامة تلك المناطق من خلال دراسات سابقة لغرفة تجارة وصناعة نابلس بالإضافة إلى الدراسة المقدمة من بلدية نابلس. **و**أخيرا في هذا الفصل السابع تم إبراز لبعض

النتائج التوصيات التي توضح أسباب وجود المعوقات والمحددات وانعكاساتها علـــى المجتمـــع والبيئة ومن تم وضع التصورات لكيفية تجاوز تلك المعوقات والمحددات.

الفصل الثاني

المواصفات والمقاييس والمعايير الفنية الخاصة بإنشاء المدن والمناطق الصناعية

تراخيص تعبر عن الأداء الوظيفي السليم لتلك المناطق. فهناك المبادئ والقواعد والتشريعات الخاصة. من منطلق حيازة الضرر. (لا ضرر ولا ضرار) أولا ولجلب المنافع ثانيا. ثم بعد ذلك التوجه في تطبيق الشروط الإنمائية لتحقيق تلك التنمية. مراعيا فيها التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسكاني. وحتى يتم تحقيق ذلك لا بد أيضا من التأكد من حجم وتفاصيل المناطق الصناعية التي من الممكن أن تتأثر بالمحيط العمراني. وأحجام التجمعات التي تؤثر على القياسات والقرارات المؤثرة في تشكيل وتنمية المناطق الصناعية.

1.2 تعريف الصناعة

الصناعة هي عبارة عن ممارسة لنشاط بشري بهدف تحويل مادة أو أكثر إلى مادة أخرى جديدة تمتاز بخصائص معينة وقد تخضع لشروط خاصة عند إنتاجها من أجل سهولة تسويقها أو من اجل أداء وظيفي معين لها.[1]

1.1.2 أنواع الصناعة

هناك أنواع ومسميات مختلفة للصناعات وذلك حسب العمليات والآلية المستخدمة لإتمام مثل هذه الصناعات ومنها.[2]

أ) الصناعات التحويلية. بمعنى التغيير في حالة المادة للحصول على مادة أو مواد أخرى قد تختلف من حيث الاستعمال أو الشكل.

ب) الصناعات ألاستخراجية. حيث يتم استخراج تلك المواد والتي تعتبر مواد أولية لإتمام عمليات التصنيع منها أو من اجل الاستخدام الأمثل والأنسب لها.

---

1 السماك، محمد أزهر وآخرون: **أسس جغرافية الصناعة وتطبيقها** جامعة الموصل 1987.

2 المرجع السابق أسس جغرافية الصناعة وتطبيقها

ت) صناعات أخرى. مثل توليد الطاقة والتي تعتمد في توليدها على مواد طبيعية أخرى

إن الصناعة عبارة عن أشكال مختلفة. لذلك لا بد من معرفة تلك الأنواع والمهن والصناعات المراد توفير ما يلزمها من أرض وإنشاءات ومباني وخدمات أخرى. لذلك فان معرفة نوع هذه الصناعات والاحتياجات اللازمة لها شرط أساسي سواء في تحديد الموقع أو معرفة الانعكاسات التي قد تنجم عنها ومدى تأثيرها على المنطقة المحيطة.

2.1.2 التنمية الصناعية في فلسطين

إن التنمية المتوخاة من الصناعة والتي تعتمد أصلاً على سياسة التخطيط حيث يعتبر التخطيط العمود الفقري فيها والأساسي لمقومات تلك التنمية ومن اجل تحقيق تلك التنمية لا بد من التخطيط للمدن والمناطق الصناعية التي تعتبر قاعدة الهرم في بناء التنمية الاقتصادية. حيث تحتضن تلك المدن والمناطق مجموعة من المهن والصناعات التي تمارس على أصولها من أجل تحقيق تلك التنمية بحيث تعمل على تغيير واضح في بيئة المجتمع المحلي التي نسعى لتحقيقها أهمها رفع مستوى المعيشة والتي يترتب عليها أمور أخرى من مناحي الحياة إذاً وبما أن الهدف من التنمية هو رفع مستوى معيشة الإنسان فهذا يعني أيضا رفع كمية الإنتاج بسبب زيادة الطلب ومن اجل تحقيق ذلك لابد من البحث عن المنطقة المناسبة لممارسة مثل هذا النشاط الذي يحقق تلك الغاية مراعيا في ذلك الاستمرارية والتطور المستقبلي وتحقيق التنمية. أيضا التوسع المطلوب فيما بعد بالإضافة إلى اعتماد الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج والتي تقلل أيضا من مضار وملوثات البيئة الناتجة عن تلك الصناعات. وكذلك العمل على استقطاب اصحاب روؤس الأموال بالإضافة لأصحاب الخبرات الجيدة والعمل على تطويرها لرفع كفاءة العاملين في تلك الصناعات وزيادة كمية الإنتاج بالإضافة لتوفير المرافق الأخرى التي تدعم وتساهم في تحقيق هذه التنمية.

3.1.2 تعريف النمو الصناعي

هو النمو الذي يهتم بزيادة كمية الإنتاج نتيجة لوجود برامج تنموية تعنى بالتخطيط للنمو الصناعي. وهذا النمو قد يكون بهدف رفع أو تطوير أو زيادة قيمة وكمية الإنتاج وتجاوز الآثار السلبية الناتجة عن العمليات التصنيعية أو أثناء التصنيع[1] هذا الواقع يمثل واقعا حضاريا سليما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي. وبما أن التنمية هي عملية تحويل وتغيير من وضع لآخر سواء في الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى البيئي أيضا فان الهدف هو ألحفاظ على الممتلكات وعدم هدرها أو الإنفاق على صيانتها لذلك نرى بان كل تلك العناصر ومدى الربط بينها من حيث الكم أو النوع قد يكون معقدا نوعا ما لذلك نرى بان التخطيط والتنسيق مع المؤسسات المعنية هو المقدمة لتجاوز بعض أو مجموعة العقبات التي تحد من عملية التقدم أو التطوير. وذلك لخلق توازن نسبي بين تلك العناصر لخدمة التنمية وتطورها. لذلك يعتبر التخطيط بحد ذاته الأداة وليس الهدف. لتحقيق متطلبات التنمية والتطوير وتجاوز العقبات والصعوبات التي تواجه وتقف بطريق هذا التطور والنمو فالتخطيط يعني رسم الصورة المستقبلية لبرامج التنمية وخطوات تنفيذها.

4.1.2 المواقع الصناعية

يعتبر مفهوم الموقع الأنسب. لأية مشروع بأنه ذلك الموقع الذي تتوازن فيه كافة العوامل المؤثرة في نجاح ذلك المشروع من خلال القدرة على الضبط والسيطرة على كافة العوامل والعناصر والعمل على الربط فيما بينها وقد يكون هناك أكثر من خيار لاختيار الموقع لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار المزايا الخاصة بكل موقع سواء كانت تلك المزايا طبيعية أو اقتصادية أو حتى على النطاق الاجتماعي أو البيئي وغير ذلك. ومن أجل الحصول على تحقيق لتلك الموازنة المطلوبة وحتى يكون هذا الاختيار منطقيا ومعقولاً ويمتاز بالمردود المادي المناسب وبأقل التكاليف فلا بدمن اختيار الموقع الذي يمتاز بتلك العوامل التي تتحقق فيها تلك الموازنة

[1] التنير ، سمير: **تنظيم وتطوير المشروع الصناعي،** بيروت: معهد الإنماء العربي، 1978

لذلك نرى بأن تقدم الدول كان بسبب الصناعة فنلاحظ ارتفاعا في مستوى المعيشة سببه ارتفاع مستوى دخل الفرد الذي ينعكس أيضاً على ثقافة تلك المجتمعات. هذا نابع من اهتمام تلك الدول بالتخطيط الذي يعتبر من أهم أولوياتها وخاصة في تخطيط المدن والتخطيط الاجتماعي. لذا نرى بأن الدول والأقاليم المتطورة والمزدهرة كان بسبب وجود الصناعات المتقدمة. والجيدة أيضاً في إيجاد حجم متسع من الأسواق لمنتجاتها سواء في الأسواق المحلية أو في الخارج. ولقد كان لهذا التطور سبب في انعكاسه على التمدد في تلك المشاريع. ولذا فان الاستقرار والنجاح الإداري الذي تحققه إدارة تلك المواقع من خلال اختيارها لمثل تلك المناطق أولاً. وتحديد نوع الصناعات فيها ثانياً. ساهم إلى حد كبير برفع مكانة أهل تلك المنطقة وكذلك العمل على ازدهارها وتطورها وساهم في تقليل نسبة البطالة فيها نتيجة زيادة مستوى المعيشة والرخاء في المستويات الأخرى سواء الاقتصادية أو حتى الاجتماعية. هذا مع العلم بأن الاختلافات الجغرافية للموقع لها تأثيرها على كلفة الأيدي العاملة حيث يتناسب الموقع طردياً مع كلفة الأيدي العاملة وعكسياً مع قيمة سعر الأرض. لذا وبعد دراسة كل المقومات الخاصة لإنشاء المواقع والمناطق الصناعية لابد من التأكيد على معرفة وفهم الدوافع التي أدت إلى هذا الخيار وما هي المشاكل والصعوبات التي واجهت تحديد هذا الخيار أيضاً وكذلك إلى أي مدى تأثرت الصناعة بهذا الموقع. لذلك وكما هو معلوم فإن الجغرافيين اعتبروا بأن الجغرافية تقسم إلى قسمين.

1- الجغرافية البشرية.

2- الجغرافية الطبيعية.

إن لكل نوع من هذه الأقسام تفرعات واهتمامات خاصة. فلما كانت الجغرافية البشرية والتي تهتم في موطن الإنسان وتحديد نشاطه على اختلاف الأصعدة وأهمها الأنشطة الاقتصادية إن هذا الجهد البشري هو جوهر الجغرافية البشرية. لذلك احتل النشاط الصناعي فيها راس الهرم كونه حجر الأساس في عملية الإنعاش الاقتصادي والتنمية والتطوير. والإنسان هو

العنصر الأساسي في تحريك تلك العجلة وتعزيزها. ومن أجل هذا كله لا بد من توفير القاعدة الرئيسة لهذا الهرم ألا وهي الأرض المناسبة التي يحتاجها لممارسة هذا النشاط وتنميته ويعرف هذا النشاط بالقطاع الصناعي. وبما أن جغرافية الصناعة تعتبر من الفروع الجغرافية الاقتصادية فإن أهميتها تكمن في دراسة النشاط الصناعي والتفاعل المكاني لهذا النشاط. مقرونة بالنشاط البشري من هنا يبدأ دور الجغرافي والمخطط في التوجه ضمن منهجية معينة للبحث فيها ودراسة كافة أبعادها ضمن إطار عام وهو التوزيع والتحليل والتركيب لتلك الظاهرة دون إغفال أية جانب أو تجاهله أو تغليب جانب على الآخر. وهذا النوع من الدراسة ضمن النشاط الصناعي يندرج تحت عنصرين أساسيين هما العنصر البشري والعنصر الطبيعي وبالتالي كيفية الضبط والتحكم بتلك العناصر يعتبر من الأساسيات كما ذكر سابقا فلا يجوز أن يكون هناك تغليب طرف على الآخر وإنما أن تكون دراسة متوازنة بكافة جوانبها الاعتبارية. في العملية التخطيطية وبمشاركة باقي العلوم الأخرى. من الجهات والدوائر المعنية الأخرى من أجل تحقيق هذا التوازن وكذلك تحقيق الاستدامة. لذلك نرى بأن دراسة المواقع الصناعية. ومشكلات التمركز الصناعي والتخصص والتشتت في النشاط الصناعي تعتبر من القضايا المهمة في نجاح المشروع. من هنا ولأسباب عدة جاء التأكيد على أهمية الدراسة المستفيضة والشاملة والمتوازنة. مع باقي العلوم والدراسات الأخرى من خلال التنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية والمتخصصة. فنرى إن للجغرافي دور مهم وكذلك للاقتصادي والمخطط الإقليمي ولمقيم المشاريع الاقتصادية في تحقيق التفاعل المكاني والنشاط الصناعي من اجل الضبط والسيطرة على المشكلات التي قد تواجه إقامة مثل تلك المواقع.

إن واقع الجغرافية الصناعية وتطبيق مضامينها العلمية حسب متطلبات واحتياجات التقدم والتطور العلمي والتقني والعمل على السيطرة على الآثار البيئية الضارة. كله كان ممكناً من خلال تلك العلوم التي ترتبط ببعضها البعض. وتتداخل أحياناً لتحقيق هدف التنمية. لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الذي يخدم هذا النشاط العلمي المتكامل من أجل عملية التنمية والتطور في ظل الحفاظ على بيئة سليمة ونظيفة. مراعياً التأكيد على الاستخدام الأنسب

والأمثل الذي تتحقق فبه الاستدامة لكل الموارد المتاحة وأهمها الأرض وحاجتنا منها في التوسع المستقبلي لتحقيق الهدف في التنمية المستدامة وبطريقة تراعى فيها التوازن من هذه الاحتياجات بهدف التقدم والتطوير دون المساس باحتياجات ومتطلبات الأجيال القادمة.هذا كله يحتاج إلـــى دراسة مستفيضة تساهم فيها جميع الدوائر والجهات المعنية والمتخصصة من أجل تحديد الموقع والمنطقة وطبيعة المكان مع مراعاة إمكانية التمدد والتوسع المستقبلي. لذلك نرى بـــان النمـــو الصناعي يولد نمو متجمع ناتج عن سبب التركيز لتلك المصانع في منطقة واحدة. أمـــا عـــن المعرفة فإنها تنبع من خلال اشتراك مجموعة مصانع لإنتاج أو تصميم منتج ما وقد تشترك تلك المصانع مع بعضها البعض وفي منطقة واحدة لإجراء البحوث العلمية اللازمة لإنجـــاز هـــذا المنتج والذي لم يكن من السهل إنتاجه لو لم يكن هناك هذا التجمع الصناعي الذي يمتاز بكامل الخدمة المطلوبة. وأخيرا نرى بان نمو تلك الصناعات يساعد على ظهور وإقامـــة صـــناعات أخرى تتخصص في بعض العمليات الإنتاجية. مثل إنتاج بعض السلع المنتجة بمنتج آخر أكبر وهنا تكون تلك المصانع تمتاز بكفاءة أكثر نتيجة تخصصها بمثل تلك الصناعات. علمـــاً بـــأن الشركة ألام قد تكون هي المنتجة لهذا المنتج وهذا يؤكد المقولة بأن النمو الصناعي هو ســـبب في نمو المتجمع للصناعات. لذا فإن هذه الإمكانيات والمكاسب والوفرات والخبـــرات تعكـــس واقعا اقتصاديا داعما للاقتصاد المحلي والوطني وتكريس حقيقي لتشجيع الـــصناعات المحليـــة واستقطاب لأصحاب رؤوس الأموال. مما يعني أيضاً زيادة في توفر الخبرات وكذلك اســـتيعاباً أكبر للأيدي العاملة على اختلاف مستوياتها الفنية والعلمية ليعكس واقعاً حضارياً وثقافياً ســـببه زيادة ثقافة الفرد المهنية والعلمية نتيجة لتبادل الخبرات. وعلى ضوء ذلك يكون هناك ارتفاعـــاً لمستوى المعيشة ينعكس إيجابيا على مستوى دخل الفرد. هذه الزيادة على نسبة الـــدخل تعنـــي أيضاً تحقيق الرفاهية للعامل وكذلك الشعور بالأمن الوظيفي والأمان فـــي حـــال ســـعت تلـــك الإدارات في تلك المناطق الصناعية لتوفير أهم متطلبات الحياة. ألا وهو توفير المسكن المحترم الذي يأويه وعائلته وكذلك خدمات التأمين الصحي وغيرها من الخدمات التي تجعله منـــصرف

للاهتمام برفع كفاءة الإنتاج لتحقيق أكبر قدر من مستوى الحياة. ويطمح في تحقيقه من الناحتين المادية والمعنوية بشكل أفضل ما زال يشعر بالأمن والطمأنينة.

2.2 تحديد موقع المنطقة الصناعية

في الواقع أن هناك مصادر وجهات ذات طابع مهني متميزة ومعتمدة في المساعدة عند اختيار وتحديد المواقع أو المناطق الصناعية وكذلك في تحديد باقي الاحتياجات والمتطلبات من المرافق والخدمات لتلك المناطق ومن أهم هذه المؤسسات.

1.2.2 الإحصاءات النوعية

مثل الإحصاء الصناعي الذي يهتم بدراسة عدد المؤسسات والمشاريع والورش المهنية والصناعية منها بشكل خاص ومعرفة عدد العاملين فيها وإمكانية التطور والتوسع المستقبلي لها وتحديد احتياجاتها. ويكون هذا النوع من الإحصاء بشكل ميداني يراعى فيه تشتت تلك الورش والمصانع المنتشرة هنا وهناك في المدينة بالإضافة إلى الإحصاء الحيواني والإحصاء الزراعي والطرق والنقل والمواصلات التي من الممكن الحصول عليها كمعلومات بشكل دقيق من اجل اعتمادها.

2.2.2 المصادر الرسمية

مثل جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التخطيط ودائرة الحكم المحلي وغرفة التجارة والصناعة والبلدية ووزارة العمل بالإضافة للمصادر غير الرسمية مثل نقابة المهندسين ونقابة العمال وكذلك المنظمات المهنية والاستشارية الأخرى.

3.2.2 تحليل البيانات الخاصة في اختيار الموقع

إن عملية التحليل هذه تكون بعد إتمام مرحلة جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات النظرية والتطبيقية التي تخدم موضوع البحث في جغرافية الصناعة. بعد ذلك تبدأ المرحلة

الثانية من خلال تبويب تلك البيانات بجداول خاصة تعكس الحاسة المكانية الخاصة بموضوع البحث. ثم تأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة وذلك بتحليل تلك البيانات في أشكال بيانية وخرائط خاصة وكذلك خرائط التوزيعات لنعتمد فيما بعد المرحلة الرابعة والخاصة بالمادة التحليلية التي تعتبر من أهم مراحل البحث. بحيث يكون تأثيرها نابع من صدق المعلومات السابقة حيث يتم فيها تحليل كافة البيانات التي تم الحصول عليها. وذلك من أجل إصدار القرار لاتخاذ الإجراءات فيما بعد. ولما كانت الجغرافية الصناعية فرعا من فروع الجغرافية ككل فهي تلتزم بالمنهج الجغرافي العام منهج التوزيع والتحليل والتركيب. أي توزيع الظاهرة على مستوى أصغر وحدة مكانية ثم تبدأ بتحليل وتباين هذا التوزيع في محاولة لإيجاد أنماط إقليمية توزيعية تعين وتساعد في وضع وتكوين الصورة العامة للإقليم أو المنطقة الصناعية.

4.2.2 المنهج الجغرافي

إن المنهج الجغرافي العام لا يعني جغرافية الصناعة من حيث خصوصيتها لذلك نجد أن هناك منهجا خاصا وهو في حقيقته تفصيل لبعض جوانب المنهج الجغرافي العام. هذا المنهج يتمثل في مسارين رئيسيين متممين لبعضهم البعض وهما[1].

أولا: – تحليل عوامل التوطن تحليلا جغرافيا مقارنة بعوامل المادة الخام والسوق والطاقة بأنواعها والعمالة وراس المال.

ثانيا: – تحليل مقومات الموضع لكل وحدة صناعية. مثل مناخ المنطقة محددا اتجاه الريح وتصريف الفضلات والصرف الصحي وتأثير التلوث الناتجة عن الصناعة وكذلك علاقة النشاط الزلزالي في تصميم المباني.

3.2 الاستعمالات الصناعية للأراضي

---

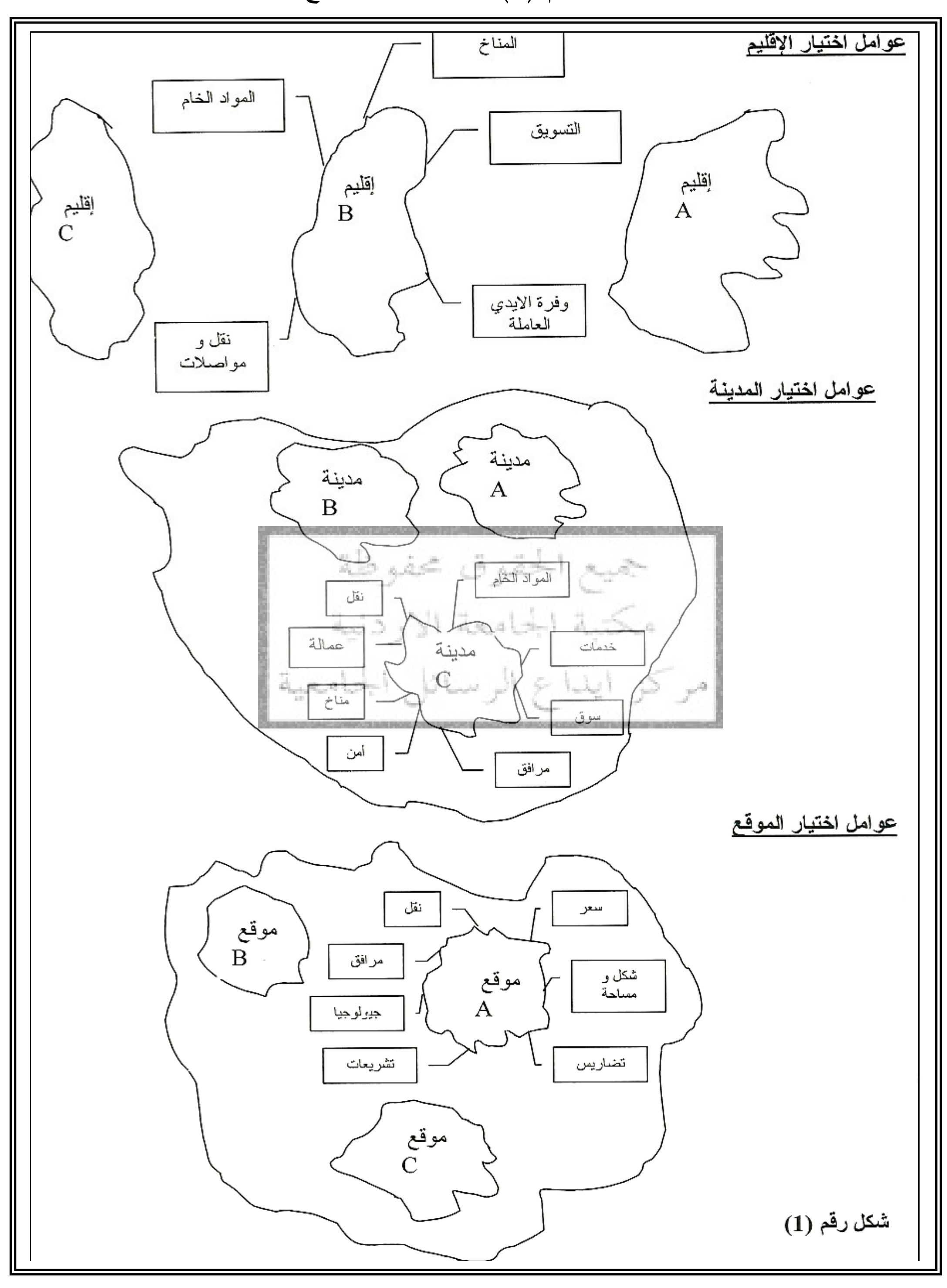
[1] صالح ، حسن عبد القادر: **مدخل إلى الجغرافية الصناعية** ، 1985.

إن استعمالات الأرض في الصناعة يعتمد على نوع الصناعة وحجمها وكـذلك مـدى النتائج السلبية المترتبة عن إجراءات التصنيع. من هنا تكمن قيمة الأرض فـي تحديـد نـوع الصناعة وتحديد احتياجات تلك الصناعة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل العمل علـى تقليل منصرفات التكاليف والإنتاج ومراعاة الاحتياجات المستقبلية لمدى التوسع المطلوب فيمـا بعد ومن أجل ذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1.3.2 المقومات الصناعية للمدينة والمنطقة الصناعية

عند التفكير بإقامة مشروع أو مصنع فان التفكير مبدئيا ينصب في البحث عـن الإقلـيم أو المنطقة لإقامة مثل تلك المشاريع بحيث تلبي طموحات أصحاب المهن المختلفة وكذلك رجـال الأعمال والمستثمرين والعمل على استقطابهم في مثل هذه المشاريع وغالبا ما يكون هناك تفكيرا لأية مستثمر بكيفية الحصول على عوامل نجاح مثل تلك المشاريع والتي تجعلها تمتاز بمقومات النجاح التي أنشأت من أجلها لذلك ولضمان نجاح الموقع الصناعي وتجنباً لمخـاطر العمليـات الإنتاجية فإن اختيار الموقع يتأثر بعدة مقومات من أهمها الشكل رقم (1) يبين كيفيـة اختيـار الموقع.

الشكل رقم (1) كيفية اختيار الموقع



المصدر / تصرف الباحث، **جغرافية السكان**، 1974.

2.3.2 مقومات الموقع الصناعي

من اجل النهوض بالصناعة واستمراريتها وحتى تنسجم مع التطورات المستقبلية لا بد من توفر بعض المقومات التي تساهم في تحقيق التنمية والاستدامة من اجل ذلك كله لا بد من مراعاة الأمور التالية عند اختيار تلك المواقع:

1- توفر المواد الخام اللازمة للصناعة.

2- توفر الأيدي العاملة بمختلف قدراتها.

3- وجود الأسواق القريبة لتسويق المنتجات.

4- وجود شبكة المواصلات والطرق الخاصة.

5- جودة المناخ والتضاريس.

6- توفر الطاقة اللازمة.

7- توفر الخدمات والمرافق العامة.

8- توجهات السلطة.

9- عوامل أخرى.

لذا فعند اختيار الإقليم الذي تتوفر فيه كافة العوامل المطلوبة لإتمام متطلبات المشروع فإن التوجه فيما بعد سيكون في البحث عن المدينة الملائمة داخل هذا الإقليم والتي هي ممثلة بمدينة نابلس والتي هي محور الدراسة والتي تمتاز بتاريخها العريق وموقعها المميز وحجمها السكاني وإمكاناتها الميسرة والتي تعطيها فرصة لتصبح فيها العاصمة الاقتصادية في فلسطين رغم تضاريسها وامتدادها بشكل شريطي طولي شرقا وغربا وانحصارها بين جبلي جرزيم وعيبال إلا أن مدينة نابلس امتازت بصناعات ذات طابع أصبحت من خلاله تأخذ طابعاً تراثياً تختص به ويمثل قطاعاً واسعاً في قطاع الصناعات الفلسطينية. وكذلك أسواقها التجارية التي تعتبر مركزاً لخدمة المحافظة بالكامل وكذلك امتداداً لمنطقة الشمال والشمال الغربي وكذلك منطقة الوسط حتى محافظتي رام الله والبيرة. امتازت أيضا هذه المدينة بدور العلوم المختلفة فيها حيث

تحتضن بين جبليها جامعة النجاح الوطنية المؤسسة الأكاديمية والمهنية التي ساهمت في تخريج العديد من ذوي الكفاءات والمهارات المختلفة وفيها أيضاً المؤسسات العلمية الأخرى. وعملت أيضا على توفير العمالة الجيدة والفنيين الذين ساهموا في رفع مكانة قطاع الصناعة في المحافظة. ومن أهم هذه المؤسسات المدرسة الثانوية الصناعية التي زودت السوق المحلي باحتياجاته من العمال المهرة والفنيين وكذلك مركز التدريب المهني الذي ساهم بزيادة وفرة الأيدي العاملة المساعدة والآن يوجد بها كلية تقنية مميزة تخرج الفنيين الذين يشكلون شريحة مهنية مدربة تحتاجها المحافظة وهذه الكلية هي كلية هشام حجاوي التي يوجد بها تخصصات عدة ومتقدمة تقنيا وعلميا. هذا بالإضافة لبعض المراكز المهنية الأخرى التي تعمل على تأهيل وتدريب الأيدي العاملة من العاملين المهرة والمساعدين. وبالنظر إلى معطيات ومقومات تلك المشاريع لوجدنا أن مدينة نابلس تمتاز بوفرة تلك الكفاءات والقدرات وكذلك القدرة على استقطاب الفئات المعنية والقدرة على توفير ما يلزم من مقومات لتلك المشاريع الصناعية.

4.2 متطلبات الصناعة الرئيسة

إن من أهم متطلبات الصناعة الرئيسية هو وفرة المقومات التاليه:

1- المواد الخام

إن الصناعات وبشكل عام تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مادة جديدة لخدمة ومنفعة البشر وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم. من هنا نلاحظ أهمية توفر المواد الخام. ومن اجل تحقيق تلك الغاية وبأقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من أعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك نرى بان واقع الصناعة يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام وطرق الحصول عليها ومن أهمها:

أ- إن وجود المواد الخام لوحده وإن كان شرطا لمقومات الصناعة فلا يعتبر كافياً بل هناك عوامل أخرى لدعم هذه الصناعات. فهناك دولا متقدمة صناعيا لكنها تفتقر للمواد الخام وهناك

دول غنية بالمواد الخام لكنها غير متقدمة في الصناعة. إذا لا بد من التكامل في تحقيق العناصر الأولية من المواد الخام وكيفية استغلالها.

ب- من أجل دعم الاقتصاد وثباته فلا بد من توفر المواد الخام كماً ونوعاً لاستمرار عملية الإنتاج وتطورها مما يعني خفض كلفة الإنتاج.

ج- إن بعض المواد الخام تتسلسل في إنتاجها و بالاعتماد على مخرجات من مواد خام أخرى. إن توفر كمية المواد الخام كماً ونوعاً في تحديد نوع وحجم ومكان الموقع أو المنطقة الصناعية كلما قرب الموقع من منطقة المواد الخام ساهم في تقليل كلفة النقل وبالتالي كلفة الإنتاج. أما إذا كانت المواد الخام مستوردة فإن مكان وصولها هو الميناء البحري أو الجوي أو حتى البري فهذا يعني زيادة كلفة الإنتاج نتيجة المنصرفات الإضافية المتعلقة بالتخليص والشحن لتلك المواد. بالإضافة إلى المنصرفات الأخرى لذا يفضل أن يكون موطن إنتاج وتصنيع تلك المواد قريبا قدر المستطاع من مكان وصولها.

2- الأيدي العاملة

تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية للموقع الصناعي وفي العادة فان الإنتاج يتأثر كثيرا بهذا العنصر سواء من حيث الكم أو الكفاءات المتنوعة. لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة. أما الكفاءة فإنها تحتاج إلى عمال فنيين ذوي خبرة ومهرة وقد يكونوا من أصحاب المؤهلات العلمية والفنية. من هنا نلاحظ أهمية وجود مراكز التأهيل والتدريب في تأهيل وتدريب تلك العناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة ومتطلباتها لذلك فإن وجود مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية تساهم في إمداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة والتي تمتاز بالخبرة والكفاءة.

كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار التركيب الجنسي والعمري لتلك الفئات حتى لا يكون هناك أية آثار سلبية لهذا التباين. وعادة ما تكون قيمة الأجور للإناث أقل منها عند الذكور مما يعني

زيادة نسبة الإناث على الذكور وتحديداً في المهن الخفيفة وذلك يعني زيادة نسبة البطالة وارتفاعها عند الذكور. بالإضافة إلى فرض واقع الهجرة لتلك الفئة.

1.4.2 الصناعة والمواد الخام

كما هو معروف فان بعض الصناعات إن لم يكن معظمها يحتاج بان يكون موقع إنتاجها قريب من مصدر المواد الخام حفاظاً على مواصفاتها بعد التصنيع وحتى تبقى صحية وسليمة وخالية من أية عيوب قد تكون سبب في تلفها وكذلك حفاظاً على سلامة المستهلك تحديداً إذا كانت السلعة المنتجة مادة تموينية. بالإضافة للحفاظ على المنتج والدخل القومي. ومن هذه الصناعات:

أ- الصناعات التي تكون فيها المواد الأولية سريعة التلف ولا تتحمل بعد المسافات إثناء نقلها.

ب- الصناعات التي تعتمد في إنتاجها على صناعات أخرى متداخلة في خط إنتاجها أو تنتج لإتمام أعمال قريبة منها.

ت- الصناعات الثقيلة ذات الأوزان الكبيرة لتقليل كلفة النقل وسهولته.

ث- الصناعات القابلة للكسر والثمينة ولا تتحمل بعد المسافات مما يزيد من كلفتها نتيجة للإجراءات والاحتياطات اللازمة أثناء نقلها.

5.2 طرق ومعايير كيفية اختيار المواقع الصناعية

إن طرق اختيار المواقع الصناعية يخضع لمعايير معينه تساهم في عملية التطوير والتنمية وأهمها:

1. المعايير الوظيفية من خلال التدرج الهرمي والعلاقات المكانية للمنطقة الصناعية مع المناطق المحيطة والتباعد بين المهن التي تتنافر مع بعضها البعض.

2. المعايير الاجتماعية والتي من أهمها حفظ ومراعاة حقوق أهل المناطق القريبة من تلك التجمعات خاصة في استعمالات الأرض.

3. المعايير البيئية ومراعاة تطبيق المعايير والقوانين والأنظمة والشروط الخاصة بحماية البيئة.

4. المعايير الاقتصادية بحيث تتقارب المهن المتشابه في حيز مكاني للتقليل من الكلفة أثناء القيام بالعمليات الإنتاجية. حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق النمو والتطور من خلال توفير وزيادة وتنوع فرص العمل والتشغيل.

أ) الإنتعاش الاقتصادي وزيادة مستوى دخل الفرد الذي ينعكس على مستوى المعيشة.

ب) التنمية التي يتحقق من خلالها مراعاة احتياجات الأجيال القادمة وان لا تكون على حساب تلوث البيئة.

ج) إعادة إعمار المناطق الصناعية بطرق تتلاءم ومواصفات المناطق الصناعية حسب تنوع الصناعات واحتياجاتها. ومن أجل الحفاظ على البيئة ومحتواها والحفاظ على الموارد الطبيعية وللمساهمة في عدم الاستنزاف لتلك الموارد وإبراز الجانب الحضاري من خلال تحقيق التوازن الريفي والحضري.

6.2 متطلبات موقع المدينة الصناعية

إن من أهم متطلبات المدينة الصناعية ما يلي:

1- طبوغرافية الأرض بأن تكون ارض سهلة ومستوية ولا تزيد نسبة الميلان فيها عن 5% تجنبا لزيادة النفقات أو مخاطر الفيضانات في المناطق المنخفضة.

2- مناسبة استعمال الأرض لنوع الصناعة ومراعاة احتياجات المنطقة بعد بتحديد اتجاه الرياح وترك المساحات المفتوحة وإقامة الأحزمة الخضراء.

3- وجود طرق ومواصلات جيدة.

4- توفر المرافق والخدمات وسهولة الحصول عليها.

5- أن يكون الموقع في مكان قريب من المواصلات وسكن العاملين.

6- توفر الساحات والمواقف والشاخصات والمطاعم والمسجد.

7- توفر الطاقة والمياه خدمات الأمن والإطفاء والإرشاد.

8- وجود مكاتب الإدارة ومكاتب الاستشارات الفنية و التدريبية.

1.6.2 متطلبات الموقع للمساحة

تقسم الصناعة إلى مجموعات مختلفة حسب المساحة المطلوبة فمنها[1].

1- الصناعات الممتدة التي تكون فيها الكثافة العمالية منخفضة.

2- الصناعات المتوسطة والتي تزداد الكثافة العمالية فيها. مثل الصناعات الممتدة التي تحتاج إلى مساحات كبيرة مثل مصانع الحديد والأسمنت والمنتجات الكيماوية.. الخ

3- الصناعات الثقيلة وتحتاج إلى مساحات كبيرة جداً أحيانا وممتدة وزيادة في الكثافة العمالية بسبب زيادة حجم معداتها.

2.6.2 تخطيط المدن والمناطق الصناعية

بعد الحصول على المتطلبات الخاصة بالاستعمال بناءاً على توجيهات السلطة والتشريعات المعمول بها. يجب تحديد نوع الأرض التي يجب أن تكون منبسطة ومستوية وقريبة من طرق المواصلات ومتوفر فيها باقي الخدمات والمرافق الخاصة. بعد ذلك يتم تقسيم تلك المساحة الواسعة من الأرض إلى مساحات مختلفة تتناسب وطبيعة الاستخدام مع إمكانية ربط كل قسيمة بالاحتياجات الأولية والأساسية من المرافق والخدمات مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات. إن هذه المساحات والقسائم من الأرض من الممكن بيعها أو تأجيرها مع العقار الموجود أو المقام عليها وذلك حسب تصنيف المكان فالمنطقة عبارة عن مساحات مقسمة إلى قسائم فقط وبدون عقار بينما الموقع عكس ذلك. إن قيام مثل تلك المواقع والمخططات يعتبران من أهم عناصر التنمية لاحتوائهم على كافة الخدمات والمرافق التي تعمل على تشجيع

---

[1] التنير، سمير: **تصميم أولي للمجمع الصناعي**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1978 .

المستثمرين واستقطابهم للاستثمار. إذاً تعتبر تلك المواقـع مـصدر جـذب لرجـال الأعمـال والمستثمرين في حال استوفت الشروط الخاصة بالمواقع الصناعية. فهي تشعرهم بالأمان وتقلل مبدأ المخاطرة عندهم وتقلل معاناتهم في البحث عن الأرض حيث يطمحون بالامتيازات التـي تقدمها لهم السلطة من حيث البناء وسلامة الملكية بالإضافة إلى الإعفـاء الـضريبي المحـدود لتشجيع الاستثمار. إذاً فان تلك المناطق والمواقع سوف تجذب وتحتـضن صـناعات جديـدة ومختلفة تساهم في زيادة المعرفة لدى المهنيين على اختلاف مستوياتهم مما يقلـل مـن نـسبة البطالة ورفع مستوى المعيشة لديهم. كذلك ستعمل أيضاً على تخريج وزيادة للأيدي العاملة التي تساهم في تطوير رقعة المساحة مما يعكس زيادة وكفاءة الإنتاج. ومن ها تنبع أهمية التخطـيط للمناطق الصناعية.

3.6.2 أهمية تخطيط المدن والمناطق الصناعية

1- من المعلوم بان التخطيط يعتبر من الوسائل المهمة في عمليات التنمية وخاصة في القطـاع الصناعي الذي هو ركيزة مهمة لبناء الاقتصاد ورمزاً للحضارة. وكما يعمل التخطـيط علـى الربط والتنسيق بين الإنتاج الزراعي والصناعة والعمل على حماية المزارع وفي تحقيق الهدف الأسمى في الاستخدام الأنسب والأمثل والمستدام والمتوازن في اسـتخدام المـوارد الطبيعيـة والبشرية. ويعمل أيضا التخطيط على تظافر الجهود في الإنجازات العلمية في حالة التجمعـات الصناعية عند استقطابها للاستثمار والتأكيد على تشجيعها وحمايتها.

7.1 الأسباب والدوافع لإنشاء المدن والمناطق الصناعية

إن من أهم الأسباب والدوافع لإقامة المدن والمناطق الصناعية على المستوى القـومي مـا يلي:

1- إن التخطيط لإقامة المناطق الصناعية يعتبر من الوسائل المهمة في رفع مستوى التنميـة والاقتصاد من خلال زيادة مردود الصناعة.

2- من اجل التنسيق لاستيعاب الفائض من الأيدي العاملة في قطاع الزراعة للعمل في القطاع الصناعي.

3- العمل على تخفيف نسبة البطالة من خلال الزيادة والتنوع في فرص العمل.

4- العمل على التخفيف من مشاكل ومعاناة القطاع الزراعي الذي يعاني أوضاعا صعبة نتيجة للظروف السائدة.

5- تحقيق الموازنة في الاستخدام الأمثل والأنسب للموارد الطبيعية والبشرية.

6- رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأمـــوال وجذب الخبرات العلمية والفنية.

1.7.2 الأسس والمرتكزات لمتطلبات تخطيط المدن والمناطق الصناعية

إن العديد من الصناعات تنسجم مع بعضها البعض وأحيانا أخرى مختلفة كذلك لابد من العمل على تحقيقها بشكل متوازن ومتكامل من اجل ديمومة هذا التجمع في الموقع بعد مراعـــاة الاحتياجات المستقبلية والتمدد والتوسع في الخدمات. ويتم ذلك من خـــلال بعـــض المتطلبـــات التالية:

1. متطلبات اجتماعية. حيث أن الهدف الأساسي منها هو تحقيق متطلـــب الرفاهيـــة لـــزوار ومجاوري تلك المنطقة وذلك بتلبية احتياجاتهم أثناء تواجدهم هناك آخذين بعـــين الاعتبـــار كثافة الطبقة العاملة ونسبة الزوار لتلك المنطقة من أجل تحقيق متطلباتهم واحتياجاتهم سواء الإدارية أو الفنية والخدمات الأخرى مثل مواقف السيارات وأمـــاكن الراحـــة والمطـــاعم والمصارف والمساجد بالإضافة لمركز الاستعلامات والأمن والإطفاء.
2. متطلبات اقتصادية. إن احتياجات تلك المنطقة للجانب الاقتصادي تكون بالأصل صادرة من عدة جهات تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية لخدمة المصلحة العامة أولا وقبل التفكير فـــي أية أرباح سوى تغطية النفقات المطلوبة وحسب الاحتياجات الحالية والمستقبلية. لـــذلك إن

مثل تلك الدراسة الاقتصادية الصحيحة والواضحة التي يمكن الترويج إليها بطرق مختلفة تساهم جميعها في العمل على استقطاب رجال الأعمال للاستثمار. مما يساهم في إنعاش الاقتصاد وزيادة في مستوى الدخل القومي ورفع لمستوى معيشة الفرد وزيادة فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة بالإضافة للحد من الهجرة سواء كانت للأيدي العاملة أو حتى لأصحاب روؤس الأموال والتي تعتبر من المتطلبات الأساسية لصمود أهلنا وتمسكهم في الأرض.

3. متطلبات جمالية وحسية. إن هذا الجانب والذي قد تشترك فيه مختلف العلوم الأخرى من اجل الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية والحضرية والتي نسعى لبقائها في حال تحديد استخدام الأرض. لذلك فإن البعد الجمالي والتاريخي والتراثي والحضاري لهذه العناصر يبرز عند القيام بعملية التنسيق فيما بينها فإنها بمجملها في حال تظافر العلاقات فيما بينها وتساعد في بناء الثقة لدى المستثمرين للقيام بعملية الاستثمار ودون أية تردد أو تحفظ.

2.7.2 الاعتبارات المتبعة لتحديد حجم المدن والمناطق الصناعية

قبل بدء التفكير بإقامة تلك المشاريع لا بد من دراسة شاملة لكافة الأبعاد والاحتمالات التي من الممكن أن تكون عائقا أمام استمرارية المشروع أو توسعته ومن هذه الاعتبارات ما يلي:

1- تحديد نوع ملكية المشروع وغالبا ما تعود الملكية للقطاع العام.

2- وصف شامل لطبيعة الاستخدام والنشاط الذي سوف يتم ممارسته.

3- الأخذ بعين الاعتبار الجانب القانوني لإقامة مثل تلك المشاريع.

4- تحديد حجم الإنتاج في المشروع من أجل اختيار الوحدات الملائمة لنوع الإنتاج.

5- موقع المشروع وقربه من مراكز الخدمات والمواد الخام وباقي المقومات الأخرى.

إذاً وعند استيفاء كافة الشروط الخاصة بتلك المواقع وبكافة احتياجاتها فلا بد من النظر إلى جوانب أخرى ترافق تلك الاعتبارات سواء كانت اعتبارات بيئية أو اجتماعية وغيرها من

الاعتبارات الأخرى التي من الممكن أن تساهم في التقليل من مخاطر ومشاكل تلك العمليات الإنتاجية أو مخلفات العمليات الإنتاجية على الإنسان والبيئة بشكل عام وكذلك كيفية التخلص منها سواء أثناء أو بعد إتمام عملية الإنتاج.

3.7.2 العوامل المؤثرة في تحديد حجم المدن والمناطق الصناعية

إن حجم المشروع المزمع إنشائه يعتمد على مجموعة من العوامل تساهم مع بعضها البعض في تقدم وتطور المنشئات الصناعية حيث يكون تأثيرها على المستثمر وفتح الأبواب أمام أصحاب رؤوس الأموال لاستقطابهم من اجل زيادة فرص الاستثمار التي تزيد فيما بعد من فرص العمل والتشغيل ومن اجل ذلك لا بد من مراعاة العوامل التالية:

1- طبيعة السوق (المنطقة) إن الطلب على السلعة عادة قد يكون إما موسمي أو متقطع وقد يكون متذبذب حسب احتياجات ومتطلبات السوق بحيث يعتبر الإنتاج هنا خاص بالقطاع المحلي فقط وينصب الاهتمام على إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك اليومي. هذا النوع من الإنتاج هنا لا يحتاج إلى إحجام كبيرة من المباني لمثل تلك المشاريع بينما إذا زاد الطلب معنى ذلك زيادة في الإنتاج وكذلك زيادة في حجم المشروع حسب الدراسة المسبقة لهذا التوسع مراعيا فيه كافة الاحتياجات.

2- طبيعة ونوع الصناعة. إن طبيعة الصناعة المستخدمة والطرق الفنية المتبعة في عمليات الإنتاج والتطور التكنولوجي لاستخدام الآلات الحديثة تحدد تماماً وسلفاً الاحتياجات المكانية وكذلك الخدماتية وتقدير المساحة المطلوبة حسب نوع الصناعة المراد تطبيقها.

3- نوع وطبيعة المنتج أو السلعة حيث يعتمد إنتاج بعض السلع على بعضها البعض فلذلك قد يكون هناك تسلسل أو ترابط لإتمام تلك العمليات الإنتاجية لحين إنتاج السلعة المطلوبة وقد يكون كبر حجم السلعة سبباً في زيادة المساحة المطلوبة لذا فإن المعايير التي يندرج عندها تصنيف وتحديد حجم تلك المشاريع هي إما:

أ- حجم الطاقة الإنتاجية للوحدة الصناعية الواحدة.

ب- حجم العناصر البشرية العاملة والقائمة على المشروع.

ت- رأس المال الذي يحكم ويحدد حجم المشروع وحسب نوع الصناعة المراد القيام بها سواء كانت صناعات خفيفة أو صناعات متوسطة أو صناعات ثقيلة. لكن وبشكل عام يمكن القول بأن الصناعات تنقسم أنواع. فمنها الصناعات التحويلية ومنها ألاستخراجية وكل منها يحتاج إلى حجم خاص. لذلك من هنا نرى قيمة الدراسة المسبقة في تحديد كافة الاحتياجات والخدمات التي يراعى فيها كافة الاعتبارات والإمكانيات الحالية والمستقبلية سواء كانت مادية أو بشرية بالإضافة إلى الموارد الأخرى.

4- التطورات المستقبلية والاحتياجات المترتبة على نمو المشروع يتوقف حجم المشروع أيضاً على مدى النمو المتوقع بناءا على الدراسات والجدوى الاقتصادية للمشروع وكذلك تحديد الأهداف من إقامة هذا المشروع وهذا يعني أن التطورات المستقبلية يجب أن لا يغفل عنها صاحب القرار. وهذه الاعتبارات سلاح ذو حدين. فإذا أحسن استخدامها تطور المشروع وازدهر واحتضن بين ذراعيه المزيد من الأيدي العاملة وساهم في زيادة مستوى الدخل والمعيشة وقد يكون العكس إذا لم يحسن استخدامه. إذاً فوجود الوحدة الإدارية أو الفريق الذي يدرس كافة الاحتياجات لتحقيق النمو والتطور من خلال نظرة مستقبلية فيها الشمولية والتوازن يعزز فيها الشعور بالأمن والطمأنينة لدى أصحاب رؤوس الأموال ويشجعهم على الاستثمار ويساهم أيضا في رفع كفاءة الإنتاج كماً ونوعاً وتحديدا عند إدخال التكنولوجيا الحديثة من قبل بعض المستثمرين.

4.7.2 الأحجام المثلى للمدن والمناطق الصناعية

من خلال النظر والتمحيص للاعتبارات السابقة لابد وأن ندرك ونسترشد بتلك الاعتبارات لتنظيم وتحديد احتياجات ومساحة المناطق الصناعية حسب نوع الصناعة أو المهن

بأنواعها الكبيرة منها والثقيلة وهكذا مع تحديد الاحتياجات الفنية والإدارية. من هنا نلاحظ بان حجم الطاقة الإنتاجية هو الأساس في تحديد حجم الطاقة الاستيعابية تمهيدا لاستيفاء باقي الاحتياجات والمتطلبات ضمن الشروط والاعتبارات والأسس المتبعة لإقامة وإنشاء مثل تلك المناطق والمدن الصناعية. إذاً ومن أهم تلك الاعتبارات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار لتحديد حجم المشروع ما يلي:

1- الطاقة الإنتاجية وبأقصى استيعاب لها مراعيا التمدد والتوسع المستقبلي في ذلك.

2- الأيدي العاملة على اختلاف كوادرها ومواقعها آخذاً بعين الاعتبار كافة احتياجاتها ومتطلباتها بالإضافة لحاجة الزوار والمراجعين لتلك المناطق.

3- رأس المال الذي يمثل العصب الرئيسي رغم اختلاف الموارد أحياناً إلا أنه يحدد المراحل التي يتسلسل فيها بناء المشروع حسب الأولوية.

من هذا كله لابد من الوصول إلى حقيقة بأن الحجم الأمثل للمشروع الصناعي هو الحجم الذي يقودنا إلى الوصول إلى النتيجة التالية وهي أن متوسط نفقات الإنتاج يجب أن تصل إلى أدنى قدر ممكن من التكاليف والوقت وبأقصى قدر من الكفاءة والخدمات الإنتاجية وشروط السلامة والأمن.أما زيادة النفقة المتوسطة للإنتاج فإنها تعني نقص الكفاءة الاقتصادية للمشروع مما لم يؤثر سلبا على زمن مراحل تقدمه وتطوره وهذا لا يعني أن لا يكون هناك تفاوت في حجم الوحدات الصناعية والتي تتناسب مع حجم الصناعة أو نوعها أو مراحل الإنتاجية أو حتى الاستخدام لتلك الوحدات فقد يكون مستودعاً أو مكملاً لوحدة صناعية أخرى من هنا نلاحظ بأن الإنتاج الكمي الكبير أو حتى الإنتاج الصغير كل له مزايا ومساوئ فرغم تباينهم داخل المجمع الصناعي إلا انه لا يجوز تجاهل إحداهما على حساب الجانب الآخر علماً بأن التوجه الحالي في الإنتاج هو التوسع وزيادة الحجم مما يستدعي الزيادة في حجم الوحدات الصناعية.

5.7.2 مزايا الإنتاج الكمي (الإنتاج الكبير)

انه بالإمكان تحقيق مكاسب عدة من خلال زيادة كمية الإنتاج إذا توفرت القدرة على ذلــك ومن هذه المكاسب ما ينعكس على الفرد ومنها ما ينعكس على المجتمع ومن أهم المزايا:

<u>أولاً</u>: هناك المزايا الداخلية الناتجة عن التطور الداخلي للمشروع عند إتباعه لقواعد ومتطلبات واحتياجات الإنتاج السليمة وعندما يكبر وينمو فانه سوف يحقق العديد من الأهداف نتيجة هــذا النمو ومن أهم تلك الأهداف زيادة حجم الإنتاج الذي سوف ينعكس على زيادة مستوى المعيشة وارتفاعاً على مستوى حياة الفرد بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار من خلال استقطاب لأصحاب روؤس الأموال.

<u>ثانيــاً</u>: إن مثل هذا النمو والتطور يعكس واقعاً اقتصادياً يمتاز بالإيجابية نتيجة الحفاظ علــى رأس المال القومي. وكذلك المردود المادي العائد من عمليات التوريد في حال تجاوز الأسواق معوقات التصدير. فإذا توفرت القدرة على المنافسة وأصبحت تسير بخط مواز للتصدير معنــى ذلك إن الاقتصاد بخير. وهذا يعني التطور والازدهار وأن الزيادة على الطلب تعني الزيادة في الإنتاج وكذلك التوسع على مستوى المنطقة من حيث عدد السكان والتوسع في المنطقــة التــي يترتب عليه زيادة في الخدمات وكذلك المرافق الأخرى.

<u>ثالثا</u>: من مزايا الإنتاج الكمي زيادة حجم الجانب الاقتصادي نتيجة تفاعل الجانب الإداري مع العمليات الإنتاجية السليمة الأخرى مما يعني التقليل من الفاقد والمخلفات وكذلك القــدرة علــى استخدامهم ما أمكن في جوانب أخرى أو استغلالها في الصناعات الصغيرة الموجــودة داخــل المنطقة الصناعية وقد تستخدم لصناعات أخرى وبنفس المصنع أو بيعها لمصانع أخرى يمكنها الاستفادة منها ولو بأسعار قليلة.

إذاً يمكننا القول بان هناك الكثير من المكاسب والوفرات التي من الممكن تحقيقها من خلال إقامة التجمعات والمناطق الصناعية. ومن أجل تحقيق هذه المكاسب لا بد من التأكيد على دور المخطط والجهات الأخرى المشاركة في عملية التخطيط. من خلال تحديد الاســتخدام الأمثــل

للأرض ولتحديد نوع النشاط الصناعي الذي سيتم فيما بعد. ومن الممكن تحديد الاستعمالات والنسب للمناطق الصناعية كما هو مبين بالجدول التالي رقم (1) الذي يوضح حاجة المناطق الصناعية من مساحات ومرافق.

جدول رقم (1) احتياجات المناطق الصناعية من مساحات المرافق

الرقم	نوع الاستخدام	النسبة المئوية %
1	مباني صناعية	78
2	مباني خدمات	2
3	مخازن	1
4	شوارع وممرات	12
5	بنية تحتية	2
6	مناطق خضراء	5
	مجموع	%100

المصدر/ قواعد تخطيط المدن، الدكتور نايف عتريسي،1985

إذاً وبما أن المناطق الصناعية لها خصوصيتها عند التخطيط. هذا يعني بان قرار الموافقة عليها يكون صادر أصلاً من أعلى المستويات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي وذلك لأسباب عدة ومن أهمها:

1- الجانب المادي الذي يضمن تكاليف باهظة جدا لشراء الأرض وتمويل إقامة المشروع الذي يحتاج إلى ميزانية خاصة وتصدر من خلال السلطة المركزية أو الإقليمية.

2- المردود المادي لمثل تلك المشاريع وذلك بعد تجاوز فترة السماح للمستثمرين حيث ينعكس هذا المردود على خزينة الدولة أو المستثمرين أو الشركة القائمة عليه.

3- إن الصناعة وبشكل عام تخضع لسياسة عليا وهي أكثر منها محلية مثل ضبط جودة الإنتاج ومطابقتها الموصفات.

4- نوع الإنتاج والصناعات في تلك المنطقة يكون تحت رقابة وضبط من قبل الأخصائيين في أجهزة الدولة .

5- إن الآثار السلبية الناتجة عن تلك الصناعات أثرها ليس محليا فقط وإنما على الإقليم.

إن هذا يستدعي أن تكون الدولة عندها القدرة لفهم واستيعاب مسببات تلك المشاكل والقــدرة على معالجتها أو التكيف معها دون الإساءة للمجتمع. من هنا لا بد من أنـــواع الـــصناعات والمعرفة بكيفية تصنيفها لتدارك سلبياتها سلفا وقبل الوقوع فيها.

8.2 مزايا المدن والمناطق الصناعية

ومن هذه المزايا تحقيق الوفرات التالية وهي كما يلي.

1) الوفرة أو (المكسب) الاقتصادي الداخل حيث يتحقق هنا بعض الوفرات الداخلية التالية:

ا- الفنية، ب- الإدارية، ت- المالية، ث- التسويقية، ج- التخصص

أما انعكاسات هذه الوفرة فإنها سوف تظهر من خلال التوضيح التالي:

أ- الوفرات الفنية. حيث يتم تحقيق مثل تلك الوفرات باستخدام بعض الآلات الكبيرة فـــي عمليات إنتاجية صغيرة أيضا داخل المصنع وهناك أيضا بعض الوفرات والمكاسب الناتجة عن زيادة حجم المصنع في توفير الطاقة المستخدمة في العمليات الإنتاجية. بالإضافة إلـــى عامل الوقت نتيجة تكامل مراحل الإنتاج أثناء الإنتاج والاستفادة كذلك قدر المستطاع مـــن عوادم ومخلفات الإنتاج والتي تساهم برفع راس المال.

ب- الوفرات الإدارية.

ت- الوفرات المالية.

ث- الوفرات التسويقية.

ج- الوفرات في التخصص.

2) الوفرة أو (المكسب) الاقتصادي الخارجي

حيث تساهم في تحقيق وفرات عدة مثل التركيز (المشاركة) والمعرفة بالإضافة إلى تجزئة العمليات.

1.8.2 تصنيف الصناعة

حيث يمكن تصنيف الصناعة بعدة طرق ومنها التصنيفات التالية.

1. حسب نوع الصناعة وتشمل الصناعات.
   - الاستخراجية.
   - التحويلية.
   - التجميعية.
   - التوزيعية.
2. حسب نوع الإنتاج وتشمل الصناعات.
   - الكيماوية.
   - البترولية.
   - المعدنية.
3. حسب عدد العاملين وتشمل الصناعات.
   - محدودة الكثافة العمالية.
   - اعتماد كلي على الأيدي العاملة.

4. حسب الآثار البيئية الناتجة عن العمليات الإنتاجية وتشمل الصناعات.

- الخفيفة.
- المتوسطة.
- الثقيلة.

إن الصناعة الخفيفة تمتاز بقلة الضرر والمساحة وتعتبر صناعات استهلاكية وشبه يومية وحجمها محدود وكذلك آثارها البيئية وقد تكون إما صناعات غذائية أو صناعات حرفية وتقليدية وليست بعيدة عن مركز المدينة التجاري الرئيسي.

أما الصناعات المتوسطة. فإن حجمها يزداد بزيادة حجم الإنتاج والتوسع المستقبلي في المساحة مما يعكس في الغالب زيادة الحاجة إلى عدد الأيدي العاملة. كذلك ما يترتب عليها من زيادة في الإنتاج وكذلك زيادة التأثير على البيئة. ومن هذه الصناعات الحدادة والنجارة والنسيج وكذلك بعض الصناعات الكيماوية مثل (المساحيق الخاصة بالتنظيفات ومشتقاتها). هذه المهن والتي تترك أثرها على البيئة والإنسان من روائح وضجيج وغيرها من الآثار الضارة. كل هذه الأمور يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل فريق التخطيط لدراسة كيفية تفادي مثل تلك الآثار وتجنبها باستخدام الأساليب المختلفة.

أما بالنسبة للصناعات الثقيلة فان ما ينطبق على الصناعات المتوسطة ينطبق عليها سوى أنها تأخذ بعداً آخر في التخطيط قد يكون على مستوى التخطيط العالي والمركزي بسبب طبيعة تلك الصناعات وأنواعها مثل مصانع الإسمنت وكذلك مصانع الحديد والصلب وترتكز هذه الصناعات عادة على امتداد طرق النقل وتأخذ نمطا طولياً. إن هذه الصناعات التي تعتبر مصدراً للتلوث البيئي لما يتخلف عنها من أتربة وغبار وروائح وأصوات وأوزان تترك أثرها على شبكة الطرق عند استخدام آلياتها ونقل منتجاتها. كما يجب عزل تلك المناطق بالأحزمة الخضراء من الأشجار والتي تكون بمثابة المصدات التي تقلل من بعض المؤثرات سابقة الذكر كذلك استخدام الجانب القانوني لتفادي ما ذكر من آثار ضارة عند تطبيق الأنظمة والقوانين

والتشريعات الخاصة بالحفاظ على تلك المناطق والتي تضمن حسن الاستخدام والتقليل مؤثرات البيئة وكذلك التوزيع الصحيح لأنواع الصناعات وكذلك الاختيار الأمثل للموقع.

الفصل الثالث

لمحة عامة عن مدينة نابلس

1.3 مقدمة

لقد اشتهرت وتميزت مدينة نابلس وعلى مر العصور بعدة جوانب من أهمها المركز التجاري المتميز والمرموق وكذلك صناعاتها العريقة والمميزة على مستوى الوطن العربي وامتازت بوجود منطقة صناعية قبل العام (1967) م وتقع شرق المدينة. ومن أهم هذه الصناعات. صناعة الصابون والكنافة النابلسية وقد امتازت واشتهرت أيضاً بصناعة الطحينة النابلسية المستخرجة من عصر حبوب السمسم بالإضافة إلى استخراج زيوت أخرى من نفس المادة هذا بالإضافة إلى طحن الحبوب من اجل الحصول على الدقيق بواسطة طواحين الهواء وكذلك صناعة الفخار ودباغة الجلود. أما الصناعات التي تشتهر بها المدينة حاليا فهي صناعة الزيوت النباتية بكافة مشتقاتها والألبان والصناعات الجلدية وصناعة الأحذية والنسيج والكرتون والورق والطباعة وهناك مصنع التنك والبلاستيك والدهانات ومصنعاً للألمنيوم الوحيد في فلسطين الحاصل على شهادة الجودة العالمية(ISO) وأعمال الحدادة العربية والإفرنجية وكذلك أعمال المنجور والموبيليات والتنجيد. بالإضافة إلى الصناعات الإسمنتية والطوب والبلاط والرخام والحجر ويوجد في المدينة شبكة مياه عامة وشبكة كهرباء عامة إلا أن الشركة القطرية الإسرائيلية ما زالت تشكل المصدر الرئيسي للكهرباء وهناك أيضاً شركة الاتصالات الفلسطينية أما المرافق العامة الموجودة في المدينة. فيوجد بها اكبر جامعات فلسطين جامعة النجاح الوطنية وكذلك مراكز ومعاهد التعليم العالي وأكثر من (60) مدرسة للذكور والإناث والتعلم المهني و (15) مدرسة مختلطة وكما يوجد بها أيضا دار للسينما وصالات الأفراح والحدائق العامة والمتنزهات وبرك السباحة ومكتبة عامة وملعب بلدي (6) أندية رياضية (19) جمعية خيرية (40) مسجدا (11) مقاما ومزار (3) معابد (4) كنائس ويوجد في المدينة أيضا عدة مراكز للإطفاء والدفاع المدني موزعة من شرق المدينة حتى غربها ومكاتب للأمن والشرطة

ومكتبا للعمل والأشغال العامة والحكم المحلي والشؤون الاجتماعية. بالإضـــافة إلـــى مراكـــز الخدمات الاجتماعية غير الحكومية ومركز الإحصاء الفلسطيني ويوجد كـــذلك (254) عيـــادة طبية(6) مستشفيات بالإضافة إلى المستوصفات الصحية والخيرية الأخرى ويوجد أيضا مكتبـــاً لسلطة الترخيص وفحص المركبات.

إن هذه الأمور بمجملها أعطت مدينة نابلس الصفة التي تستحقها بأن تكون عاصمة دولـــة فلسطين في منطقة الشمال. وأود في البداية هنا توضيح بعض المعالم التاريخيـــة والجغرافيـــة وإبراز عراقة هذه المدينة وأهميتها بالنسبة للوطن ألام فلسطين والتي تعتبر مـــن أكبـــر مـــدن فلسطين تعداداً للسكان. حيث يصل عدد السكان فيها ما يقـــارب (100231) نـــسمة. مـــنهم (50990) من الذكور، (49241) من الإناث. أما تعداد السكان العام للمحافظة فيـــصل إلـــى (251392) نسمة وتعتبر المحافظة الثانية بعد محافظة الخليل من حيث تعدادها للسكان. كمـــا ويبلغ عدد الأسر فيها (18013) أسرة. بينما يبلغ عدد المباني (8746) مبنى. وعدد الوحدات السكنية يصل إلى (21571) وحدة سكنية. وذلك حسب الإحصاءات الصادرة عن مركز دائرة الإحصاء الفلسطيني للعام (1997) م. ويدير المدينة مجلس بلدي معين من قبل وزارة الحكـــم المحلي. يبلغ عدد أعضائه (13) عضوا. منهم عضوين من الإناث. أما المقر البلـــدي فتبلـــغ مساحته (400) م^2. بينما يصل عدد العاملين في البلدية إلى (2031) موظفا. مـــنهم (1810) من

الذكور ويوجد في المدينة (11)[1] موقعا اثريا. يرتاد إليها السياح في الأيام والظروف الطبيعيـــة وهذه المواقع هي تل الحلو، المقبرة الغربية، المدرج الدائري، سباق الخيل، المدرج الرومـــاني كنيسة مريم، معبد زيوس، مقبرة عسكر، التنور، تل بلاطة، تل صوفر، وتعتبر مدينة نـــابلس ذات موقع استراتيجي هام صناعيا وتجاريا بحكم موقعها المتوسط بين شمال فلسطين وجنوبهـــا بالإضافة إلى موقعها المركزي في التجارة والنقل مع الأردن. والخارطـــة رقـــم (1) الموقـــع الاستراتيجي لمدينة نابلس بين مدن الضفة الغربية والاتجاهات الجغرافية الأخرى

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **دليل التجمعات السكنية**، محافظة نابلس، مج 6، فلسطين 2000 .

خارطة رقم (1) موقع نابلس الاستراتيجي بين المحافظات



المصدر / مركز الأبحاث التطبيقية القدس (الأريج 1995).

ويبلغ عدد المنشآت الاقتصادية والعاملة في القطاع الخاص (6421) منشأة. موزعة حسب النشاط الاقتصادي كما يلي:

الصناعة وإمدادات الغاز والكهرباء والماء ويبلغ عددها(1891) منشأة يعمل فيها (7825) عاملا. الوساطة المالية والأنشطة العقارية ويبلغ عددها (455) منشأة يعمل فيها (1945) عاملا التجارة وإصلاح المركبات ويبلغ عددها (3632) منشأة يعمل فيها (6972) عاملا. النقل والتخزين والاتصالات ويبلغ عددها (71) منشأة يعمل فيها (576) عاملا. التعدين

واستغلال المحاجر ويبلغ عددها (6) منشآت يعمل فيها (28) عاملا. الإنشاءات ويبلغ عـــددها (79) منشأة يعمل فيها (796) عاملا. كما يوجد فيها (55) مزرعـــة للحيوانـــات والطيـــور. وتمتاز مدينة نابلس بوجود خمسة ينابيع للمياه[1] والجدير بالذكر أن معظم الصناعات سابقا كان واجبا على أصحابها الحصول على ترخيص مسبق من السلطات الإسرائيلية ثم رخصة مزاولة المهنة من البلدية ويتمتع القسم الأكبر من هذه المنشآت بعضوية غرفة تجارة وصناعة نـــابلس. التي أخذت على عاتقها وبلدية المدينة والجهات المعنية الأخرى بتطـــوير البيئـــة الاســـتثمارية الصناعية في المدينة.

3.2 الجانب التاريخي لمدينة نابلس

أما مدينة نابلس تاريخيا. فإنها كنعانية الأصل ومنذ القدم.حيث أطلق عليها الكنعانيون اســـم مدينة شكيم بمعنى الأرض المرتفعة أو الكتف. و الكنعانيون هم إحدى القبائل التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستوطنت في فلسطين وكان ذلك في الألف الثالث قبل المـــيلاد وكانـــت تعرف بإسمهم. حيث كانت تدعى بأرض كنعان. وحسب تقديرات ومعطيات المؤرخين.

إن موقع المدينة الأصلي هو بلدة بلاطة الحالي الواقع شرق المدينة. وبقيت شـــكيم مدينـــة كنعانية حتى فترة الاستيطان للقادمين من مصر. حيث تحولت المدينة إلى عاصمة اللواء فتـــرة الملك سليمان. وفي الحرب الرومانية سنة (67) ميلادية. هدمت المدينـــة وفـــي العـــام (70) للميلاد. أمر الإمبراطور فسبسيانوس بنقل حجارتها بالاتجاه الغربي من بلاطه لإعادة إعمارها وبنائها هناك " البلدة القديمة الآن" سميت آنذاك " فلافيا نيابلوس" أي مدينة (فلافيا الجديدة) نسبة لعائلة الإمبراطور. وتعني أيضا المدينة الجديدة التي تحتوي على المنشئات الدينية والمدنية التي تحتوي عليها المدينة الرومانية التقليدية. أما سبب اختيار الموقع الغربي فيعود لأسباب طبيعيـــة وأخرى بشرية. فالسبب الطبيعي إن جبلي جرزيم وعيبال يشكلان درعا حصينا دفاعيا ومنيعـــا بينما امتدادها بين جبلين وبشكل مستطيل حسب وصف ياقوت الحموي بأنها قليلة العرض مـــن

[1] المرجع السابق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دليل التجمعات السكنية 2000.

الشرق وتتسع باتجاه الغرب. حيث أن هذا الوضع الطبيعي بشكله وكأنه واد خصيب. اشتهر بعيون المياه العذبة والأشجار المثمرة. أما من المؤرخين العرب والمسلمين فان"البلاذري" صاحب كتاب فتوح البلدان فقد أشار بفتحها على يد القائد عمرو بن العاص وكان ذلك عام (5) للهجرة. الموافق (636) للميلاد. وأعطى أهلها الأمن والأمان على أنفسهم وأموالهم ومنازلهم وبقيت تحت الحكم الإسلامي حتى احتلها الصليبيون عام (1099) للميلاد. إلى أن حررها القائد صلاح الدين الأيوبي وكان ذلك في العام (1184) للميلاد.[1]

وقد ازدهرت المدينة في فترة حكم المماليك. فشيدت الكثير من المباني والتي لا يزال البعض منها قائما حتى الآن لتشهد على ذلك. بعد ذلك حكمها العثمانيون. وذلك في الفترة ما بين (1517–1918) للميلاد. حيث تميزت تلك الفترة بظهور الحكام المحليين الذين شيدوا وبنوا القصور الخاصة بهم التي ما زالت تشهد على ذلك حتى تاريخنا هذا. إن معظم المباني القديمة في البلدة بنيت في ذلك العهد العثماني. وبعد العام (1918) م. جاء الحكم الجائر إلى فلسطين ألا وهو الحكم البريطاني. في العام (1927) م. فقد تم قدر الله سبحانه وتعالى بأن فقد المنطقة بالكارثة الطبيعية. حيث ضربها الزلزال المدمر مما أدى إلى خروج ونزوح أهلها إلى سفوح الجبال الصورة رقم (1) تظهر مدينة نابلس وجبلي جرزيم وعيبال عام 1839.

[1] كلبونه، عبد الله صالح : **تاريخ مدينة نابلس،** فلسطين، 1992.

صورة رقم (1) مدينة نابلس وجبلي جرزيم وعيبال

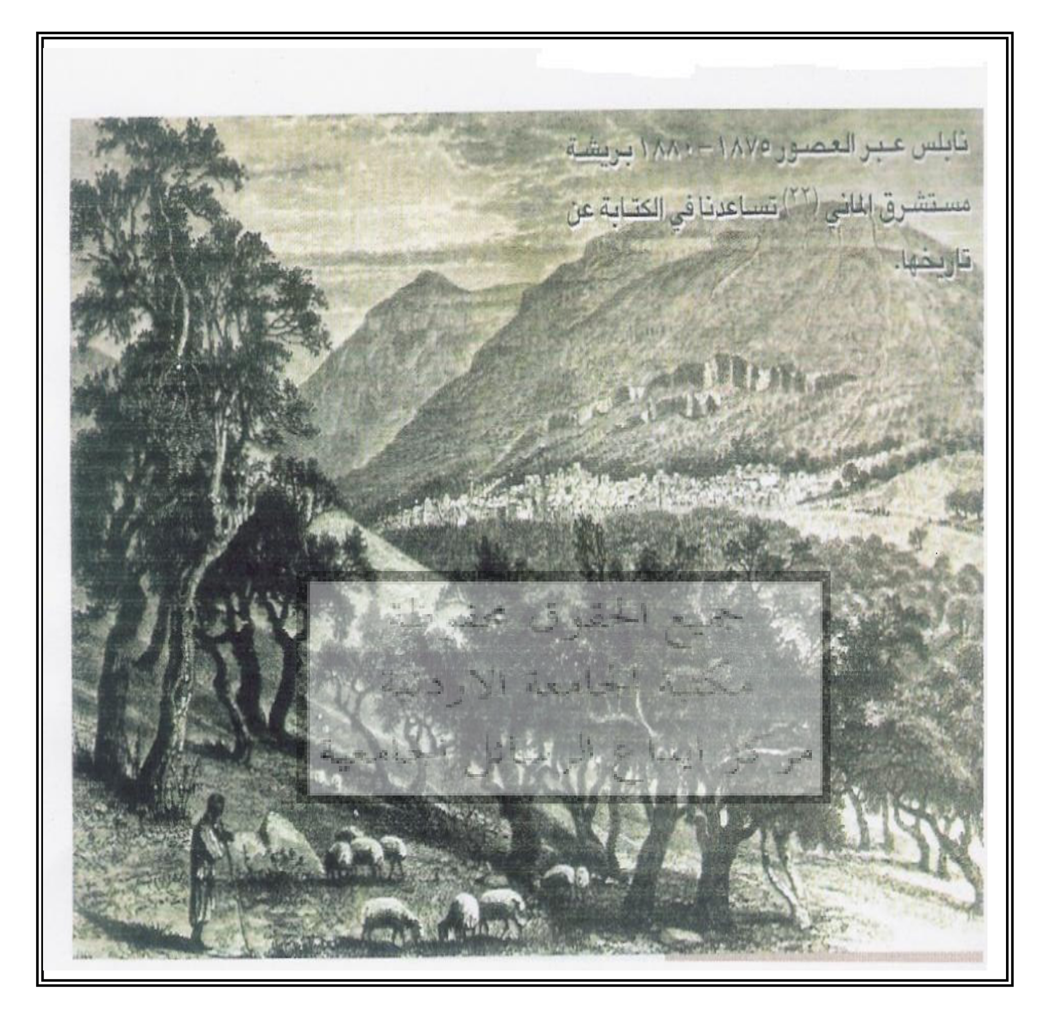


المصدر/ دائرة العلاقات العامة- جامعة النجاح الوطنية

إن مدينة نابلس التي تفخر وتشمخ بكبرياء جرزيم وعيبال على مر الأجيال. والتي امتازت بهذه الصورة المشرقة عبر العصور والتاريخ حتى ذكرها المؤرخين والرحالة العرب وغيرهم في كتبهم ولقبها المؤرخ ألمقدسي بدمشق الصغرى. وذكرها الرحالة ابن بطوطة في رحلته وقال عنها إنها مدينة عظيمة كثيرة الأشجار ومن أكثر بلاد الشام زراعة لشجرة الزيتون التي بارك الله فيها. حيث امتزج فيها طيبة أهلها بجمال طبيعتها. جبالها وبساتينها التي تعبق برائحتها الزكية الفضاء وينابيعها التي تروي أهلها وتروي لهم مجد الآباء والأجداد وتوارث العادات والتقاليد لقد كانت وما زالت مدينة نابلس تعتبر منبرا للعلم والعلماء ورمزا للعطاء والوفاء وعلى مر العصور. فاحتضنت المؤسسات العلمية والمدارس والمساجد ودور العلم والعلوم ومن أهمها هذا الصرح الشامخ الكبير الذي يرفد إلى الوطن ألام والأمة بالعلماء والمتعلمين وعلى مدى عقود عدة ألا وهي مدرسة النجاح التي أسسها ثلة من أبناء هذه المدينة

الغيورين على مدينتهم وكان ذلك في العام (1918) م. ثم تحولت بعد ذلك إلى كليـــة لإعـــداد المعلمين في العام (1962) م. وفي العام (1977) م. حيث تحولت إلى جامعة النجاح الوطنية وهي من أكبر المؤسسات التعليمية في الوطن والتي تحظى بمكانتها المرموقة علـــى مـــستوى الوطن العربي والعالم. وتتكون مدينة نابلس من ثلاثة قصبات هي الجنوبية والوسطى والشمالية وكل قصبة تخترق المدينة من الشرق حتى الغرب حيث تلتقي شرقا عند الجـــامع الـــصلاحي الكبير. من الغرب فهناك البوابة الغربية عند جامع الخضر. أما المقصود بالقصبة فإنها تعنـــي الممر الذي يحتوي جانبيها على المحلات التجارية بينما الطابق العلوي فهو عبارة عـــن ســـكن وبيوت. وان المدينة كانت مُسورةً ولها (16) بوابة. وكانت تغلق كل مساء ومن هذه البوابات. البوابة الشرقية والبوابة الغربية وبوابة الدير والشيخ مسلم وغيرها ورغم كل الظروف التي يمر بها المجتمع الفلسطيني والمعاناة وصعوبة الحياة وقسوتها إلا أن عملية التقدم تسير ولكن ببطء وحذر بسبب المستقبل المجهول الذي تعيشه المنطقة. صورة رقم (2) تظهر مدينة نابلس فـــي العام 1880 م. كما تجلت لمستشرق ألماني

صورة رقم (2) مدينة نابلس في العام1880



المصدر/ دائرة العلاقات العامة- جامعة النجاح الوطنية

3.3 الجانب الجغرافي لمدينة نابلس

جغرافيا تقع مدينة نابلس على خط عرض (32.12) شمال خط الاستواء وعلى خط طول (35.16) [1]وترتفع عن سطح البحر حوالي (520)مترا. تقع على إحداثي محلي شمالي (181.00) م وخط إحداثي محلي شرقي (174.88) م وتبلغ مساحتها (10798) دونما. أما مساحة المنطقة المبنية فيها فتصل إلى (4833) دونما. أما درجة الحرارة فيبلغ معدلها السنوي (19.1) درجة مئوية ومعدل الرطوبة النسبية (61%) ذلك حسب التقديرات للعام (1998)م

1- الدباغ، مصطفى مراد، ، بلادنا فلسطين، ج6، ط4، بيروت: دار الطليعة،(1988).

وبلغت كمية الأمطار للعام(1998/1997)م (758) ملم. تمتاز مدينة نابلس بأنها ذات امتداد شريطي طولي باتجاه الشرق والغرب. وهناك شرقا سهل عسكر وقرى سالم وروجيب ودير الحطب. أما الاتجاه الغربي فيمتد حتى سهول دير شرف ويحتضن المدينة جبلي عيبال شمالا والذي يرتفع عن سطح البحر حوالي (881) مترا. بينما من الجنوب فهناك جبل جرزيم والطور الذي يرتفع عن سطح البحر بمعدل (940)[1] مترا. وتبعد عن مدينة القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين(70) كم جنوبا. بينما تبعد عن العاصمة الأردنية عمان (114) [2] كم شرقا. أما من الغرب فهناك الساحل الفلسطيني والذي يبعد مسافة (42) كم. وكذلك نفس المسافة باتجاه مدينة جنين شمالا. وتعتبر العاصمة الإدارية والاقتصادية لشمال فلسطين. أما المناخ فتمتاز مدينة نابلس بمناخ شرق أوسطي معتدل ومريح والمعدل السنوي لسقوط الأمطار هو (650) ملم.

4.3 الخصائص الاقتصادية لمدينة نابلس

إن ما يعرف عن مدينة نابلس سواء كان في الحاضر أو في الماضي يؤكد قيمة موقع المدينة من الناحية الاستراتيجية بين مدن فلسطين وقلب الوطن العربي من حيث شهرة المدينة ومكانتها حتى أصبح يطلق عليها عاصمة شمال فلسطين الاقتصادية لوفرة المصانع والخدمات التجارية والمرافق الأخرى بالإضافة إلى وفرة الخدمات الإدارية منذ زمن بعيد وتعداد سكانها الكبير الذي جعل من هذه المدينة الجميلة أن تحتل مكانة اقتصادية وإدارية مميزة في منطقة شمال فلسطين وان تكون مصدرا هاما للطاقة البشرية الشابة لتصدر من شبابها المهنيين المهرة والمستثمرين من أهل المدينة. إما من اجل التوسع في مصالحهم في أنحاء الوطن أو حتى خارج فلسطين نتيجة المعاناة التي تمارس ضدهم لشل اقتصادهم. إن مدينة نابلس والتي توفرت فيها المنطقة الصناعية منذ خمسة عقود استطاعت أن تنتج وتصدر منتجاتها المختلفة إلى كافة

---

[1] –الآغا ، نبيل خالد، مدائن فلسطين، دراسات ومشاهدات، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

[2] –الآغا ، نبيل خالد، مدائن فلسطين، دراسات ومشاهدات، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أنحاء الوطن العربي إلى أن وقع قدر الله على تلك المدينة المستهدفة بأطماع الحاقدين ومنذ زمن بعيد وهم يخططوا لتلك المرحلة. إن المرحلة التي تعيشها المدينة الآن هي من أسوأ المراحل التي عاشتها مدينة نابلس وقد تزداد الأوضاع سوءا إذا لم يكن هناك إعادة نظر لمجريات الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص لان لها موقعا خاصا ومميزا على خارطة فلسطين الاقتصادية. لذا فإن وجهة النظر هذه والتي اجمع عليها معظم أصحاب المصانع حين قالوا نخشى على أنفسنا أيضا من أن نصبح تجار في الغد وان يستنزف راس المال الفلسطيني من خلال ترويج وتسويق البضائع المستوردة وان تغلق مصانعنا وأفواه العاملين وعائلاتهم نتيجة لقطع رزقهم أمام مارد الاستيراد الذي استنزف اقتصادنا. وللأسف الشديد ولان تلك السلع لا تمتاز إلا برخص ثمنها رغم سوء جودتها فقد كانت تلك السلع بتعدادها الشكلي والنوعي الكبير عائقا كبيرا أمام استمرارية وتطور المصانع المحلية. إلى أن ترتب على بعض أصحاب تلك المصانع تحويلها إلى مستودعات ومعارض لمنتجات مستوردة أو لبيع سلع أخرى. يقولون ذلك وقلوبهم تعتصرا ألما على حالهم وما هم عليه الآن فقد وضعوا كل طاقاتهم وإمكانياتهم في إقامة وإنشاء تلك المصانع وتم توسعتها على أراض جديدة تم شراءها بالإضافة لشراء الآلات الحديثة والمتعددة والتي هي الآن شبه متعطلة تماما عن الإنتاج. والذي يزيد الأمر سوءا هو أن البعض من أصحاب تلك المصانع توسعوا في خطوط إنتاجهم بعد الحصول على قروض بنكية لشراء الآلات والماكينات اللازمة لذلك. وهم الآن عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم البنوك والجهات الممولة الأخرى. إن الأوضاع الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني بشكل عام يعتبر كارثة ودمار على اقتصاد المدينة والوطن التي سوف يكون لها انعكاساتها السلبية من الناحية الاجتماعية. إن فرص التشغيل التي نراها الآن وتوفر فرص العمل وتنوعها على النطاق المهني والوظيفي عامل مهم لإنعاش العجلة الاقتصادية. إذا ما روعي في ذلك التسيبات الاقتصادية التي يمر بها شعبنا دون ضبط وربط وحتى تساهم وتعمل على استمرارية تلك العجلة وتطورها فإن ذلك يعني زيادة فرص التشغيل التي تساهم في تنمية المجتمع وتقدمة.

إن إعادة إعمار ما دمرته آليات الاحتلال العسكرية على اختلاف أنواعها وسياسته القمعية خلال سنين الاحتلال منذ العام 1967 م. وحتى الآن من البطش والدمار والتخريب لما هو على سطح الأرض وما تحتضنه في باطنها من بنية تحتية وغيرها فلم يسلم من هذا الدمار لا الطير ولا البشر ولا حتى الحجر. حتى في لقمة عيشه فدمرت المحلات والمؤسسات والمزارع وما تحتويه للقضاء على الاقتصاد الفلسطيني وإذلال العباد. حتى أن هدئت تلك العاصفة وسكنت بعد أن تركت وراءها المآسي والآلام. وبدأت السلطة الفلسطينية والمؤسسات مساعيها لإعادة اعمار ما قام به الاحتلال من تدمير وخراب. وذلك من خلال الاتصالات مع الدول الصديقة والمانحة وتحديدا المساعدات المقدمة من الحكومة الألمانية وبنك التنمية الدولي لتجاوز ولو بشكل بسيط مآسي وآلام الشعب الفلسطيني وذلك من خلال استغلال واستيعاب البطالة المتفاقمة التي خلفها الاحتلال الجديد للمنطقة في الأول من شهر آب للعام 2002 للميلاد وخاصة في مدينة نابلس وكان الهدف من هذا البرنامج هو استيعاب العديد من الشرائح والقطاعات المهنية المختلفة في إعادة الأعمار. وقد كان لبلدية نابلس دورا كبيرا وفاعلا في المساهمة والإدارة والمتابعة لإتمام وإنجاز خطط إعادة الإعمار بالطريقة الصحيحة لإنجاز البنية التحتية وكذلك إعادة النظر في ضبط وتنظيم حركة المرور من جديد بشكل يقلل من إختناقات المرور وحوادث السير وقامت أيضاً بعمل الجزر الجميلة وإقامة أعمدة الكهرباء ذات المواصفات العالمية والجميلة. إن استيعاب العمال وباقي الشرائح الأخرى عملت جنبا إلى جنب وتظافرت جهودها مع بعضها البعض لإعادة إعمار المدينة والمنازل والعمارات التي دمرت وما تزال أعمال الإعمار قائمة. إن هذه المشاريع استهدفت إعادة إعمار البنية التحتية من شبكات مياه وكهرباء وهاتف وإشارات المرور وكذلك شبكات الصرف الصحي التي تم تنفيذها بطرق روعي فيها الدقة والاستدامة. هذا المشروع الذي استوعب الكثير من العاطلين عن العمل ساهم في التخفيف من الأزمات النفسية والاقتصادية التي عانا منها شعبنا خلال تلك الفترة العصيبة. آملا بان يعود كل منهم إلى موقعه الأصلي حتى ينتعش اقتصادنا وتنتعش معه نفوس العاملين وذويهم وان يعيشوا بحرية وكرامة. إن مثل هذه المشاريع كنت أتمنى أن تكون في

ظروف أفضل ودون أية أذى أو مآسي للبشر.   وآمل أيضا أن يكون هذا هو دربنا وطريقنا التي أضاءتها مشاعل الشهداء لتحرير الأرض والإنسان. وان يكون هذا التكاتف والتعاضد بين الناس في كافة مواقعهم وتواجدهم لبناء اقتصاد فلسطيني ساهم الدم الفلسطيني في رسم حدوده.

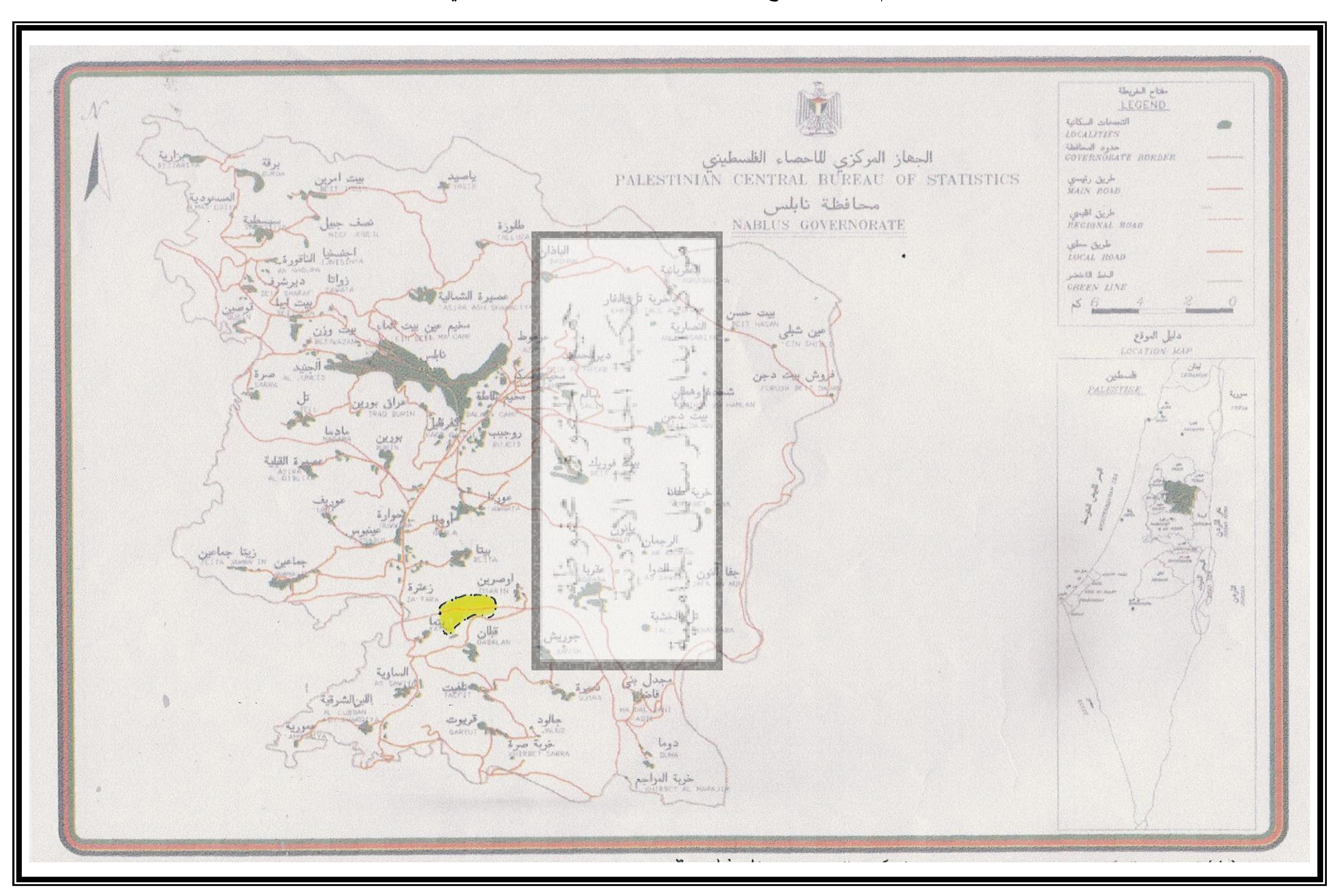
5.3 طبيعة المناخ في مدينة نابلس وأثره على التطور العمراني

إن طبيعة مدينة نابلس. التي تنحدر بين جبلين عريقين جبل عيبال الشمالي. وجبل جــرزيم الجنوبي اللذان يمتازان بوجود بعض مقامات للصحابة عليهم. وطبوغرافية المنطقة. عمل على تصنيف المدينة إلى منطقة سكنية وأخرى تجارية بالإضافة إلى المناطق الــصناعية. إن جبــل جرزيم الجنوبي. يمتاز بتدني درجة حرارته وارتفاع نسبة الرطوبة فيه الأمر الــذي يــستدعي بعض الناس الميسرين. إلى السكن في السفوح المميزة من اجل كسب اكبر قدر ممكــن مــن درجات الحرارة خلال النهار من أشعة الشمس خاصة في فصل الصيف وفي الجزء الــشمالي منه. أو التوجه للسكن في الجبل الشمالي "جبل عيبال" الذي يمتاز بمناخ صحي وسليم بــسبب سطوع الشمس وحركتها فترة زمنية أطول وخاصة في الجزء الغربي منه تحديدا فــي فــصل الشتاء ولهذا السبب فإن أسعار الأراضي في تلك المناطق. يزداد عنه في المناطق الأخرى إنــه من المعروف أيضاً بأن اتجاه الرياح عادة تكون غربيةً شرقية الأمر الذي يعطي التوجه للسكن باتجاه تلك المناطق الغربية حيث أسعارها مرتفعة، وتكون عبارة عن مناطق سكنية مميزة الأمر الذي يؤكد على وجوب فرض إقامة المناطق الصناعية في المناطق الشرقية والتوجه إلى هناك مع مراعاة احتياجات تلك المناطق الصناعية من الخدمات والمرافق حسب المواصفات المطلوبة إن طبيعة مدينة نابلس وانحدارها الطبوغرافي سواء كان للمساحة التي تشغلها المدينة والمبنيــة أو حتى المناطق الفضاء فإنها تعتبر من العوامل المؤثرة والأساسية فــي التخطــيط وتحديــد اتجاهات النمو المختلفة وتحديد نمط الاستخدام أيضا وبما إن التوجه بإقامة المناطق الــصناعية باتجاه الشرق فإن وادي نابلس الذي مثل النواة الرئيسة لنشوء تلك المدينــة علــى أرض ذات ميلان.

لا تزيد نسبته عن 10% هذه النسبة الطبيعية والتي تنفتح حتى وادي سهل عسكر شرقا. أما القسم الغربي من المدينة فإن ميلانه لا يتجاوز 20%.

وعند دخول السلطة الفلسطينية إلى ارض الوطن وتشكيل المجلس البلدي واستلام المجلس البلدي لأداء مهامه سارع قسم التخطيط في البلدية بإعادة النظر في المخطط الهيكلي للمدينة. وتم التخطيط لمشروع مدينة نابلس الصناعية بتظافر جهود كل من بلدية نابلس وزارة التجارة الصناعة وهيئة المدن الصناعية. حيث تم نشر تفاصيل ذلك بالصحف المحلية وتم نشر تفاصيل المشروع في جريدة القدس في الصفحة (18) وذلك بتاريخ 2000/6/21 م. وتوضح الخارطة التالية رقم (2) القرى التابعة إلى محافظة نابلس وكما يظهر أيضا الموقع المقترح للمدينة الصناعية المشار إليه باللون الأصفر.

خارطة رقم (2) توضح التجمعات السكانية والمدينة الصناعية في محافظ نابلس



المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينى ،دليل التجمعات السكانية ، 2000

(التفاصيل موجودة في ملاحق الرسالة في النهاية). مفادها بأنه سيتم بناء المدينة الصناعية في الجنوب الشرقي من مدينة نابلس. وعلى أراضي قرى بيتا وقبلان و اوصرين والموضحة بالخارطة رقم(2) والتي تظهر موقع المدينة الصناعية المقترحة على قطعة أرض تقدر مساحتها (1232) دونما. بكلفة إجمالية تبلغ (83.5) مليون دولار. وسوف توفر ما يقارب (18800) فرصة عمل. أما سبب اختيار ذلك الموقع فيعود لأسباب استراتيجية عدة. ومنها توسطه بين الشمال والجنوب. قرب الموقع أيضا من بوابة التصدير مع الحدود الشرقية لفلسطين وأريحا مع الأردن. وكذلك توفر المساحة الكافية رغم تحفظات واعتراض البعض سواء في مؤسسات السلطة الفلسطينية أو من المواطنين. وسوف أتطرق لذكر الأسباب في الفصول القادمة.

6.3 المقومات الصناعية لمدينة نابلس الصناعية المقترحة

إن فهم المسئولين وإدراكهم لقيمة الموقع الذي تتمتع فيه مدينة نابلس من الناحية الاقتصادية والإدارية. جعل توجههم نابع من مركزية الموقع الجغرافي للمدينة بين مدن فلسطين ومناطق التصدير المفتوحة مع الحدود الشرقية وكذلك الخط الواصل مع قلب فلسطين والمسمى "عابر السامرة ". إن هذا الموقع الذي لا يكون ناتج عنه أية إشكالات مرورية داخل المدن الفلسطينية أو سبب في أزمات مرورية أو حتى تشويه للشوارع وخاصة في عمليات التصدير والاستيراد بالإضافة إلى الأمور التاليه:

1. القدرة على توفير المواد الخام بأنواعها.
2. وجود الأسواق وثقة أهل المنطقة والمحافظات الأخرى بالصناعات النابلسية وحتى على مستوى الأسواق في الدول العربية.
3. وفرة الأيدي العاملة ذات المهارات المتباينة والمتنوعة.
4. توفر شبكة الطرق والمواصلات.
5. مناخها المتميز وكذلك تضاريسها.

6. وفرة الخدمات العامة بالإضافة للمساكن والمدارس والمستشفيات المتخصصة والمتعددة وكذلك المتنزهات ومراكز التسوق الجميلة التي تعتبر مصدر جذب للزوار بالإضافة لتعدد المصارف المالية.

7. توفر الطاقة الكهربائية والماء وخدمات الأمن والإطفاء التابعة للدفاع المدني والبلدية.

8. وفرة الخدمات والمرافق العامة من كراجات ومطاعم ومسجد وحدائق ومصارف وغيرها.

9. سهولة تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات لخدمة المواطن والمجتمع.

10. وجود المراكز والمؤسسات التعليمية والاستشارية والفنية.

إن كل ما سبق ذكره ما هو إلا من العوامل المؤثرة في اختيار الإقليم أو المدينة وحتى الموقع فيما بعد ضمن تصنيف استخدام وتوزيع الأراضي والتي يجب أن تمتاز بالمساحة الكافية والشكل المناسب والمسطح المستوي، بالإضافة إلى ما ذكر من عوامل أخرى والتي يراعى فيها أيضا سعر الأرض.

7.3 التعليم العالي والمهني (الصناعي)

لقد كان لوجود بعض التجمعات الصناعية والحرفية بين التجمعات السكنية أمر ايجابي في بناء الرغبة في التعليم الصناعي عند بعض الفئات المعنية من الطلبة الذين يمتازوا بهذا التوجه من القدرات إن مدينة نابلس ومنذ عقود عدة وهي تمتاز بهذا النوع التكاملي من التعليم المهني وخاصة التعليم الصناعي. فهناك المدرسة الصناعية ومركز التدريب المهني وكلية هشام حجاوي وجامعة النجاح وغيرها من المؤسسات التدريبية.

1.7.3 مقدمة

إن دول العالم الثالث التي هي الآن بصدد تطبيق برامج التنمية العامة والشاملة والمستدامة في قطاعات عدة. سواء كان في القطاع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإداري أو السياسي والوصول إلى الهدف الرئيس. والذي هو مقياس التقدم الحضاري التي تقاس من خلاله حضارة

الشعوب. ألا وهو القطاع الصناعي الذي يمثل ركنا مهما وأساسيا في مجالات التنمية إذا ما استغل بطريقة تحقق من خلالها رفاهية الإنسان، ورفع مستوى معيشته وتلبية رغباته وراحته. كذلك في تحقيق الخدمة العامة للمجتمع. ومن الممكن أن تسير تلك الدول وبنفس النهج والأسلوب في حال توافرت الظروف كما هو الحال في الدول المتقدمة. فان توفر قنوات الاتصال الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة والمتقدمة. كلها تساهم في تعزيز، وتطوير وبناء تلك القدرات والكفاءات البشرية وتأهيلها إذاً من المهم البحث عن الطرق والوسائل لتطوير مؤسساتنا الأكاديمية لمواكبة هذا التطور التقني والتكنولوجي في ظل هذا الزخم والكم الهائل لانفجار العلم والمعرفة. من هنا لا بد من التوجه إلى تبني قطاع الصناعة من خلال تعزيز التعليم الصناعي ودعمه. بكل طاقاتنا لتحقيق التنمية المتوخاة لهذا المجتمع. أما على المستوى المحلي فان مدينة نابلس. التي تحتل مركزا مرموقا على مستوى فلسطين والوطن العربي في الصناعة. وذلك بسبب أنها تشتهر ومنذ عقود عدة بوفرة مؤسساتها التعليمية الأكاديمية والمهنية المختلفة. فيوجد بها مدارس التعليم المهني. مثل التعليم التجاري والصناعي بشكل خاص. وعلى مستويات مختلفة من المهارات الفنية والأكاديمية لرفد السوق المحلي باحتياجاته من العمالة الماهرة والمساعدة والمهنيين والفنيين والمهندسين. من خلال المراكز والمدارس والمعاهد والجامعات. وقد كان لمدرسة نابلس الثانوية الصناعية دورا فاعلا وكبيرا في تخريج أجيال عدة ساهمت في بناء قطاع الصناعة في الوطن وفي الوطن العربي. فمن هؤلاء الخريجين من عمل في تخصصه ومنهم من عمل في قطاع التعليم الصناعي أو متابعة دراسته العليا.

ويوجد في مدينة نابلس العديد من المؤسسات والمراكز والمدارس والمعاهد والجامعات التي تعنى بالتعليم المهني وتركز على التعليم الصناعي بالإضافة إلى مؤسسات التعليم النسوي. ومن هذه المؤسسات ما هو مدرج في الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2) بعض المؤسسات التعليمية والمهنية في مدينة نابلس

الرقم	مركز	مدرسة	كلية متوسطة	جامعة
1	التدريب المهني	نابلس الثانوية الصناعية	النجاح الوطنية	النجاح الوطنية
2	التدريب المهني/للإناث	----------	الروضة	القدس المفتوحة
3	الشيخ زايد بن سلطان	----------	هشام حجاوي	------

المصدر/ الباحث

2.7.3 نشأة وتطور المؤسسات التعليمية

إن هناك العديد من المؤسسات التعليمية المهنية المختلفة التي اختصت إما في التعليم الصناعي أو التعليم التجاري الذي اكسب مدينة نابلس هذه الصفة الاقتصادية. ويمكن تصنيف أهم هذه المؤسسات حسب نشأتها على النحو التالي:

1- **مدرسة نابلس الثانوية الصناعية:** تعتبر مدرسة نابلس الثانوية الصناعية من أوائل تلك المؤسسات التي تعنى في التعليم الصناعي والتي أسست في العام (1961) م بدعم وتمويل من الحكومة الأمريكية ساهمت فيما بعد الحكومة الألمانية بتطويرها. وان مساحة الأرض التي أنشئت عليها تلك المدرسة تبلغ حوالي (50) دونما تقريبا. حيث شملت تلك المساحة المباني والساحات والملاعب والحدائق. تقع المدرسة في الجزء الشرقي من المدينة لأسباب تؤكد على دعم وتثبيت الصناعة هناك بالإضافة إلى دعم وتلبية احتياجات السوق والمنطقة الصناعية من احتياجاتها من العمالة الماهرة بعد التخرج. كذلك كان يستفيد الطلبة من التدريب في تلك المصانع خلال فترة التدريب في فصل الصيف وفي الزيارات الميدانية التي كانت المدرسة تنتهجها لتعزيز قيمة التعليم الصناعي عند الطلبة. وكانت المدرسة آنذاك تستوعب الطلبة بعد اجتيازهم بنجاح المرحلة الإعدادية حيث ينهي ثلاث سنوات من الدراسة للمواد المهنية الفنية والأكاديمية يتقدم بعدها الطالب لامتحان شهادة الثانوية العامة الصناعية مما يؤهل الطالب أن

يصبح معلما أو مدربا في المراكز والمدارس الصناعية أو لمتابعة تحصيله العلمي في المعاهد المتوسطة أو الجامعات إذا كان يستوفي شروط القبول فيها. وكان في المدرسة مجموعة من التخصصات كانت التي تلبي احتياجات المنطقة من المهن والعمال المهرة. وبقيت المدرسة طيلة فترة الاحتلال البغيض من العام (1967) م. وحتى مرحلة دخول السلطة إلى ارض الوطن تعاني مثل باقي المؤسسات من الإهمال والتهميش والتدمير أحيانا أخرى بحجج أمنية واهية. وبعد دخول السلطة في العام (1994) م. أخذت المدرسة في الازدهار والتقدم والتطور الملحوظ. حيث تقدمت الحكومة الألمانية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والغرفة التجارية بتمويل وتطوير المدرسة وفي إيجاد تخصصات أخرى تلبي احتياجات المنطقة وتتناغم مع التطور التقني الحالي. وأصبحت إدارة المدرسة تقدم أيضا بعض الخدمات الفنية والعملية للمجتمع المحلي وعلى ضوء هذا التقدم . تقدمت إدارة المدرسة وفي العام نفسه وبالتعاون مع الحكومة الألمانية وبالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة نابلس ووزارة التربية والتعليم. لعقد دورات تدريبية لمعلمي المدارس الصناعية. بالإضافة إلى مشاركين من القطاع الصناعي الخاص هذا بالإضافة إلى برامج ودورات تدريبية أخرى تقدمها إدارة المدرسة للأسرى المحررين. من أجل تعويضهم عن حقوقهم التي اغتصبت فترة اعتقالهم. حتى يتم دمجهم بعد ذلك في المجتمع حيث يبقى شعورهم ممزوج بالكرامة أثناء ممارستهم لتلك المهنة الجديدة في وسط مجتمعهم. ولأنهم كانوا وما زالوا وبسواعدهم منبعا للبناء.

أما البرامج الدراسية والمهنية التي تقدمها تلك المدرسة من اجل الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية في الفرع الصناعي والتي تتناسب وقدرات تلك الفئة العمرية للطلبة من الناحية التربوية التي يستطيع بعدها الطالب إما متابعة دراسته الفنية العليا أو التوجه للأسواق المحلية لطرق أبواب العمل ومن هذه التخصصات.

1- حرفة الراديو والتلفزيون.

2- حرفة التنجيد الفني والديكور.

3- حرفة الخراطة وتسوية المعادن.

4- حرفة الحدادة واللحام وأعمال الألمنيوم.

5- حرفة النجارة.

6- حرفة الكهرباء.

7- حرفة الأدوات الصحية والتدفئة المركزية.

8- حرفة ميكانيكا السيارات.

9- حرفة البناء والمساحة.

10- حرفة الحاسوب.

11- حرفة الاتصالات.

بالإضافة إلى المختبرات الأخرى الموجودة في المدرسة. مثل مختبر الحاسوب ومختبر الإلكترونيات.

2- مركز التدريب المهني للذكور والإناث: حيث يعتبر ثاني مركز تدريب مهني يفتتح في فلسطين وكان ذلك في العام (1969) م. شرق المدينة وعلى قطعة ارض تبلغ مساحتها 1500م^2 ومساحة البناء القائم هي (1000) م^2. ويوجد به مجموعة من التخصصات المهنية يصل عددها سبعة حرف خاصة بالذكور تشترك الإناث في إحداها وهي دورة الرسم المعماري بالإضافة لعدد آخر من الحرف النسوية مثل الخياطة والتجميل والسكرتارية. وكان الهدف من إقامة هذا المركز هو رفد وتزويد البلد بما تحتاجه من الأيدي العاملة محدودة المهارة والمساعدة وهذا المركز مملوك لوزارة العمل. أما الهدف الرئيسي من التدريب هو استيعاب وتخريج الطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في إتمام دراستهم الثانوية مع العلم بان المركز يشترط في قبوله الطلبة الذين لا تقل اعمارهم عن 16 سنة وان يكون انهي مرحلة الدراسة الإعدادية وفي بعض الدورات دون هذا المستوى وهناك دورات يشترط على الطالب اجتياز المرحلة الثانوية بغض النظر عن النتيجة وأن يكون الطالب لائقا من الناحية الصحية والتدريب مجاني وعلى نفقة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. بحيث يمنح الطالب بدل المواصلات ووجبة إفطار وكمية من مواد التموين في نهاية كل شهر. ولقد قام المركز أيضا بعقد دورات لتأهيل الأحداث الذين هم دون السن القانوني ويمارسون أعمالا في الكراجات والورش وكان تأهيلهم لمدة يوم واحد في الأسبوع وبالتنسيق الإجباري مع صاحب العمل لحين اكتمال الحدث للسن القانوني وكان الأخير يتمتع تماما بما يتمتع به طلبة المركز بالإضافة إلى وجبة الإفطار وكانت تتراوح مدة الدورات في المركز من (6 – 11) شهرا. وقد ساهم خريجو هذا المركز بتحريك عجلة الصناعة وساهموا في تطوير قطاع الصناعة برفدها بالأيدي العاملة سواء كان ذلك في الوطن فلسطين أو على مستوى الأردن ودول والخليج بالإضافة للعمل داخل الوطن السليب في ذلك الوقت في أوائل السبعينات وأواخر الثمانينات حيث شهدت المنطقة بعض النشاط والانتعاش الاقتصادي. وبسبب شح الموارد البشرية المدربة ونقصها في ذلك الوقت فقد حظي الكثير منهم بظروف عمل جيدة ومتقدمة. وكان عملهم متوفر ولا مشكلة تواجههم أو صعوبة في إيجاد فرصة للعمل. كما ويقدم المركز دورات أخرى مسائية لمهن غير الدورات الصباحية وتكون على حساب الطالب. ومن هذه الدورات دورات السياقة العمومية ومدراء الكراجات أو لمدربي السياقة. كما ويقدم المركز دورات أخرى مسائية مدفوعة الأجر ولكن من جهات أخرى لتأهيل وتدريب شرائح معينة في المجتمع مثل برنامج تأهيل الأسرى وغيرها من الفئات المستهدفة الذي تتبناه مؤسسة (G.T.Z) وكذلك مؤسسة اوتوبينكه الألمانية (O.B.S) لكن يعاني الجهاز الإداري في هذا المركز من قدم البناء وعدم تكيف المباني مع الأداء الوظيفي لتلك الغرف. علما بأنه يوجد دراسة لتأسيس مركزا نموذجيا بديلا للتدريب المهني بالقرب أيضا من المنطقة الصناعية الشرقية. ومن المعاناة الأخرى التي يواجهها خريجو المركز عدم وجود جهات رسمية تتبنى الخريجين. وقد ساهم العمل في إسرائيل للأجيال المختلفة الإعمار وخاصة الأجيال الشابة والصغيرة إلى دفعهم لترك مدارسهم والتوجه بشكل مباشر للعمل هناك لأسباب مادية ودوافع سلبية أخرى مما قلل من الطلب على الالتحاق بالمركز. وكذلك شعور الخريج أحيانا بالإحباط لعدم إنصافه بالأجر المناسب الذي يتقاضاه في عمله والذي يتلاءم ومتطلبات الحياة.

كذلك مرور المركز في الفترة العصيبة التي مرت بها كل مؤسسات الوطن من التهميش والإهمال والنسيان وعدم التقدم أو التطوير. فلم يكن هناك أية دعم مادي لتطوير المركز في متطلبات الحياة من التكنولوجيا الحديثة أو تطوير الطاقة البشرية العاملة فيه بالإضافة إلى ضعف الأهل أو الطالب في تقدير احتياجاته للحرفة التي تتناسب مع رغباته وقدراته. أما الحرف والمهن التي يقدمها المركز للذكور فهي متعددة ومنها:

1. الرسم المعماري.
2. الحدادة واللحام.
3. الحدادة والألمنيوم.
4. راديو وتلفزيون.
5. النجارة.
6. البلاط.
7. خراطة ولحام.

هذا بالإضافة إلى الدورات المسائية الأخرى. مثل دورات لإدارة الكراجات والشحن الثقيل والعمومي والتي تكون على نفقة الطالب المعني وبالتنسيق مع الجهات المعنية أيضا. أما المهن الأخرى التي يقدمها المركز للإناث فهي السكرتارية والخياطة وفن التجميل.

وتنحصر مهام مركز التدريب المهني في الأمور التالية:

1. إعداد القوى العاملة بالتدريب في تخصصات مهنية متنوعة.
2. تقديم خدمات التوعية والإرشاد المهني لاستقطاب الراغبين في التدريب المهني واختيارهم لمهنهم حسب قدراتهم
3. دراسة متابعة خريجي المركز واحتياجات سوق العمل في منطقة المركز.
4. إجراء الاختبارات المهنية للراغبين في التصنيف ضمن تنظيم العمل المهني.
5. تقديم الإنتاج والخدمات المهنية من خلال التدريب.

3- **معهد كلية النجاح:** إن معهد كلية النجاح. كان قبل العام (1962)م. مدرسة كلية النجاح الوطنية والتي كانت رمزا ونبراسا للوطن العربي. وقد تخرج منها الطلبة من آسيا إلى أفريقيا في المغرب العربي ولا زال التاريخ يشهد على ذلك. فمنهم من عمل في قطاع التعليم أو شغل منصبا في القطاعات الحكومية الأخرى وغيرها. وقد تحولت هذه المدرسة في ذلك التاريخ إلى كلية مجتمع متوسطة من اجل إعداد المعلمين التي أصلا كانت المنطقة بأمس الحاجة إليهم. وكانت مدة الدراسة سنتان أكاديميتان يتخرج الطالب بعدها ليلتحق في سلك التعليم مباشرة وكانت جميع التخصصات فيه تربوية. وفي العام (1977) م. تم افتتاح جامعة النجاح الوطنية. حيث بقي المعهد كإحدى الكليات في الجامعة مع امتيازه بكافة خصوصيات وأنظمة كليات المجتمع في وزارة التربية والتعليم العالي. وبعد العام (1977) م. أخذت الكلية تمنح شهادات الدبلوم المتوسط في بعض التخصصات المهنية المختلفة التي تؤهل الطالب للقيام أو مزاولة الأعمال المهنية المساعدة التالية:

1. إدارة وسكرتارية.
2. المحاسبة والتمويل.
3. سكرتارية طبية.
4. مساعدي الصيادلة.
5. المساحة.
6. الهندسة المعمارية.
7. الهندسة الكهربائي.

4 – **جامعة النجاح الوطنية:** التي تم افتتاحها في العام (1977) م. على ارض معهد كلية النجاح الذي كان قائما على قطعة تصل مساحتها إلى ما يقارب (40) دونما. عندها بدأت بعض التعديلات والإضافات على خطة كلية المجتمع لتتلاءم والتحولات الجديدة في الجامعة لتحقيق احتياجات المجتمع من المهن والتخصصات الأكاديمية والمهن التجارية المطلوبة في ذلك الوقت وتمشيا مع القدرات والمحددات. أما في (1977) م. فقد تم افتتاح جامعة النجاح الوطنية. بعد أن اخذ ذوي الفضل السادة. هيئة العمدة في كلية النجاح الوطنية قرارهم التاريخي بتحويل الكلية وتطويرها إلى جامعة النجاح الوطنية. وقد كانت الرسالة التي يود مجلس الأمناء إيصالها من خلال هذه الجامعة وحسب ما جاء في كلمة معالي رئيس مجلس الأمناء آنذاك. المغفور له المرحوم حكمت المصري في حفل تخريج الفوج الأول من طلبة الجامعة وذلك في العام (1981) م. ما يلي:

" إن قيام مؤسسة تعليمية عالية على ارض فلسطين له دلالات وطنية تؤثر على مسيرة الشعب الفلسطيني ومستقبله. إن التعليم الجامعي لأبنائها فوق ارض فلسطين من شأنه أن يعمل على تثبيت أقدام شعبنا الفلسطيني على أرضه وتمسكه بحقوقه. تلبية احتياجات أبناء الشعب الفلسطيني بعد تزايد أعداد الطلبة الراغبين في إتمام دراستهم الجامعية. إن المقاعد المخصصة لأبناء الشعب الفلسطيني في الجامعات العربية وغيرها غير كافية مما أدى إلى ضياع فرص التعليم على العديد من هؤلاء الطلبة "[1].

وقد باشرت إدارة الجامعة الدراسة في بعض الكليات الأدبية والعلمية والمهنية. وخاصة المهن التجارية المختلفة التي واكبت التطورات وتمشيا مع احتياجات ومتطلبات المنطقة والسوق المحلي بزيادة. عدد الكليات وكلية الدراسات العليا والتخصصات المختلفة وزادت في عدد الأقسام والمراكز الدراسية والخدماتية والاستشارية. ومن هذه الكليات كلية الزراعة والفنون والقانون والصيدلة والطب البيطري والطب البشري أخيرا لرفد المنطقة بالاحتياجات المطلوبة

---

[1] –جامعة النجاح الوطنية .**الكتاب التوثيقي اليوبيل الفضي** نابلس 2002م

بالإضافة إلى تعزيز فرص التعليم لدى الفتيات في الوطن حيث أن معظم الأهالي لا يرغبون في سفر بناتهم للتعليم في الخارج كذلك الحفاظ على ممتلكاتنا وطاقاتنا خدمة لاقتصادنا.

في العام (1979) م. تم افتتاح كلية الهندسة بتخصص واحد فقط هو الهندسة المدنية بهدف تغطية احتياجات الوطن في ذلك الوقت لهذا التخصص.في العام (1980) م. تم فتح تخصص آخر هو قسم الهندسة المعمارية. وبعد تخرج الفوج الأول من طلبة كلية الهندسة وطرقهم لأبواب العمل والتحاق بعضهم في تكملة تحصيلهم العلمي والعالي في مؤسسات جامعية تمتاز بالصفات والسمعة العالية. هذا التطور الذي حصل على الكادر الأكاديمي. رفع من مكانة تلك الكلية عندما تمكن خريجوها من إثبات وجودهم في مجال عملهم. مما استدعى إلى التفكير بزيادة عدد التخصصات وتوسعتها لتتمشى ومتطلبات واحتياجات المجتمع من التطوير. إلى أن تم وفي العام (1990) م. فتح تخصصات أخرى مثل الهندسة الكهربائية والصناعية والكيميائية وقسم هندسة الحاسوب أما في العام (1992) م. فقد تم افتتاح برامج متعددة في الهندسة للحصول على درجة الماجستير. إن هذا التطور الذي كان يسير بشكل متواز حسب اتجاهات ومتطلبات المنطقة من التنمية والاحتياجات. كان مدعوما تماما بكافة المقومات التي تجعلها تحتل مكانا مرموقا بين الجامعات وقد حصلت تلك الجامعة على الصفة والسمة المشرقة بين مؤسسات التعليم الهندسي والمهني وعلى مستوى الشرق الأوسط بعد أن حصل العديد من الباحثين فيها على جوائز دولية في البحث العلمي رغم كل الصعاب والمعاناة التي مرت بها تلك الجامعة لأنها تمتاز بكادر أكاديمي نوعي متميز. وكما أنها كانت تمتاز بوجود أحدث الأجهزة والمعدات اللازمة في مختبراتها ومشاغلها وإن هذه المشاغل والمختبرات كان لها دوراً فاعلا على المستوى التعليمي والبحثي والدراسات والاستشارات وكذلك في خدمة المجتمع والمؤسسات والمراكز الأخرى. إن هذا التجهيز المخبري المتقدم ووجود الكفاءات البشرية وزيادة الإقبال على الالتحاق في الكلية نتيجة لثقة المجتمع فيها منحها جانبا ودورا رياديا حتى على مستوى القطاع الصناعي الذي يعتبر كلية الهندسة مرجعا في التأكيد إلى ما يحتاجه القطاع الصناعي من استشارات ودراسات وكذلك الفحوصات والتأكد من سلامة الجودة والمواصفات. إن توفر

كل تلك الظروف جعل التفكير يتجه لفتح فروع أخرى لطالما المجتمع بحاجة إليها. وهناك الإمكانيات المتوفرة من الطاقات والكوادر البشرية وإمكانية دمجها مع التخصصات الأخرى الموجودة في الجامعة لذلك في العام (2003/2002) م. تم افتتاح قسم هندسة البناء وقسما آخرا للهندسة الميكانيكية. إن هذه التخصصات تشكل بمجملها قاعدة صلبة لخدمة المجتمع بشكل عام وخاصة عند تغذية السوق المحلي بهذه الطاقة البشرية الشابة. المميزة والمختارة بمعايير قبول صلبة عند التحاقهم للدراسة في تلك الجامعة. إن العديد من الخريجين والذين يعملون في القطاعات المختلفة وخاصة الصناعة فيها تمكنوا من أن يثبتوا أنفسهم ووجودهم خلال مرحلة التدريب العملي الإجباري في المصانع خلال فترة الدراسة مما استدعى أرباب المصانع إلى التمسك بهم والعمل على استقطابهم من اجل توظيفهم ليعملوا سويا في تطوير مصانعهم أو خطوط إنتاجهم لولا أن سوء الظرف الحالي الذي أعاق في عملية استيعاب واستقطاب العدد الأكبر منهم في الوقت الحاضر مما جعل البعض إلى التفكير بالسفر إلى الخارج. ولقد كان لسمعة ونوعية الطلبة الخريجين من تلك الجامعة الثقة بالنفس أينما توجهوا سواء في مجال العمل أو في متابعة التحصيل العلمي العالي حيث امتازوا أيضا بهذا الجانب وفي منافسة الآخرين من الطلبة من الجامعات الأخرى.

5- **كلية هشام حجاوي التكنولوجية:** في العام (2002/2001) م. بزغ ميلاد تلك الكلية التقنية العريقة لتفتح أبوابها في استقبال طلبة المدارس الثانوية بفرعيها الصناعي والعلمي. وان هذه الكلية التي تقع في المنطقة الشرقية من المدينة وبالقرب من المنطقة الشرقية الصناعية. وكذلك بمحاذاة المدرسة الصناعية وذلك من اجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله في خدمة القطاع الصناعي وتطويره بالإضافة إلى دعم التعليم الصناعي خاصة وتوسيع قاعدة التعليم المهني في منطقة شمال فلسطين وذلك برفد المجتمع المحلي بالخريجين المؤهلين علميا وتقنيا. في مجال المهن الهندسية والصناعية وحتى نلبي احتياجات السوق من النقص في الحلقة المفقودة ما بين المهندس والعامل. هذا بالإضافة إلى إكساب هذه الشريحة من الخريجين بالمهارات الفنية

والصناعية والتدريبية التي تعمل على إبراز الجانب الإيجابي على المجتمع الفلسطيني. إن الكلية والتي تقع على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها (18) دونما. تتكون من مبنى مكون من ثلاثة طوابق وبمساحة بناء تصل إلى (12500)م^2. وفق المعايير الهندسية التي أنشئت من اجلها بالإضافة للمرافق التي تتناسب واحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. أن الكلية التي تطرح البرامج الدراسية والفنية المتميزة لتحقيق التوازن التكنولوجي ولتلبية احتياجات المجتمع المحلي من خلال برامجها التعليمية والتدريبية التي تم وضعها من خلال فرق متخصصة من المؤسسات الألمانية الفنية المتخصصة في المواضيع الصناعية والتقنية مثل الهندسة الميكانيكية و الكهربائية والإلكترونيات وانسجاما مع عملية التدريس والتوفيق ما بين التعليم النظري والتقني فإنها تمتاز بإمكانياتها المتقدمة من المختبرات والمشاغل الهندسية التي تضم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من التجهيزات والمعدات التدريبية التي تم اختيارها من خلال فريق خبراء الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ). وبعد إنهاء سنتان من الدراسة وبمعدل (75) ساعة معتمدة. تشمل التدريب العملي الفني والتدريب الميداني الموجه يحصل الطالب على الدبلوم الفني وبعد اجتيازه الامتحان الشامل التابع لوزارة التربية والتعليم العالي. هذا ولولا الظروف الحالية فان الطلبة الخريجون كانوا سيحظون بامتيازات عدة وأهمها إيجاد فرص العمل والتدريب في نفس الوقت في داخل الوطن وخارجه.

وتقدم الكلية البرامج التالية:

1- هندسة الميكانيك والتقنية الصناعية: حيث يشمل هذا التخصص. مكانيك وكهرباء المركبات وهندسة الإنتاج والآلات والتكييف والتبريد.

2 – هندسة الكهرباء والإلكترونيات: ويحتوي هذا التخصص على الأقسام التالية.

- تكنولوجيا الهندسة الكهربائية.
- تكنولوجيا الإلكترونيات والأتمتة الصناعية .
- تكنولوجيا شبكات الحاسوب.

- تكنولوجيا هندسة الاتصالات.

3- الرسم الفني والهندسي: تلك هي المؤسسات التي كانت وما زالت تهتم بالتعليم الصناعي والتقني وتعمل على مواكبة التطور الحاصل عن الانفجار المعرفي ولتلبية احتياجات المجتمع المحلي حسب الفرص والإمكانيات المتاحة. إن هذه المؤسسات والتي تتنوع فيها التخصصات العلمية والمهنية هي بمثابة تخصصات تكون مع بعضها البعض هرما تكنولوجيا متقدما بغض النظر عن نوع المشروع القائم أو المزمع إنشاءه فالإدارة والاقتصاد والمحاسبة وغيرها من العلوم الأخرى تكون القاعدة الأساسية والسليمة في تكوين الهيكل التنظيمي لتلك المؤسسة.

هذا بالإضافة أيضاً إلى بعض المراكز التعليمية التجارية الأخرى التي تعمل تحت إشراف مديرية التربية والتعليم ويكون التدريب فيها لمدة لا تتجاوز ستة شهور. بالإضافة إلى المؤسسات غير الحكومية مثل (NGO'S) التي تُعنى بالشرائح البشرية المحتاجة ودعمها ومتابعتها ببرامج إقراض تمنحها تلك المؤسسات لدعم أصحاب المهن والحرف والصناعات الصغيرة.

الفصل الرابع

التوزيع الجغرافي للمصانع في مدينة نابلس

1.4 مقدمة

تنقسم المناطق الصناعية والحرفية في مدينة نابلس حاليا إلى ثلاثة أقسام ممتدة من الشرق إلى الغرب بحكم الموقع الجغرافي الطولي الذي تمتاز به المدينة. ويمتاز كل اتجاه من المدينة بنوع معين من الصناعة مثل الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. موزعة على أطراف المدينة شرقا وغربا وفي وسطها حيث تمركزت معظم الصناعات حسب التصنيف الطبيعي لها شرق المدينة للاعتبارات المعروفة وأهمها حركة واتجاه الرياح وسعر الأرض وطبعا هناك المناطق الصناعية وهناك المدن الصناعية. وفي سلسلة المسوحات الاقتصادية التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفي دورته الثامنة للعام (2002). تشير تلك المسوحات بشكل واضح إلى أن كافة الأنشطة التجارية والصناعية في المدينة قد تراجع وبشكل أدت فيه إلى توقف تلك الأنشطة. وحسب نتائج المسح فقد تبين أن 9.3% من الأنشطة الصناعية أوقفت نشاطها وخرجت من السوق وبشكل نهائي وأن 2.3% أغلقت بشكل مؤقت. بينما 8.5% من أنشطة الإنشاءات أغلق بشكل نهائي. وان 3.2% أغلق بشكل مؤقت. وفي الأنشطة التجارية فقد بلغ عدد المؤسسات المغلقة بشكل مؤقت 9.3%. بينما 1.5% أغلقت بشكل نهائي. وأن 8.1%من أنشطة الخدمات أغلقت بشكل مؤقت. 1.8% أغلق بشكل نهائي. وأن نسبة المغلق نهائي لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات5.6%. بينما نسبة المغلق منها بشكل مؤقت 1.9%.

وبالنظر إلى عدد المؤسسات العاملة في القطاع الخاص في محافظة نابلس. فإن عددها يبلغ (9478) مؤسسة. موزعة على الأنشطة التالية. الأنشطة الصناعية 24.1% أنشطة التجارة الداخلية 59.6% أنشطة الخدمات 14.9% أنشطة الإنشاءات 0.8% أنشطة النقل 0.5%. حيث يعمل في تلك المؤسسات 31744 عاملاً موزعين حسب الأنشطة كما يلي:

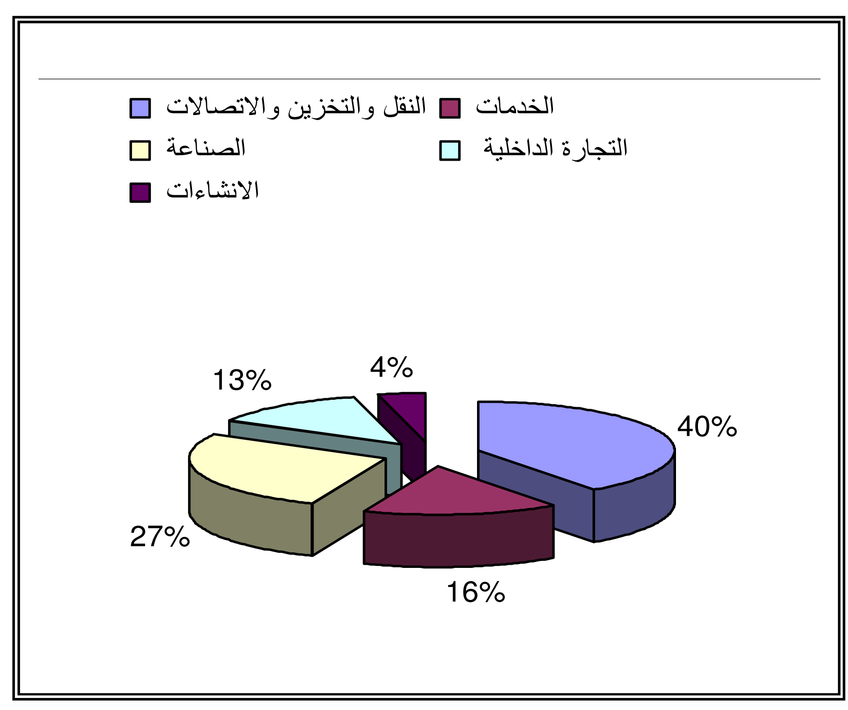
28.6% في أنشطة الصناعة 41.3% في أنشطة التجــارة، 23% فــي أنــشطة الخــدمات 5.9%في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات 1.2% في أنشطة الإنشاءات.

أما المؤشر الاقتصادي لهذه الأنشطة في محافظة نابلس. فقد بلغ حجم النتاج 360.9 مليون دولار أمريكي موزعة على تلك الأنشطة الاقتصادية على النحو التالي.

41.3% من إنتاج أنشطة الصناعة 24.5% من إنتاج أنشطة النقل والتخــزين والاتــصالات 17.6% من إنتاج أنشطة الخدمات 14.2% من إنتاج أنشطة التجارة 2.4% من إنتاج أنشطة الإنشاءات. حيث يظهر هذا المسح مكانة الأنشطة الصناعية في محافظة نابلس ويظهر أيــضا مدى مساهمة تلك الأنشطة في تشغيل الأيدي العاملة وما ينعكس على اقتصاد المحافظــة مــن ازدهار وتنمية للمنطقة

ويظهر الشكل رقم (2) البيانات التالية والمتعلقة بمحافظة نــابلس ومــدى مــساهمة تلــك الأنشطة في تشغيل الأيدي العاملة.

شكل رقم (2) مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة



المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

من خلال هذه البيانات المتعلقة في محافظة نابلس تبين مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة و مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني.

إن هذا المسح الاقتصادي قد تجاوز الآن سنتان من عمره وتجاوز في قيمه إلى ما هو دون ذلك ليزداد الأمر سوءا وتعقيدا. وان الدراسة الحالية تظهر تلك السلبيات التي خلفها الوضع الاقتصادي السيئ من الزيادة في نسبة البطالة. إلى استنزاف للعملة الصعبة من اجل الاستيراد وما ترتب على ذلك من مآسي وآلام اجتماعية يندى لها الجبين. نعم هذا هو حالنا الذي يستصرخ ذوي الضمائر الحية والمسئولين إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه بالطرق المتاحة والوعي الجماهيري لما يحاك لهذه الأمة في الظلام.

وفي هذه الدراسة سوف يتم التطرق لأبعاد ومقومات وأسباب تلك المعوقات والمحددات التي تمكنت من جمع كافة معلوماتها من الجهات المختلفة الرسمية والخاصة والشخصية ومن الزيارات الميدانية والدراسات السابقة والكتب والنشرات والمقالات في الصحف والصحف الإلكترونية ورسائل الماجستير والدكتوراة المطبوعة والغير منشورة.

وفي دراسة قام بها الطالب " عبد الرحيم محمود حسن عبد القادر " تبين بان ((هناك توافق فيما يختص بتوزيع المنشئات الصناعية بان معظم المنشئات الصناعية في الضفة الغربية في منطقة نابلس أولا ويليها الخليل ورام الله حيث أظهرت الدراسة بان اكبر توزيع لهذه المنشآت في منطقة الدراسة هي نابلس وبنسبة (56.90%) يليها جنين بنسبة(19.16%) يليها طولكرم بنسبة(16.49%) يليها قلقيلية بنسبة (4.45%) . وفيما يخص نوع الصناعات فهناك توافق بان الصناعات المعدنية والغذائية والإنشائية بأنها حصلت على أعلى نسبة حيث بلغت نسبة الصناعات المعدنية (25.6%) والإنشائية بنسبة (21.7%) والغذائية بنسبة (13.8%) والباقي موزع على الصناعات الأخرى))[1] إن هذا وان دل فإنما يدل على مدى أهمية نابلس وتصدرها لمنطقة الشمال. أما حصة مدينة نابلس في الصناعات المختلفة مقارنتا مع باقي مدن

[1] عبد القادر، عبد الرحيم محمود حسن : توزيع و تخطيط المنشئات الصناعية في مدن محافظات الشمال (رسالة ماجستير غير منشورة) فلسطين: نابلس، جامعة النجاح 2003 .

الضفة الغربية فيأتي ترتيبها في الموقع الثاني وذلك حسب الدراسة الصادرة عن غرفة تجـــارة وصناعة نابلس التجارية. والتي تظهر في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3) ترتيب مدينة نابلس من حيث إنتاجها للصناعات المختلفة

النوع	النسب المئوية	ترتيب المدينة
الصناعات الغذائية	25	الأولى
الصناعات النسيجية	13	الرابعة
الصناعات الجلدية	15	الثانية
الصناعات الخشبية	18	الثانية
الصناعات البلاستيكية	!	موجودة
الصناعات الكيماوية	20	الثانية
صناعة مواد البناء	14	الثالثة
الصناعات المعدنية	16	الثانية
الصناعات الكهربائية	!	موجودة
الصناعات ألو رقية والمكتبية	19	الثالثة
الصناعات الزجاجية	14	الثالثة
الصناعات السياحية	!	موجودة
المجموع	154	الثانية

* المصدر/ غرفة تجارة وصناعة نابلس 1992

2.4 توزيع المنشئات الصناعية في المدينة

يمكن تقسيم المنشئات الصناعية في المدينة إلى ثلاثة أقسام موزعة جغرافيا علـــى النحـــو التالي:

1) **الصناعات المختلفة في المنطقة الشرقية**

2) **الصناعات والحرف الخفيفة في وسط المدينة**

3) **الصناعات المتعددة في المنطقة الغربية**

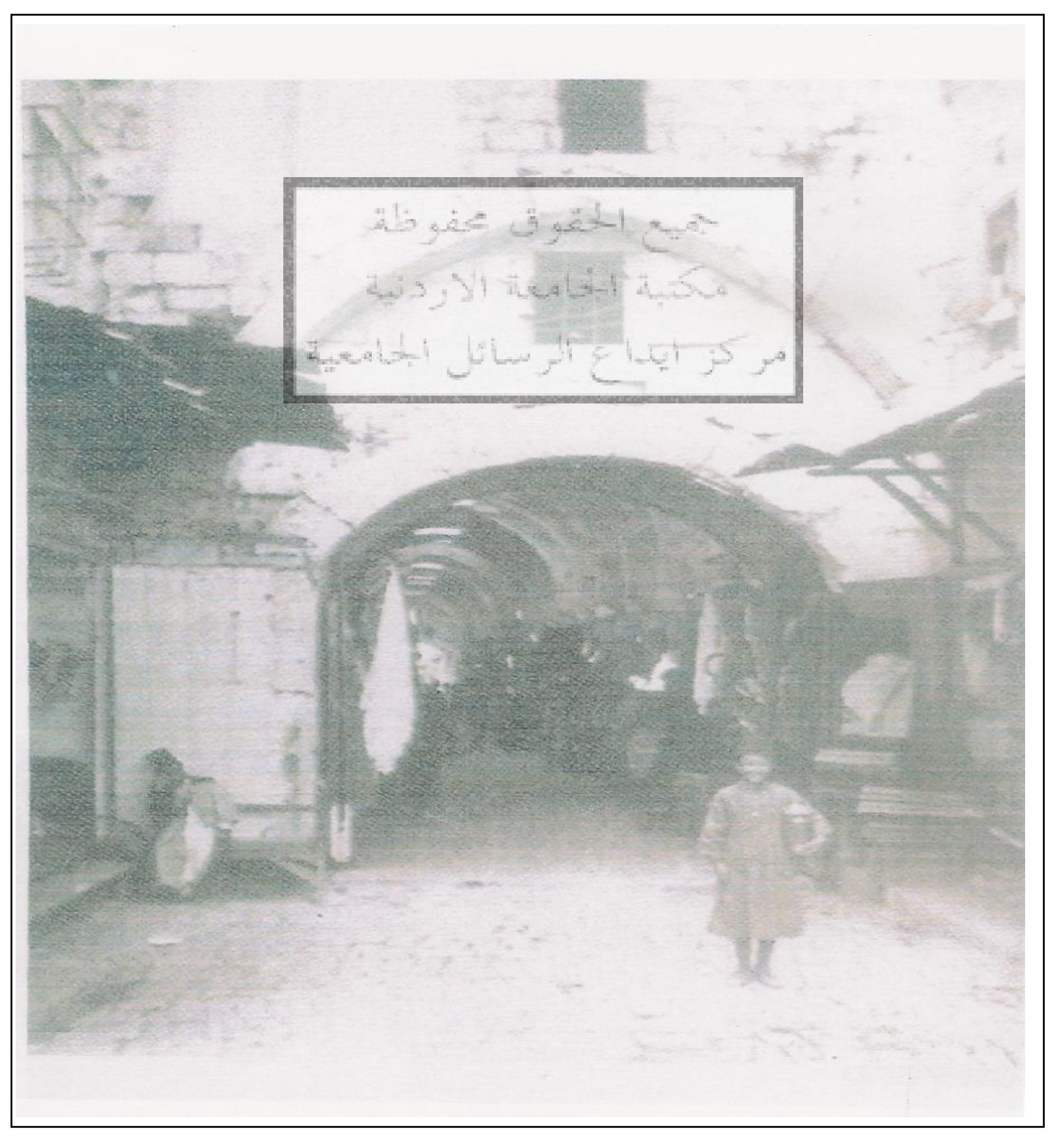
إن مدينة نابلس التي تمتاز بالتخطيط السكاني والعمراني والصناعي منذ القدم. حيث يوجـــد فيها الأسواق والساحات والمساجد ودور العلم. وامتازت مدينة نابلس أيـــضا بمهـــن مختلفـــة

اشتهرت فيها على مستوى الوطن العربي. ولعل من اشهر تلك الصناعات القديمة هي صناعة الصابون والتي تعود في تاريخها إلى ما قبل القرن الرابع للهجرة وقد بلغ عدد تلك المصابن حتى نهاية القرن التاسع عشر إلى (30) مصبنة أما الآن فيوجد في مدينة نابلس (28)[1] مصبنة وما زالت تلك المصابن والمصانع شامخة شموخ العز والفخر والكبرياء حتى هذا التاريخ ورغم إن تلك المصابن لم تسلم من حقد الحاقدين الطامعين فقد تم تدمير إحدى تلك المصابن أثناء الاجتياح الأول للمدينة في شهر نيسان من العام (2002)م. تدميرا كاملا حين قصفت بواسطة الطائرات الحربية. وتعود تلك الصبانة في ملكيتها إلى آل النابلسي وآل كنعان. والتي أنشئت في القرن الماضي. وقد تم قدر الله سبحانه وتعالى بسقوط ودمار إحدى المصابن في البلدة القديمة والتي تعود في ملكيتها إلى آل فطاير. أما باقي المصابن فإنها تعمل حتى الآن وبالطرق القديمة مع بعض التعديلات على طرق الاستخدام. وتعتبر تلك المصانع معلما حضاريا وارثا تاريخيا بالنسبة للمدينة وأهلها. وقد كان إنتاج مدينة نابلس من الصابون يغطي احتياجات فلسطين وليصل إلى كافة بلاد الشام ومصر. أما مخلفات عصر الزيتون والذي كان يستخرج منه الزيت والمسمي بمادة (الزيبار) فهو عبارة عن مادة لا تزال مشبعة بنسبة بسيطة من الزيت وقد تمكن بعض أصحاب تلك المصانع بتطوير قدراتهم لاستخراج مادة زيت القلي. بعد إتمام عملية المعالجة والتنقية لتلك المادة. بينما تستخدم ما تبقى من المادة والمسماة (بالجفت) في الأفران وعملية التدفئة والمراجل. ومن المهن التي اشتهرت بها مدينة نابلس فكانت صناعة الطحينة النابلسية أيضا والمستخلصة من عصر حبوب السمسم وكذلك القزحة النابلسية المستخرجة من حبة البركة والتي توصف وتستخدم في علاج بعض الأمراض وفي الأكل. وهناك الحلويات وأهمها الكنافة والبقلاوة النابلسية. حيث امتازت واشتهرت تماما مثلما الصابون وغيره من الصناعات. وكما كان هناك أيضا توزيعا للمهن فكان سوق النجارين والحدادين والتجار والصاغة. كذلك امتازت المدينة في بواباتها الشرقية والغربية حيث كانت تقفل في المساء تخوفا من الغزاة وأطماع الآخرين وكانت وما زالت تمتاز بوجود خان التجار الذي يحتوي على

1- ناصر، سهيل فوزي : **سوق تراثي في مدينة نابلس**، نابلس، جامعة النجاح الوطنية 2001 .

مجموعة من المحلات على جانبية والتي امتازت بأصناف مختلفة من البضائع. وحيث تحلو متعة التسوق تحت قباه الجميلة الملونة. فقد كانت وما زالت مدينة نابلس تعتبر العاصمة الاقتصادية لمنطقة الشمال في فلسطين حيث امتازت بالعديد من المصانع المتنوعة والمنتشرة هنا وهناك. والصورة التالية رقم (3) تظهر صورة خان التجار والمحلات التجارية والمباني القديمة.

صورة رقم (3) خان التجار والمباني السكنية القديمة في المدينة



المصدر / العلاقات العامة، جامعة النجاح الوطنية

1.2.4 الصناعات المختلفة في المنطقة الشرقية

إن شرق المدينة كان ولا زال مزدهر بالعديد من المصانع رغم الحصار والضغوط التي كانت تمارس ومال تزال تسعى للقضاء على الاقتصاد الفلسطيني. حيث توجد المنطقة الصناعية هناك قبل العام (1967) م. وكانت تستوعب تلك المنطقة حوالي (35%) من الوحدات الصناعية التي في المدينة. لكن تلك المنطقة ليس من السهل جذب أو استقطاب المستثمرين إليها ولأسباب عدة ومنها ما يلي:

1. ارتفاع سعر الأرض هناك والزيادة في كلفته التشغيل فيها بسبب نوعية التربة.
2. عدم توفر المواصفات الخاصة بالمناطق الصناعية من خدمات ومرافق وطرق وغيرها.
3. عدم الالتزام بالتخطيط والتنظيم بالإضافة إلى عشوائية توزيع المنشئات الصناعية.
4. القرب من التجمعات السكنية وتداخل السكن معها في بعض المواقع.
5. كانت تعاني من نقص وعدم وفرة المكاتب الاستشارية والفنية والإدارية. أما اليوم فهناك الكليات وغيرها من المؤسسات لولا الوضع السائد في المنطقة الذي يعيق تقديم تلك الخدمات.
6. خصوصية الملكية للأرض مما قلل من نقص مساحة الحيازات وساهمت أيضا في ارتفاع سعر الأرض.
7. إن شيوع الملكية كان بمثابة عقبة كبيرة ليس من السهل تجاوزها بسبب كثرة المالكين مما يعيق عملية الفرز أو البيع أو غيرها من الإجراءات الرسمية. بالإضافة أن السلطة الإسرائيلية منعت التصرف بحصص الغائبين. والذين هم خارج الوطن بحجة أنها تعود في ملكيتها لأملاك الغائبين. مع العلم بعدم معارضة أصحابها للبيع.

والجدول رقم (4) يبين وصف حال مجموعة من المنشئات الصناعية في المنطقة الشرقية .

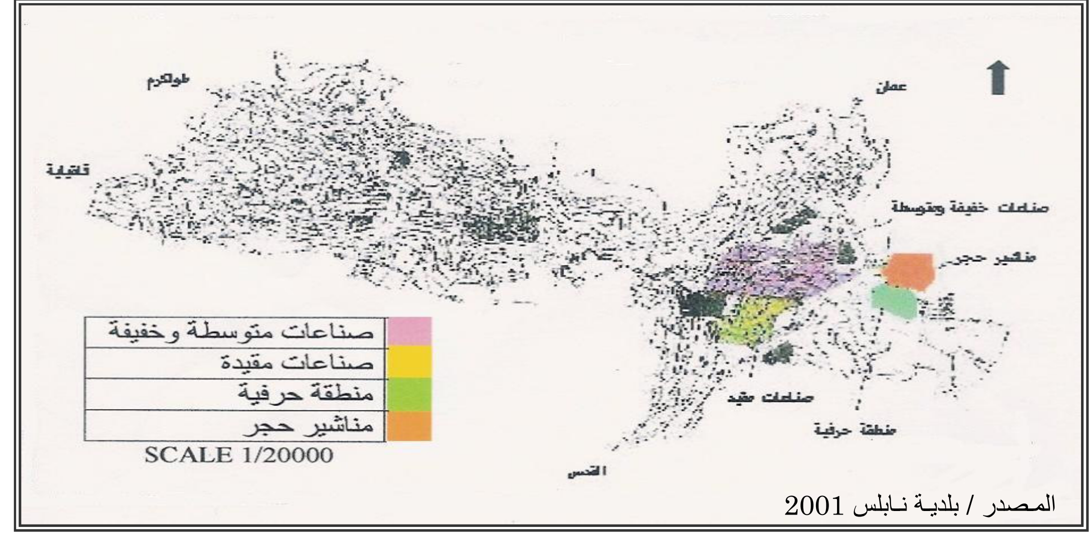
جدول رقم (4) المصانع المنتشرة في المنطقة الشرقية

اسم المصنع	الحالة	سنة الافتتاح	مساحة الأرض/دنم	مساحة البناء /دنم	العدد الطبيعي للعاملين	العدد الحالي للعاملين
الكبريت	مغلق	1952	–	–	60	–
الزيوت	يعمل	1953	40	13	300	100
التنك	يعمل	1956	7	3.5	80	35
الزجاج	مغلق	1956	1.3	0.9	35	–
النسيج	يعمل	1973	2.5	1.25	50	1
الباطون	يعمل	1978	5.5	–	55	55
الدجني	يعمل	1978	2.25	1	25	10
الحجاوي	يعمل	1980	2.25	1.25	140	95
الكرتون	مغلق	1989	13	9	80	–
الكرمل	يعمل	1989	2	0.5	150	38
الطيبي	يعمل	1990	2.25	1.25	25	5
العقاد	يعمل	2000	2	0.7	250	150

المصدر/ الباحث نتائج المسح الميداني/ملاحظة: مستثنى المساحة العمودية لبعض المباني/ 2004

بينما تظهر الخارطة رقم(3) تصنيفا لتوزيع مناطق النشاط الصناعي للمنطقة الشرقية

خارطة رقم (3) تصنيف مناطق النشاط الصناعي للمنطقة الشرقية



المصدر / بلدية نابلس 2001

في العام(1952) م. تم فتح مصنعا للكبريت يغطي إنتاجه الضفتين آن ذاك والـذي كـان يستوعب عددا كبيرا من العاملين يقدر بنحو (60) عاملاً تاهوا في البحث عن لقمة العيش بعـد أن اضطر لقفل أبوابه. في العام (1976) م. بسبب الممارسات الشرسة التي كانـت تمـارس ضده ومنافسته وفرض الضرائب الباهظة على المنتجات والجمارك على المواد الخـام والتـي تجاوزت قيمتها في بعض الأحيان أضعاف سعر المادة الخام بالإضافة للمضايقات عند إدخالهـا بدواعي أمنية. وقد اغرقوا السوق المحلي آنذاك بالمنتج الإسرائيلي وبأسعار تنافسية. مما اجبر المالكين إلى البحث عن مكان آخر للحفاظ على رؤوس أموالهم. حيث انتقل المصنع ليفتح أبوابه من جديد في العاصمة الأردنية عمان. هذا المصنع الـذي تعـود ملكيتـه لـبعض العـائلات الاستثمارية. حيث اضطرت تلك العائلات للرحيل بأموالها للحفاظ عليه ولتطـوير مـشاريعهم هناك. ويوجد أيضا شركة مصانع الزيوت النباتية لتصنيع مشتقات الزيوت مثل الزيت والسمنة وبأنواعها المختلفة وقد تم افتتاح ذلك المصنع في العام (1953) م. على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها (40) دونما ومساحة البناء تقدر بثلث المساحة الإجمالية. والذي ساهمت الحكومـة الأردنية فيه بصفة الشريك ويعتبر من اعرق شركات الزيوت النباتية في الوطن العربي. والذي كان له حق الامتياز في التسويق في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن حتى أن تـم فـك الارتباط السياسي بين الضفتين في العام 1986 م. حيث اشترى حصة الحكومة الأردنية أحـد المستثمرين الفلسطينيين وكانت تصل طاقته الإنتاجية إلى (300000) طن في الـسنة. بينمـا اليوم ونتيجة للأوضاع التي يمر بها الشعب الفلسطيني فان الإنتاج لا يتجوز (70000) طنا في السنة. وقد تم إضافة خط إنتاجي آخر وهو الحلاوة الطحينية. وتم أخذ وكالات لمنتجات أخرى مساندة لإعمال المصنع بكامل أنواعها وقد ترتب على ذلك إنشاء شبكة حماية للشركة من اجل عمل منطقة صناعية صغيرة تكون مكملة. وليست بديلة للمدينة الصناعية. وقد بلغ راس مـال الشركة (3000000) دينار أردني. بعد أن كان عند فك الارتباط مع الحكومة الأردنية (500000) دينار أردني وتساهم الشركة مع شركات أخرى مثل البلاستيك واللدائن وبعـض شركات التامين وشركة الكوكاكولا ولا مانع لدى الشركة بان تكون شريكة أيضا فـي المدينـة

الصناعية. في العام (1992)م. تم افتتاح مصنع آخر للزيوت في المملكة الأردنية الهاشمية. تبلغ طاقته الإنتاجية إلى (150) طن في اليوم وأصبح المالكين يتمتعون بملكية مصنعين. الأول في فلسطين والآخر في الأردن. حيث تم افتتاح المصنع الثاني بدون أن يكون هناك أية مشاركة مادية من المساهمين الأصليين. ويغطي في إنتاجه احتياجات المملكة الأردنية الهاشمية وجزءا وفيرا من احتياجات الوطن العربي. وما زال هذا المصنع صامدا. رغم كل التحديات والصعاب وكان يستوعب من الطاقة والقوى البشرية العاملة العدد اليسير والذي يقدر بنحو (300) عاملاً وموظفا. وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة. فقد تقلص العدد في صفوف العاملين بسبب شدة المنافسة ليصل الآن إلى(100) عاملاً وموظفا ولهذا السبب أخذت إدارة الشركة تفكر في عمل مشروع ريادي آخر وهو استثمار ما تبقى من الأرض. في مشاريع اقتصادية. على نطاق منطقة صناعية خاصة. حيث قامت الشركة في بناء الهناجر الصناعية بمساحات تتراوح من (360 – 762) م². مع توفير البنية التحتية لها على جزء من مساحة الأرض تقدر (9) دونمات. وهي للصناعات الثقيلة والعالية من أجل تأجيرها. وهناك نوع آخر من تلك المباني لاستيعاب الصناعات الخفيفة والمتوسطة. حيث تم بناء مبنى يتكون من ثلاثة طوابق تصل مساحة كل طابق إلى(200) م². وتتوافق مع نوع الصناعة التي يقومون بها والمرحلة الثالثة هو بناء صالة عرض على الشارع الرئيسي لأرض المصنع بقصد تأجيرها صالات لعرض المنتجات وتتطلع إدارة المصنع إلى تحجيم صناعة الزيوت باستخدامها للآلات الحديثة والمختصرة. ونقل المصنع إلى المدينة الصناعية المقترحة حتى يستفاد من استثمار باقي الأرض في مشاريع استثمارية أخرى تبحث عن تواجد لها على ارض مصنع الزيوت والقريب من المناطق السكنية. علماً بان مصنع الزيوت لا يتأثر بانتقاله إلى المدينة الصناعية بل على العكس هو المنتفع من فرق سعر الأرض ما بين ارض المدينة الصناعية والأرض الحالية. وإن التكنولوجيا الحالية. ساهمت في أن تعيد إدارة المصنع النظر في المساحات المبنية وتلبيتها للحاجات المطلوبة. ويقدم المصنع خدمة التدريب لطلبة المدارس والجامعات وتسعى إدارة الشركة إلى استقطاب الطلبة المتفوقين من تلك المؤسسات. بهدف تشغيلهم لتطوير خطوط إنتاج

أخرى وان المصنع لم يتسبب بأية مشكلة بيئية علما بأن عمره تجاوز أل (50) عاما من وجوده في تلك المنطقة. وهناك أيضا شركة مصنع التنك لصناعة العبوات المعدنية الذي افتتح في العام (1956) م. في المنطقة الصناعية الشرقية. ويعمل في المصنع الآن (35) عاملاً وإداريا. بما فيهم المهندسين والمهنيين المهرة من حملة الثانوية المهنية فما دون. أما العدد الطبيعي للعاملين في الظروف الطبيعية فيصل إلى (80) شخصاً. ويستوعب المصنع بعض الطلبة المهنيين والمهندسين في برامج التدريب التابع للمؤسسات الأكاديمية المحلية. ويستخدم الآن المصنع التكنولوجيا شبه الأتوماتيكية في خط إنتاجه. وهناك توجه في المستقبل لتوسعة خط الإنتاج في إنتاج سلع أخرى متطورة من نفس المواد الخام لتلبي رغبات السوق المحلي. حيث من الممكن أن يكون موقع هذا الخط الإنتاجي الجديد في المدينة الصناعية في حال قيامها. وبسبب أن المساحة الحالية الآن غير كافية لمواكبة التطور التقني والتنظيمي في المنطقة. أما ما يعيق هذا التطور والتقدم. هو الظروف السائدة والمسيطرة الآن. بحيث تحد من التفكير لعملية التخطيط ولأن مصير تلك المنطقة ومستقبلها ما زال مجهولا. ومن المعوقات أيضا الحصول على المواد الخام التي كانت في الأصل تصل مباشرة من المصدر. وبسبب الظروف الحالية والحرب الاقتصادية المتبعة فان إدارة المصنع تضطر للبحث عن جهات وطرق أخرى. من أجل سهولة دخول تلك المواد مما يزيد في كلفة الإنتاج. أما صعوبة التسويق والنقل فإنها تساهم في زيادة سعر السلعة وتشكل عبئا على المستهلك. وقد أضيف خطا آخر لإنتاج عبوات البلاستيك. بحيث سميت الشركة الجديدة شركة تكنولوجيا البلاستيك. وذلك بمساهمة الشركات التي تستفيد من تلك العبوات لاستخدامها الخاص مثل شركة الزيوت وغيرها من المساهمين أو في البيع. وان المصنع مقام على قطعة ارض تبلغ مساحتها (2.5) دونم. والذي يغطي إنتاجه من العبوات احتياجات معاصر الزيتون وكذلك مصنع الزيوت النباتية وغيرها. هذا بالإضافة لوجود شركة مصنع الزجاج الوطني. والذي افتتح بالعام (1956) م. وهو مبني على قطعة ارض تبلغ مساحتها (1300) م^2. ويشغل بناء المصنع ثلثي المساحة. وكان المصنع يعمل وبشكل متواصل وعلى مدار (24) ساعة. لأن تشغيل أفران صهر الزجاج مكلف ويحتاج إلى فترة من الزمن

حتى تصل إلى درجة الحرارة المطلوبة. ويعتبر المصنع من المصانع الأوائل لإنتاج الزجاجيات في فلسطين وقد شارك المصنع بعدة معارض داخل فلسطين وخارجها ونال فيها ثقة واستحسان المواطن. واستحق الشهادات التقديرية. مثل باقي المصانع الوطنية الأخرى " مرفق صورة من الشهادات التقديرية في الملاحق". ورغم أن إنتاج المصنع من الزجاج يمثل جزء من تراث فلسطين ويخدم القطاع السياحي. إلا انه وللأسف مغلق تماماً الآن ومنذ أكثر من عام. ولأسباب عدة يعاني منها أصحاب المصنع مثل باقي أصحاب المصانع الأخرى التي من أهمها فتح باب الاستيراد للصناعات الأجنبية المنافسة والتي لا تطابق المواصفات لمجرد أنها رخيصة الثمن. كذلك غياب الوعي الجماهيري والتوجيه وعدم الدعم والتشجيع أو حتى حماية المنتجات الوطنية التي كان يتم تصدير معظمها إلى إسرائيل ودولة مصر العربية بالإضافة إلى أسواق فلسطين المحلية وقطاع غزه. إن صاحب المصنع قد رحب وشجع فكرة إقامة مدينة صناعية ومن الأعمال التي يقوم فيها الآن. هي صناعة وتشكيل الحديد المساند للزجاجيات المنتجة بالإضافة إلى تشكيل وتصنيع المعادن والحديد لأصحاب المحادد والورش وذلك من اجل تسيير أمور المصنع المالية. إن ما كان يقوم به المصنع من إنتاج للزجاجيات المنزلية والتحف الجميلة وغيرها. بأيدي فلسطينية ماهرة استحقت شهادات الثناء والتقدير. لا تجد الآن من يرعاها أو يحافظ عليها لبقاء إنتاجها التراثي أو يدعمها بل أصبحت عالة على المجتمع هذا المصنع الذي كان يعمل به عدد من العمال يقدر بنحو (25) عاملاً في الفترة الصباحية وعشرة عمال آخرين في الفترة المسائية. لا عجب من أن يضطر صاحب المصنع كباقي أصحاب المصانع الأخرى من التفكير بأن يتحول المصنع إلى صالة عرض للبضائع المستوردة أو تاجرا لها مالم يكن هناك إعادة نظر جدية بحال وأوضاع تلك المصانع التي يندى لها الجبين حين ترى مصنعا ضخما وكبيرا إما مغلقا تماما أو متوقف عن الإنتاج والذي هو في كلا الحالتين يشكل خسارة فادحة فالتشغيل مكلفٌ ويتعرض للمنافسة الشديدة ووقف المصنع هلاك ودمار للآلات بالإضافة إلى زيادة فرص البطالة وانتشار المشاكل الاجتماعية وغيرها. ويوجد أيضا شركة رنو الميكانيكية التي يوجد فيها فرناً لصهر المعادن والخردة لإنتاج المسبوكات المختلفة وخاصة ما

يغطي احتياجات البلدية من المسبوكات وكذلك الماكينات الخاصة بعصر الزيتون التي تـوازي كفاءتها الصناعة الأجنبية تأسس هذا المصنع قبل أكثر من خمسين عاما ويعمل به مجموعة من العمال والمهندسين ويوجد أيضا هناك مصنعا لإنتاج ماكينات الأخشاب والنجارة التي كانت تلبي رغبات أصحاب تلك المهن من الناحية المادية والقدرة العملية بالإضافة إلى توفير فرص العمل لعدد كبير من العاملين وسهولة أعمال الصيانة ووفرتها. ويوجد أيضا المسلخ البلـدي والـذي تشرف على إدارته بلدية نابلس وقسم الصحة التابع للبلدية ويوجد بالقرب منه مـصنع لدباغـة الجلود وكما يوجد العديد من المصانع والشركات المساهمة والتي تمتاز بالملكية الخاصة. واذكر منها على سبيل المثال لا الحصر شركة الباطون العربية والتي تأسست فـي العـام (1978)م. على قطعة ارض مملوكة للشركة تبلغ مساحتها (5.25) دونما. بالإضافة إلى مصنعاً آخر يقع في المنطقة الغربية وعلى قطعة ارض مستأجرة تبلغ مساحتها (8) دونمات. وتستوعب الشركة من العمال والموظفين والسائقين العدد الكبير والبالغ عددهم (55) شخصاً. ولم تتخلى الشركة عن أية موظف في ظل تلك الظروف الصعبة ورغم الأزمة المالية التي تمر بها إدارة المصنع. فقد عانت الشركة من قلة الموارد المالية لتغطية رواتب موظفيها الذين ظلوا في ملاكها. وتعاني العديد من المعوقات والمحددات. التي تقف أمام تقدمها وتطورها. ومن أهم هذه المعوقات هـو الحصول على المواد الخام. سواء المستوردة أو المحلية أو مـن المحـاجر أو حتـى لـصيانة المعدات والآلات في المصنع. وأحيانا من المعوقات الأخرى. هو توصيل المادة المنتجـة فـي الوقت المناسب حيث نتحدث عن الخلطات الإسمنتية والخرسانية فإن وصولها يجب أن يكـون في الوقت المحدد وأية تأخير عن الموعد المطلوب يعني خسارة مؤكدة نتيجة تلف تلك المادة في حالة تجاوزها الفترة الزمنية المحددة. والسبب يكون إما بـسبب وجـود الحـواجز العـسكرية المفاجئة والتي تتعمد التأخير والإذلال. وأحياناً المساس في سلامة العاملين أو فـي ممتلكـات الشركة أو حجز مركباتهم أو خلاطات الباطون. بالإضافة إلى عدم القدرة على التخطيط للتوسع المستقبلي. رغم اهتمام الشركة بإقامة المدينة الصناعية لتجنب الآثار البيئية التـي تـنجم عـن عمليات التصنيع رغم الاحتياطات المتبعة الآن في الشركة لتجنب تلك الآثار. إن الانتقال للمدينة

الصناعية يسهم في استغلال موقع الأرض الحالية لمشاريع استثمارية أخرى تساهم في تحسين الوجه الحضاري للمدينة. ويوجد أيضا مصنعا لإنتاج صناديق وعبوات وألواح الكرتون بكامل أنواعها. وقد تم تأسيسه في العام (1989)م. على قطعة ارض تبلغ مساحتها (13) دونما ومساحة البناء عليها وصل إلى (9) دونمات. وكان يعمل بالمصنع ما يقارب (80) عاملاً وموظفا. وكان ينتج ويصدر معظم منتجاته التي امتازت بالجودة العالية إلى الأسواق المحلية وأنحاء أخرى من الوطن والخارج. وهو شبه معطل الآن. ويوجد أيضا مصنعا آخر للملبوسات يعود بملكيته الخاصة إلى آل العقاد والعورتاني حيث افتتح في العام (1984)م. وبطاقة استيعابية من الموظفين والعاملين تقدر بنحو (40) شخصاً. ثم انتقل إلى المنطقة الصناعية. ليتوسع على قطعة من الأرض مساحتها دونمان وتقدر المساحة المبنية على الأرض (700)م^2. وعلى ارتفاع خمسة طوابق. تم بناءها على مرحلتين. ثلاثة طوابق في المرحلة الأولى. واكتمل البناء بعد دخول السلطة إلى أرض الوطن وقد اتسمت تلك الفترة. بالازدهار والانتعاش الاقتصادي حتى العام (2000) م. حيث كانت الأسواق المحلية والعربية والإسرائيلية والدولية مفتوحة للتصدير. وكان يعمل في المصنع (250) عاملاً وبسبب الأوضاع الحالية انخفض عدد العاملين فيه ليصل إلى (150)[1] عاملاً وهذا العدد قابل للانخفاض إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه. فقد أغلقت الأسواق الإسرائيلية والدولية وانتزعت ثقة المستورد الأجنبي من المصنع وأصبح من الصعب التصدير للخارج بسبب زيادة كلفة الإنتاج. وتم إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة والتي تكون في بعض الأحيان هدرا للاقتصاد المحلي لعدم مطابقة تلك السلع للمواصفات من خلال تجار أو مستوردين لا يمتلكوا رخصة للاستيراد أو تسجيلا في الغرفة التجارية أو حتى امتلاكهم لملف ضريبي. ولا يتحملوا عبء أجرة المحلات أو دفع الضرائب أو في تشغيل الأيدي العاملة ويسعى بعض المستثمرين إلى بيع منشآتهم والخروج إلى أية قطر عربي آخر يشعرهم بالأمان والحفاظ على رأس ماله واستثماره وهذا طبعاً يشكل هدراً للاقتصاد الوطني. ويقول المدير المسئول في المصنع بأنه غير محتاج إلى الدعم أو الإعفاء

---

1 - كافة الأرقام والنتائج . من المسح الميداني / الباحث

الضريبي سوى مطالبته بالحفاظ على السوق من فوضى الاستيراد العارمة التي تستنزف الاقتصاد الوطني حتى يكون لديه القدرة على التفكير والتخطيط للتوجه إلى المدينة الصناعية. ويعاني المصنع من عدم الاهتمام الكافي في تعليم مهنة الخياطة بالمؤسسات التعليمية حيث تمثل مهنة الخياطة قطاعا واسعا من المجتمع المحلي وقد استفادت عائلات كثيرة منها فترة الانتفاضة الأولى حين كانوا يمارسوا تلك المهنة في منازلهم ولم تتضرر الأسواق كثيرا في ذلك الوقت رغم قصر الفترة الزمنية التي كانت تعمل فيها المؤسسات وكذلك يوجد مصنع الكرمل لمستحضرات التجميل والذي تأسس في العام (198)م على قطعة ارض تبلغ مساحتها دونمان. وتشغل مساحة البناء منها (450)م^2 مساحة المسطح الواحد وبارتفاع ثمانية طوابق حيث كان يعمل به (10) أشخاص وازداد العدد ليصل (60)عاملاً وموظفا في العام (1994)م. أما الآن فقد انخفض عدد العاملين ليصل إلى (38) شخصاً ويعتبر المصنع الوحيد في منطقة الشمال لمطابقته للمواصفات هذا المصنع الذي كان من المفترض أن يستوعب (150)عاملاً وبسبب انغلاق الأسواق العربية رغم وجود عقود واتفاقيات بين الطرفين. أما جامعة النجاح الوطنية. فقد كان لها دور في الإشراف على إدارة المختبرات التي يمتاز بها المصنع. وقد استوعب المصنع عددا من خريجي جامعة النجاح للعمل فيه. ولم يسلم المصنع كذلك من أذى وبطش العدو. حيث تم اقتحامه أربع مرات بدواعي أمنية ويستفيد من المصنع بعض المصانع الأخرى مثل مصانع الكرتون وغيرها وهناك مطبعة الحجاوي والتي أسست في العام (1935)م. وتنقلت لأكثر من موقع. حتى استقرت أخيرا في المنطقة الصناعية الشرقية في العام(1980)م. و تبلغ مساحة المصنع المبني (4000)م^2 على قطعة ارض تبلغ مساحتها (2250)م^2. وقد تم شراء مساحة أخرى لغرض التوسع وفي نفس المنطقة. يستوعب المصنع من العاملين في ظل الظروف الطبيعية (140) عاملاً وموظفا يعملون على طباعة الكتب الخاصة بالمدارس والجامعات ومؤسسات السلطة. أما الآن فإن عدد العاملين فيه هو (95) شخصا بالإضافة إلى (20)عاملاً يعملون بشكل موسمي. وحسب تصريحات المسئول في المصنع فانه يقول لا يوجد داعي لنقل المصنع إلى المدينة الصناعية لعدم وجود رؤيا واضحة لها. ولأن الطباعة تعتبر

خدمة سريعة وكذلك مشاكل العاملين في الوصول وغياب القانون في الوقت الحاضر. ويقدم المصنع خدمة التدريب للطلبة المعنيين من الجامعة وغيرها من المؤسسات رغم أن الطباعة لم تتصف في المؤسسات التعليمية بان يتم تعليم المهنة في المدارس وغيرها. أما من الناحية البيئية فلا يوجد أية مشاكل تذكر طيلة فترة وجود المصنع هناك. وكما يوجد أيضا مصنعا للغزل والنسيج والملبوسات القطنية الداخلية والعائد في ملكيته لعائلة النابلسي والذي تأسس في العام (1950)م. ثم انتقل إلى المنطقة الصناعية في العام (1973)م. وكان يعمل به من العاملين ما مجموعه (50) عاملاً. أما الآن وللأسف الشديد أن ترى مصنعا متعطل بالكامل. ولا يوجد به سوى أحد أبناء صاحب المصنع حيث يقوم بالعمل لوحده المصنع الذي يزود طلبة مدارس الإناث بالثوب الخاص بالمدارس الفلسطينية. وان هذا النوع من المادة الخام محمي بمرسوم رئاسي. تقدم به أصحاب المصانع للحفاظ على هذا المنتج الوطني.وعلما بان المصنع ينتج الشماخ الفلسطيني (الحطة) والملبوسات القطنية والصوفية والشراشف والاجواخ المختلفة. إن معاناة صاحب المصنع نابعة من عدم حماية المنتج الوطني بكافة أنواعه وأشكاله. وهذا الأمر عمل على شل إنتاج المصنع وعدم القدرة على مواكبة التطور في ظل هذه الظروف. وبالنسبة لأعمال المعادن فهناك مصنع يعود في ملكيته إلى آل الدجني ويقع على ارض مساحتها(2025) دونم. ومساحة البناء تتجاوز (1000)م^2 وان عدد العاملين في المصنع الآن يصل عددهم إلى (10) عمال يعملون حسب الحاجة وبنظام الساعات المحدودة علما بان العدد وصل سابقا إلى (25) عاملاً إن الاستيراد لم يقدر حتى الآن على اختراق أو تجاوز تلك المهنة. بسبب حجم تلك السلع ولعدم سهولة تفكيكها بعكس الأخشاب والموبيليا التي يسهل حلها مما يسهل شحنها فيما بعد. بينما المشاكل كانت تكمن في ارتفاع وزيادة سعر الحديد المفاجئ وغير المتوقع والتزام أصحاب المصانع بالعقود التجارية المبرمة حسب السعر القديم للحديد مما تسبب في خاسر كبيرة لبعض التجار. وان عملية شراء المواد الخام أو تسويق المنتجات والضرائب والاستقرار السياسي والمنافسة المحلية التي أحيانا لم تتصف بالمنافسة الشريفة عند الدخول في العطاءات والمناقصات. أمور عملت على شل التفكير في الذي كان يحلم به أصحاب المصنع

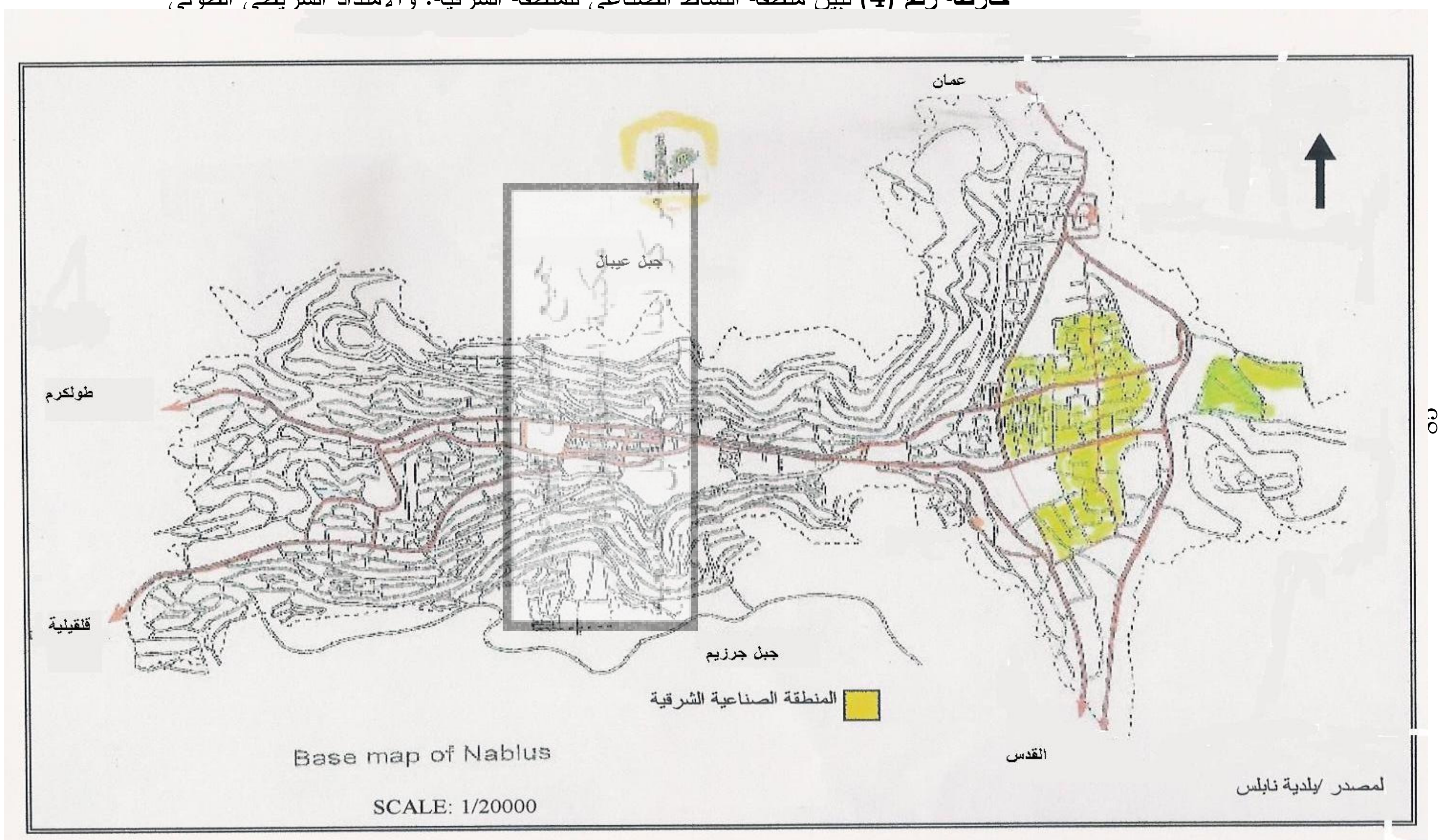
من تطوير لخطوط إنتاجهم. تلك المنطقة التي شملت الكثير من المصانع الأخرى مثل مصانع الإسفنج والفرشات الزنبركية التي يمتلكها آل الطيبي. فقد تم تأسيس هذا المصنع في العام (1990)م على قطعة ارض تبلغ مسحتها (2.25) دونما. حيث يستوعب المصنع (25)عاملا وموظفا. أما الآن فلا يوجد سوى أبناء صاحب المصنع. الذين يشكون الظروف القاسية التي تمر بها صناعتهم وعدم القدرة على التخطيط للتطور. وهناك أيضا مصنع الزهراء لإنتاج المواد الغذائية الذي تأسس في العام (1985)م على قطعة أرض مساحتها (2.25) دونم ومساحة البناء (1.25) ويستوعب المصنع الآن من العاملين على اختلاف شرائحهم (30) عاملا وموظفا و يعاني أصحاب المصنع من مشاكل التسويق ودخول المواد الخام وكذلك نقص الخبرات في الفنيين المتخصصين بأعمال الصيانة لان معظم الأجهزة المستخدمة متطورة وحديثة وان القائمين على المصنع معنيين كثيرا بجانب التطوير وزيادة خطوط الإنتاج واستيعاب عدد اكبر من العاملين إلا أن إمكانية التوسع والتطور أصبحت مرهونة بالأوضاع السائدة التي لا تسمح بالتوسع أو الانتقال إلى المدينة الصناعية لفتح خطوط إنتاجية جديدة. وان المصنع لا ينتج عنه أية مخلفات بيئية ضارة وهناك العديد من المصانع التي من المفترض أن تستوعب أعدادا كبيرة من العاملين تستغيث وتناشد وتطلب الفرج من الله سبحانه وتعالى. لحمايتها من الدمار حتى تكمل مشوارها الذي أسست من اجله والتي استنزفت أموال المستثمرين. وهناك أيضا سوق الخضار المركزي للمدينة والشمال ليمتد أحيانا ويغذي منطقة الوسط حتى مدينة رام الله. إن وجود هذا السوق في ذلك الموقع من المفترض إن يعزز أيضا الصناعات الزراعية وفتح المصانع ذات العلاقة بهذا الإنتاج واستيعاب ما هو فائض من بعض المنتوجات الزراعية. ويقع هذا السوق المركزي على ارض واسعة جدا. ويوجد به إدارة خاصة مع كامل الاحتياجات والخدمات أما المشروع الجديد الذي تم إنشائه حديثا هو مصنع ألبان الصفا التابع إلى لجنة زكاة نابلس والذي ينتج كافة مشتقات الحليب ويستوعب فائض الحليب من مزارع المزارع الفلسطيني ويعمل بهذا المصنع عددا من العاملين بمختلف الشرائح والتخصصات من عمال وفنيين وإداريين ومهندسين وعمال. وتعاني إدارة المصنع من صعوبة دخول الحليب من مزارع

المحافظة من أجل التصنيع وهذا بالتالي يعود بالخسارة على المزارع الفلسطيني ومن تم إرباكه بكيفية التصرف بفائض الإنتاج من الحليب. هذا بالإضافة إلى المشاغل الخاصة الأخرى من مناشير الحجر ومصانع الطوب والبلاط والمصانع الصغيرة الأخرى مثل مصانع إنتاج الطحينة النابلسية التي تمتاز بها مدينة نابلس ومصانع البلاستيك الخفيفة مثل الاكياس والبلاستيك المستخدم في الزراعة. إلى المستودعات والمخازن كما وتوجد الورش الخاصة والواسعة هناك.

وكما هو معلوم فان امتداد مدينة نابلس الشريطي والطولي جعل من شارع عمان الممتد شرقا طريقا وامتدادا طبيعيا لتلك المنطقة الصناعية. وإن وجود هذه الورش والمحلات لا يمتاز بالصفة القانونية وإنما ترخيص مؤقت ومشروط. وذلك بسبب تواجدها بين العمارات والتجمعات السكنية وبسبب ما تخلفه من مشاكل وآثار مختلفة لتلك المنطقة وخاصة أزمات المرور والسير والحوادث الناجمة عنها. إن المنطقة الصناعية الحالية والممتدة من شارع عمان ازدهرت في منتصف السبعينات وحتى نهاية العام (1990)م. حيث أصبح هذا الامتداد الطولي لتلك المنطقة وفي هذا الشارع هو المدخل الشرقي الشمالي الأساسي والوحيد لمدينة نابلس. وكان هناك كذلك المنطقة الصناعية الثانية والواقعة في سهل عسكر وبلاطة. إن كلا الحالتين أصبح الآن عبئا على المجتمع المحلي في تلك المنطقة عندما اختلطت المباني السكنية مع التجمعات الصناعية نتيجة للتوسع الطبيعي في الزيادة السكانية والذي تشهده المنطقة وبسبب الحرمان من التوسع في المناطق الصناعية. حيث تركت بصمتها السلبية على البيئة والمجتمع مما استدعى إلى إعادة النظر بإعادة إعمار ونقل تلك المنطقة إلى موقع آخر من خلال التفكير بإقامة منطقة صناعية جديدة تستوعب فائض العمال والمهنيين وللتقليل من حجم البطالة الآخذة في الاستفحال وكذلك العمل على الانتعاش الاقتصادي وكذلك الاستقلالية في الاقتصاد والصناعة التي تهدف إلى استقطاب أصحاب رووس الأموال والمستثمرين وفي تشجيع الصناعة التي سوف تستوعب الآلاف من العاملين وغيرهم من المهنيين. كذلك استقطاب لمهن أخرى عند الشعور بالاستقرار السياسي حيث تزيد تلك المهن من كفاءة وقدرة المهنيين. مما يعمل على زيادة الثقافة المهنية لدى الفرد وكذلك تزيد من مستوى دخله المادي. ومن خلال دراسة لبلدية مدينة نابلس سوف

أوضح المناطق المنوي قيامها وهي المناطق والمواقع الصناعية بالإضافة إلى انعكاساتها الأخرى من حيث الاستيعاب للأيدي العاملة وزيادة فرص العمل التي سوف تعمل على توفيرها تلك المناطق الصناعية في إنعاش المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المناطق سوف يقام عليها المباني الصناعية أو الأراضي الخالية وبمساحات منتظمة تقدم اما بنظام الأجر أو التمليك. وسوف تقدم البلدية أيضا باقي الخدمات الأخرى التي تحتاجها تلك المنطقة من بنية تحتية وغيرها من الخدمات والمرافق التي سوف تعمل على قوة الجذب والاستقطاب للمستثمرين مما يساهم في زيادة فرص التشغيل وإنعاش الاقتصاد. مما تقدم نرى بان معظم الصناعات المحلية موجودة في المنطقة الشرقية من المدينة ورغم ارتفاع سعر الأرض في تلك المنطقة فان المستثمر يبحث دائما عن تقليل الكلفة وتقليل كلفة التشغيل والإنتاج ما أمكنه حتى يستطيع أن يتجاوز المنافسة وان يكون لديه القدرة على توصيل السلعة للمستهلك والخارطة رقم (4) توضح منطقة النشاط الصناعي للمنطقة الشرقية وكذلك يظهر جليا الامتداد الشريطي الطولي لمدينة نابلس.

خارطة رقم (4) تبين منطقة النشاط الصناعي للمنطقة الشرقية. والامتداد الشريطي الطولي



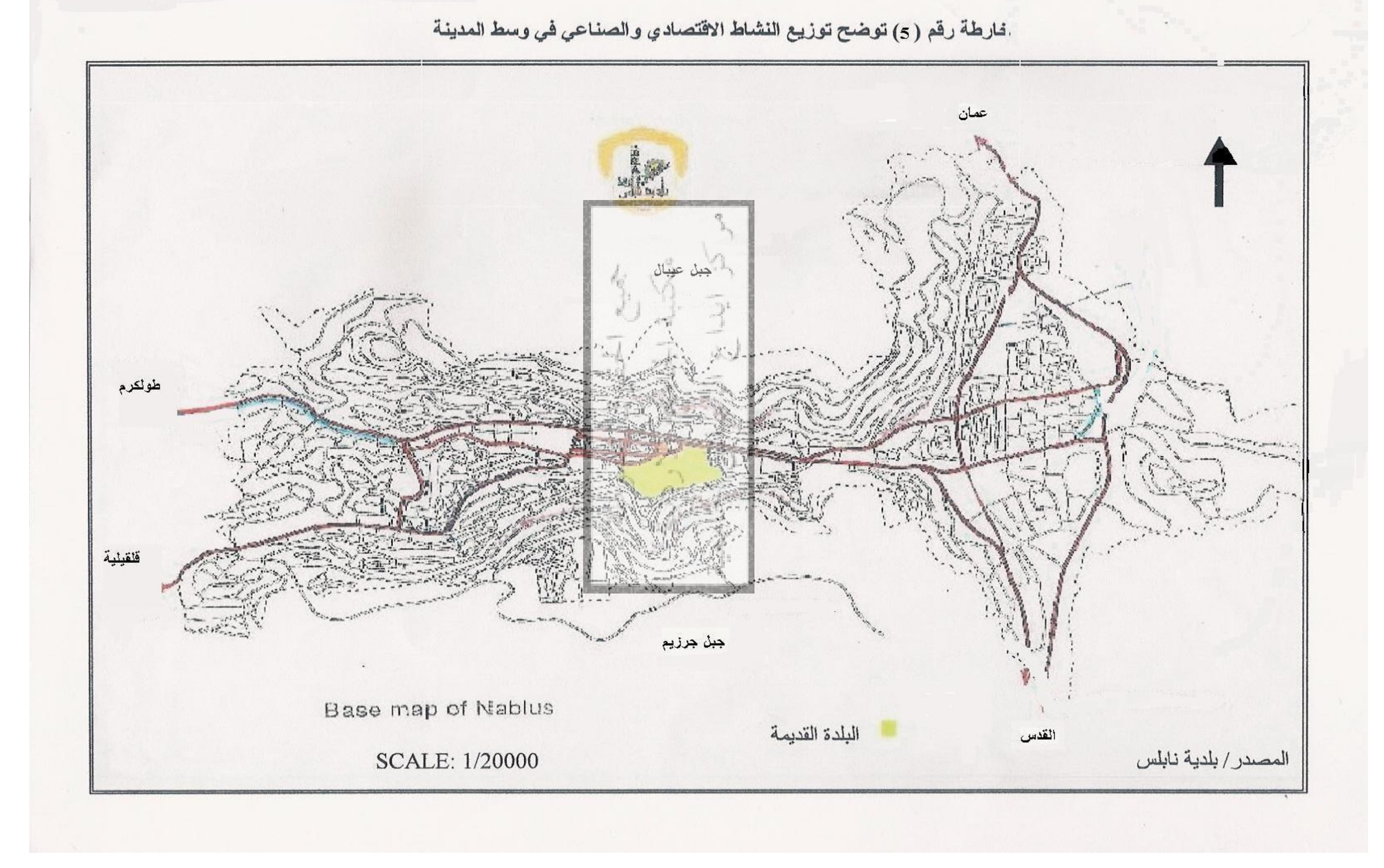
2.2.4 الصناعات والحرف الخفيفة في وسط المدينة

إن نابلس المدينة القديمة التي يوجد بها خان التجار. الذي يمتد شرقا حتى الجـامع الكبيـر (ألصلاحي) ويمتد غربا حتى سوق الحدادين وقد عرف الخان سابقا " بسوق الـسلطان " وفيـه العديد من المصانع والحرف الصغيرة وقد كانت مفصولة تماما عن تجمع المحـلات التجاريـة وعلى خط آخر موازي لها ومن أهما مصانع الصابون والتي يوجد معظمها هناك وتمتـد مـن الشرق إلى الغرب. ويوجد أيضا بعض المصانع الخفيفة مثل الغزل والصوف التي كانت توجد إما داخل المنازل القديمة التي هجرها أهلها أو تحتها حيث أنها أسست لهذا الغـرض. ويوجـد بعض مصانع الحلويات المختلفة وأهمها الكنافة النابلسية والبقلاوة والحلاوة الطحينية النابلـسية التي تمتاز بها أيضاً تلك المدينة وكذلك المصانع الأخرى للحلويات التي تنتج الراحة والتـوفي والشوكولاته والمخابز القديمة والحديثة بالإضافة إلى المحلات والـورش الـصناعية الأخـرى والمميزة من حدادين ونجارين وغزل ونسيج وامتازت كل جهة في البلدة القديمة في مهنة معينة حيث عرف بالسوق الخاص الذي يعود لاسم المهن المنتشرة والمشهورة في تلك المنطقة. فمثلا سوق النجارين وسوق العطارين وهكذا. هذه التجمعات المهنية سـاهمت فـي تعزيـز التعلـيم الصناعي عند الطلبة وذويهم وخاصة ذوي الحاجة منهم ويوجد كذلك الباعة المتجولين وهنـاك أيضا الساحات والفراغات والبساتين والمساجد ومن أهم المصانع التي تم تأسيـسها فـي تلـك المنطقة هو شركة الكهربائيات والإلكترونيات الفلسطيني. حيث يعتبر المصنع الأول في فلسطين في هذا المجال وهو أحد مجموعة شركة باديكو الحاصل على امتياز من شركة سامسونغ لإنتاج وتجميع بعض منتجات تلك الشركة وبأيدي عاملة فلسطينية. وقد تأسس هذا المصنع في العـام (1994) م. براس ماله يصل إلى (3.5) مليون دينار. ما بين الأصول الثابتة والمنقولـة.وان هذا المبلغ الضخم هو عاجز عن الحركة بسبب التجميد والتوقف القصري على خط الإنتاج في المصنع. يقع المصنع على قطعة من الأرض مملوكة لبلدية مدينة نابلس.بحيث تساهم البلدية في المصنع بقيمة الأرض في رأس المال. ويستوعب العديد من العاملين والذين يقدر عددهم بنحـو

(50) عاملاً. بمختلف القدرات والتخصصات والجنس وإن أغلب العاملين فيه هم من نفس المنطقة التي يوجد فيها. وإن المصنع الآن معطل بالكامل ومعظم العاملين فيه مجازين ويتقاضون نصف أجورهم بسبب الأوضاع الراهنة والصعبة إن تلك المصاريف وغيرها من مصاريف لوقف خط الإنتاج والعطل الذي من الممكن أن يحصل للاجهزه المعطلة غير المستعملة. هي بمثابة خسارة تكون سبب في إعاقة عملية التشغيل مستقبلا. وكذلك صعوبة استقطاب المستثمرين. أما عن وجود هذا المصنع والذي يقع بين التجمعات السكنية المكتظة وعلى مساحة ارض غنية بالثروة الأثرية. كان ذلك كله بسبب تلك القيود التي يفرضها الاحتلال على الصناعات الفلسطينية رغم انه سواء وجد داخل حدود المدينة أو خارجها فان المعوقات كثيرة. وبسبب أن الوضع الاقتصادي السيئ والمتردي نتج عنه نقص في الطلب على السلعة ومن الأسباب المعوقة الأخرى هي عدم القدرة على إدخال بعض المواد المساندة أو المدخلات المحلية التي من الممكن أن توجد في المدينة الصناعية عند اكتمالها. ومن أهم هذه المواد المساندة مادة البولسترين (الفلين) الذي ينتج في أحد المصانع في مدينة بيت لحم كذلك الكرتون المستخدم للتعليب. وغيره من المواد الأخرى والتي تزيد من وفرة فرص العمل وتعزيز الوضع الاقتصادي. وتلك الأمور هي من أهم الأهداف المرجوة من قيام وبناء المدينة الصناعية. علما بان إدارة المصنع تتطلع إلى توسعة خط إنتاجها ليشمل سلعا أخرى مثل الثلاجات والغسالات وافران الغاز. والتي من الممكن أن تكون تلك التوسعة في المدينة الصناعية. إن هذه الأمور تتطلب العديد من الأمور المساندة والمرافقة. ومن أهمها الأيدي العاملة المختلفة وكذلك تسويق المنتج المحلي الذي يكون بمقدور المواطن الفلسطيني الحصول عليه. كما من الممكن أن يكون هناك أيضا مرافق أخرى قد تستفيد من هذه التوسعة وحسب تصريحات المسئول في المصنع فيقول بان هذا المصنع لا ينتج أية مخلفات ضارة أو اختناق في حركة المرور. رغم إن تلك المنطقة تمتاز بكثافة سكانية عالية جدا مقارنة مع وحدة المساحة للفرد الواحد. وان أهل تلك المنطقة أحق بها. بأن تكون بمثابة حدائق وملاعب لهم. وقد يكون هذا الإجراء في إقامة المصنع سلاح ذو حدين فالأول أعطى ووفر فرصا كثيرة للعمل لأهل تلك المنطقة المحتاجة

للعمل بينما نرى من الجانب الآخر بأنه اغتصب أبسط حقوقهم في التمتع في تلك المرافق علما بأنه يوجد مدرسة أساسية بالقرب منه.

تظهر الخارطة رقم (5) توزيع النشاط الاقتصادي والصناعي في وسط المدينة (البلدة القديمة).



خارطة رقم (5) توضح توزيع النشاط الاقتصادي والصناعي في وسط المدينة.
عمان
جبل عيبال
طولكرم
قلقيلية
جبل جرزيم
Base map of Nablus
البلدة القديمة
القدس
SCALE: 1/20000
المصدر / بلدية نابلس

3.2.4 الصناعات المتعددة في المنطقة الغربية

إن الجزء الغربي من المدينة مقام علية العديد من المصانع وهي حديثة المنشأ ولا تتعدى حدود المدينة الطبيعي. الذي تحتاجه المدينة في توسعها المستقبلي حيث يوجد هناك مصنعا للألمنيوم والبروفيلات. يعتبر المصنع الأول في فلسطين. والحاصل على شهادة الجودة العالمية (ISO) وهو عبارة عن شركة مساهمة. ويعمل به العديد من العمال والموظفين. و يغطي إنتاجه معظم احتياجات الوطن. لولا وجود المنافسة الخارجية والعراقيل التي توضع وتمارس ضده ويوجد أيضا مصانع أخرى لإنتاج منتجات الإسمنت مثل الطوب المتنوع الأشكال والحجر والمواسير والأنابيب الإسمنتية وغيرها. ورغم عدم مشروعية تواجد مثل تلك المصانع في مواقعها وما تسببه من أضرار ومشاكل صحية وبيئية وجمالية بسبب عدم السماح لهذه المصانع بإعادة الانتشار والتوسع خارج الحدود الطبيعية لها. ويوجد بعض من هذه المصانع مبني على حساب أراض سكنية للمواطنين. واستنزافا أيضا لبعض الأراضي الزراعية. هذا مع العلم بأن سعر تلك الأراضي مرتفع جداً. وهذا طبعا يؤثر على سعر المنتج الذي يواجه العديد من المنافسة الشديدة، والقيود والشروط التي تكبله وإعطاء الفرصة أمام السلعة المنافسة الأخرى كذلك فان ارتفاع سعر الأرض أيضا يؤثر على قدرة المصنع في التطور والتوسع المستقبلي ويوجد هناك مصنعا آخر لإنتاج الأحذية يعود في ملكيته إلى آل ملحيس. والذي يعمل منذ العام (1969) م. على قطعة ارض تبلغ مساحتها (10) دونمات. ومساحة البناء تصل إلى (23000) م^2. ويعمل به الآن عدد من العمال لا يتجاوز (100) عامل. وقد كان مستوعبا لأكثر من (600) عامل وموظف، ويعملون على مدار الساعة والتخطيط الذي كان لدى أصحاب المصنع هو رفع القدرة الاستيعابية حتى (800) عاملاً. وكانت منتجات المصنع تصدر داخل الوطن وإسرائيل وقطاع غزه. حتى أميركا والوطن العربي. وحسب دراسات الغرفة التجارية تعتبر مدينة نابلس المنتج الثاني للأحذية على مستوى الوطن بعد مدينة الخليل. ولم تتمكن إدارة المصنع حتى من تحصيل ديونها في ظل غياب القانون والتجاوزات الأخرى. وان

الأجهزة الحكومية والتي هي بحاجة إلى أن تستخدم منتج هذا المصنع لم تعمل على شراء سلعته أو تشجيعه على التطوير أو الاستمرار بل أخذت تستورد احتياجاتها من الخارج. وهذا جزء من أسباب المعاناة الأخرى التي تعاني منها إدارة المصنع. حيث أن باب الاستيراد الذي هو مفتوح على مصراعيه. وتعدد الجهات والمصادر المنتجة التي عملت على تعدد الموديلات والأشكال والتي ليس من السهل مجاراتها والسير معها وبشكل مواز في نفس الوقت. كذلك فان انخفاض سعر السلعة المستوردة. والذي يعتبر الأساس بالنسبة للمستهلك. ولعدم وجود الحماية على المنتج الوطني. وزيادة كلفة الإنتاج والتشغيل. إن جهل المستهلك للنوعية أحياناً أو للصناعة الوطنية يؤثر على استمرارية المصنع الذي يساهم في زيادة اقتصاد المدينة ويزيد من مستوى المعيشة وقد ساهمت إدارة المصنع المذكور بفتح مصنعاً آخر يدعى المصنع الوسيط لإنتاج مواسير البلاستيك. وكذلك الحبيبات البلاستيكية المستخدمة في صناعة أنواع المنتجات البلاستيكية المختلفة. وإن المصنع مغلق الآن تماما وقبل أن يرى ميلاده النور. ويوجد كذلك مصنعاً للحلويات والذي أغلقت أبوابه لفترة من الزمن لعدم قدرة العاملين فيه إلى الوصول إليه مما تسبب في تلف معظم محتوياته من المواد التموينية والغذائية بالإضافة إلى تلف بعض ممتلكاته من عدد وآلات. نتيجة اقتحامه من قبل السلطات الغاصبة. وكان يستوعب هذا المصنع أكثر من (100) عامل يعملون في نظام التناوب. ويعتبر هذا لمصنع من أوائل المصانع التي تحصل على شهادة الجودة. وان الطاقة الإنتاجية لتلك المصانع لا تتجاوز 20% من الطاقة الطبيعية للإنتاج. والى الغرب من هذه المناطق وفي سهل دير شرف تحديدا. يوجد مصنع اللدائن التابع لمجموعة باديكو. والذي افتتح في العام (1999) م. على قطعة ارض تبلغ مساحتها (13) دونماً. بينما المساحة الإجمالية للبناء تبلغ (10) دونمات. ويستوعب المصنع (30) عاملاً وتبلغ طاقته الإنتاجية في ظل الظروف السائدة إلى (60%) من الإنتاج ولأسباب عدة ومن أهمها. صعوبة وصول المواد أو تأخرها بسبب الحواجز العسكرية. ومن المشاكل التي يواجهها أيضا انه يقع في منطقة تخضع للسيادة الإسرائيلية والتي ليس من السهل أن توفر له التسهيلات للتطوير ومنحه رخص للتوسع في البناء. أو ما يحتاجه من خدمات ومرافق

وكذلك عدم قدرة وصول المستهلك أو غيره ممن يرغبون في الإطلاع على منتجات المصنع كذلك الظروف السياسية والأمنية وإغلاق الموانئ التي تعتبر المنفذ الوحيد لدخول المواد الخام المستوردة وتذبذب أسعار المواد الخام بشكل دائم. بسبب السوق العالمي وتعدد مصادرها. كذلك يعاني هذا المصنع من شدة المنافسة وتعدد أسعارها بالإضافة إلى المعاناة من صعوبة وصول البضائع إلى المستهلك أو المؤسسات المعنية بالسلعة. والتي قد يكون تسليمها مرهون بعقود معينة أو حتى بمواسم معينة. هذا مع العلم بأنه وما من شك بان يكون هذا التصرف مقصود لضرب الاقتصاد الفلسطيني. وهذا أيضا يعيق عملية التصدير. إن إدارة المصنع تتطلع إلى عملية التطوير والتوسعة وإدخال التكنولوجيا الحديثة في التصنيع. وحتى من الممكن أن تكون تلك التوسعة خارج الوطن وهذا بدون شك يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد البلد من جهة ومن جهة أخرى يؤثر على البطالة وتفاقمها. هناك أيضا المحاجر ومناشير الحجر والصناعات الإسمنتية التي تساهم في التلوث البيئي والصحي وتؤثر أيضا على المخزون الجوفي. بسبب المياه العادمة الناتجة عن المحاجر. وكذلك على المباني والمزروعات نتيجة الغبار والأتربة والبخار والغازات الناتجة عن بعض المصانع الأخرى. كما ان لها اثر على الجانب الجمالي للمنطقة بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي. حيث ابتلعت تلك المصانع أراضي أهل المنطقة وحرمت البعض منهم من التوسع.

إن مختلف نشاطات مدينة نابلس المهنية كانت وعبر تاريخها الطويل تخضع لنوع من التنظيم أو ما سمي " بالجماعات المهنية " وقد كان لكل مهنة عمالها الأخصائيين وشيخها المسئول عنها وقوانينها الخاصة بحماية أفرادها وحماية منتجاتها من الغش. وقد أشارت محكمة مدينة نابلس الشرعية إلى عدد من هذه التجمعات المهنية والتي أطلقت عليها اسم "جماعة" مثل جماعة اللحامين أي الجزارين وكذلك جماعة السمانة أي البقالة وجماعة المصابنة أي عمال المصابن وجماعة الفخارية أي أصحاب مصانع الفخار وجماعة التجار الذي كان يدعى شيخهم بالاسطه إذا من هنا نلاحظ تاريخ نابلس العريق صناعيا واقتصاديا وتميزه بوفرة كل هذه

الخبرات لتلك المهن المختلفة وكذلك تنظيمها والحفاظ عليها والعمل على حمايتها من الغش أو من أي شي قد يسبب الإساءة للمواطن فهذا هو تاريخ مدينة نابلس المشرق لولا الظروف الصعبة التي تعيق وتعرقل تقدمها وتطورها.

3.4 المدن والمناطق الصناعية والحرفية المقترحة في محافظة نابلس

1.3.4 توزيع المناطق الصناعية والحرفية

كما هو معلوم فان المنطقة الصناعية في المدينة والممتدة على طول شارع عمان نابلس أصبحت الآن مكتظة بالسكان والمحلات التجارية. بحيث أصبح يقطن فوق تلك المحلات الصناعية والتجارية أصحاب تلك المحلات وسكان آخرين من خارج المنطقة. إن هذا الخليط من السكان والمهنيين وعلى شارع عمومي ورئيسي. ويعتبر الشريان الرئيسي الذي يغذي المدينة من الجهة الشرقية والممتد إلى المناطق الشرقية من المدينة. بالإضافة إلى وجود سوق الخضار المركزي. وكذلك وجود المدرسة الصناعة. التي كان لها دور كبير وفاعل بتزويد تلك المنطقة من احتياجاتها من الأيدي العاملة. وهناك أيضا كلية هشام حجاوي المهنية والتي ستساهم في إعداد وتزويد تلك المنطقة بالفنيين والعمال المهرة. إن التطور الذي طرأ على القطاع الصناعي نوعا وكما. وبسبب التلوث البيئي الناتج عن الصناعة وبسبب ارتفاع أسعار الأراضي داخل حدود المدينة. ونتيجة للتطورات على الساحة السياسية من الجانب الآخر. استدعى هذا كله إلى المبادرة من بلدية نابلس والجهات المعنية الأخرى بالتفكير للخروج بتلك المناطق على أطراف المدينة وبالتحديد إلى الجهة الشرقية من حدود البلدية.

إن بلدية نابلس قامت بإعداد المخططات اللازمة بالتعاون مع جامعة النجاح لإنشاء مجمعا للحرف والصناعات على أن تكون الأخيرة شريكة في إحدى هذه المجمعات ماديا وإداريا وفنيا وقد يكون لهذه التجمعات الصناعية أثرا في نمو وتطور الاقتصاد الوطني الفلسطيني ومن هذه المجمعات:

1. المجمع الذي يقع شرق المدينة والمحاذي لحدود المدينة وهو (خارج حدود المدينة) وعلى مساحة واسعة وسوف يستوعب داخل أسواره العديد من المهن والصناعات والحرف المزعجة بيئيا واجتماعيا. ومن الممكن وحسب الإحصاءات الأولية للبلدية أن يتم نقل ما يقارب(2500) حرفة موجودة أصلا الآن ضمن المناطق والتجمعات السكنية إلى المناطق الصناعية المقترحة. حيث تم إخطار أصحاب تلك المهن بالاستعداد والاستجابة لهذا الطلب علما بان المعظم منهم أصلا يمتلك رخصة مهن مؤقتة. هذا المجمع الذي من الممكن أن يستوعب حتى (850) محلاً موزعة إلى استخدامات مهنية مختلفة مثل كراجات ميكانيك وتجليس أجسام السيارات والدهان ومحلات تصنيع الألمنيوم والنجارة بالإضافة إلى مصانع الأحذية والألبسة وساحات العرض وهكذا هذا بالنسبة للمحلات أما الطوابق العلوية والتي قد تصل إلى ثلاثة طوابق سوف تشغلها المهن والصناعات الخفيفة وكذلك الصناعات التحويلية المذكورة في أنظمة وتشريعات البلدية.

2. منطقة صناعية أخرى مقررة شرق المدينة(داخل حدود المدينة). وبمساحة قد تصل إلى (1350) دونما. وقد خصصت للصناعات الخفيفة والمتوسطة والنظيفة والتي لا ينتج عنها أي تلوث بيئي أو حتى الدخان والغبار.

3. منطقة صناعية أخرى. للصناعات المتوسطة وبمساحة تتجاوز (1000) دونماً تقع شرق المدينة وخارج حدودها في منطقة (ج) وتمتاز تلك الأرض بنسبة ميل تصل حتى 10% وتحتاج إلى الخدمات والمرافق الأولية من مياه وكهرباء وطرق. حيث بالإمكان استغلال تلك المنطقة للصناعة دون ترك أية ضرر أو مساس بالأراضي الزراعية المحيطة.

4. المنطقة الصناعية المقترحة والواقعة جنوب شرق المدينة بين مفرق زعتره والقدس ونابلس بالإضافة إلى أريحا شرقا والممتدة إلى الحدود الأردنية. حيث أن تلك الصفات تمنح الأرض موقعا مركزيا ما بين الشمال والجنوب لفلسطين. بالإضافة إلى الحدود الشرقية مع الأردن والتي تسهل من خلالها عملية التصدير. وتقع هذه المنطقة ضمن تصنيف (ب)،(ج) وعلى

مساحة (1000) دونماً. في المرحلة الأولى إلى أن يصل التطوير للاستخدام إلى أكثر من (5000) دونماً. وتبلغ نسبة ميل الأرض فيها حتى 10%. حيث انه بالإمكان استخدام تلك المنطقة لصناعات ومهن مختلفة. دون المساس أو الضرر بالمناطق السكنية أو حتى الزراعية. وتقع تلك المنطقة على خط سير سريع وقريبة أيضاً من بعض الخدمات. وتحتاج المنطقة فقط إلى خدمات المياه والهاتف والصرف الصحي.

4.4 أهداف إنشاء المدن والمناطق الصناعية والحرفية في محافظة نابلس

إن الهدف من إقامة المدينة الصناعية يعود إلى تعزيز القاعدة الاقتصادية. وبالتالي تقوية الدور الوظيفي لمحافظة نابلس من خلال تشجيع الاستثمار ومواكبة التطور وان يتسبب ذلك في توفير فرص عمل وبشكل لا يتعارض أو يشكل عبئاً على خدمات ومرافق المدينة أو يؤدي إلى الاختناقات المرورية أو حتى أية تأثير سلبي على التوازن البيئي. وإنها تساعد نسبياً على نشر التنمية في أماكن تواجدها. وان تستفيد المناطق المحيطة من الخدمات التي توجد في المدينة الصناعية مثل المصارف المالية وغيرها. وان توفر أيضا بعض فرص العمل لسكان التجمعات السكنية القريبة منها ورفع مستوى الكفاءات الفردية. بالإضافة إلى تطوير المفاهيم السلوكية لهم وتدعم جذور الثبات في المنطقة وتحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وتدعم النشاط الزراعي في المناطق المجاورة والتي قد يستغل إنتاجها الزراعي في التصنيع داخل المدينة الصناعية. وان المدينة الصناعية سوف تساهم في تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق نمط متوازن للتنمية العمرانية. من خلال تبني برامج التجديد الحضري للانوية الحضرية المجاورة لتصبح فيما بعد مجمعات عمرانية جديدة تقوم بدور في تلبية احتياجات المدينة الصناعية. وان تصبح تلك المدن الصغيرة والمحيطة بالمدينة الصناعية مركزا لخدمات ونقل لمنتجات المدينة الصناعية. وكذلك في توفير السكن. مما يمنح تلك المدن المحيطة بان يكون لها دورا فاعلا ومهما في دعم وتطوير التنمية الريفية بالمناطق المحيطة وتعجيل التكامل بين الاقتصاديات الحضرية والريفية وان زيادة مستوى دخل أصحاب الوحدات السكنية سيكون له

أثر كبير في زيادة الطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة الاستهلاك الذي يستدعي فيما بعد إلى زيادة الاستثمار ويساهم باستدامة التنمية من خلال ما يلي:

1. العمل على توفير فرص عمل لآلاف العمال الذين حرموا من العمل داخل الخط الأخضر من فلسطين المحتلة.
2. زرع المواطن الفلسطيني داخل وطنه والمساهمة من طرفه في بناء الاقتصاد الفلسطيني.
3. العمل على التوسع في محيط الهيكل التنظيمي للمدينة مما يساهم في أحياء ورفع قيمة المناطق المحيطة بتلك والعمل على تنميتها وان تكون مناخا ملائما للتجديد الحضري.
4. العمل على استقطاب مهن أخرى جديدة من خلال استقطاب المستثمرين أصحاب رووس الأموال والخبرات مما يزيد ويرفع من المستوى المهني للعاملين في تلك المناطق.
5. دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والاستفادة من الخدمات والتسهيلات الممنوحة في حال انتقالهم لتلك المناطق كحوافز لدعم استثمارات القطاع الخاص في المشاريع الصناعية.

6. دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال النهوض بالصناعات المختلفة. وان تقوم الأجهزة المسئولة في تبني إجراءات إدارية ميسرة لتشجيع توطن الاستثمارات الصناعية في المدينة الصناعية.
7. المساهمة في تحقيق الوفرات الخارجية. وان النمو الصناعي سوف يعمل على تعزيز الاستثمار وخاصة في الصناعات الأساسية. وان قوة العلاقات الإنتاجية الخلفية والأمامية لمثل تلك الصناعات. تحفز المستثمرين على مواصلة الاستثمار والتطور.
8. الحفاظ على البيئة والسيطرة على مخلفات الإنتاج بطريقة أسرع وأفضل.
9. سهولة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية وخاصة الفنية منها. مثل كلية هشام حجاوي التقنية وجامعةالنجاح من الجانب الآخر.

الفصل الخامس

الآثار السلبية للصناعة على التجمعات السكنية

1.5 مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من أهمهـا تعزيـز الاقتـصاد المحلي وتوفير فرص العمل والتشغيل لقطاعات مختلفة في المجتمع وأهمها الطبقة العاملة التي ازدادت نسبة البطالة في صفوفها نتيجة للظروف السياسية التي يمر فيها المجتمع الفلسطيني. إن القدرة على العمل لزيادة وتنوع فرص العمل والتشغيل لمختلف تلك الشرائح بمـا فيهـا ذوي الاحتياجات الخاصة تعتبر من أهم الأولويات في تفكير واهتمام المسؤولين لتجاوز نسبة البطالة التي أصبحت تشكل عبئا كبيرا داخل صفوف المجتمع والسلطة. إن شرائح المجتمـع المهنيـة المختلفة تعمل أيضا على تحقيق مبدأ الخدمة المجتمعية من خلال توفر الآلاف من فرص العمل التي تساهم في زيادة مستوى دخل الفرد وكذلك تعمل على رفع مستوى المعيشة في المجتمـع إن هذه الزيادة تساهم في رفع وتنمية الاقتصاد المحلي الذي ينعكس أصلا على الاقتصاد المحلي الذي يزيد أيضا من فرص العمل نتيجة لهذا الازدهار ويزيد كذلك من برامج التنمية في المنطقة بالإضافة إلى خدمة المجتمع المحلي والحفاظ على مقدراته. مما يعكس معه واقعا إيجابيا يساهم في رقيه وتقدمه وتطوره. بعد تحديد السياسة والمنهجية السليمة لتحقيق أكبر قدر ممكـن مـن فرص العمل والتشغيل في المشاريع المختلفة التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية بعـد إعـادة إعمارها خدمة للمجتمع سواء على المستوى المادي أو التنموي وخلوة من المنغصات الحياتيـة الناجمة عن مخلفات الحياة اليومية الناتجة عن الظروف السياسية الصعبة التي ما زال يمر بها مجتمعنا الفلسطيني بشكل عام. ومجتمعنا المحلي بشكل خاص في مدينة نابلس. ونتيجة لتواجد الأعمال الصناعية المتناثرة هنا وهناك وبين المناطق السكنية حيث تركت بصمات أساءت للبشر والحجر على السواء. فإن البحث والعمل على توفير منطقة صناعية تمتاز بالمواصفات العامـة والخاصة للمهن المختلفة. تساعد في تحديد الاستخدام الأمثل للأرض. تلك المـدن والمنـاطق

الصناعية لها انعكاساتها فيما بعد على البيئة والمجتمع والحفاظ على الثروات الخاصة والعامة وإبرازها دائما في المظهر الحضاري الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال تلك الدراسة. إن وجود مثل تلك المناطق يساهم في تعزيز وازدهار الاقتصاد الفلسطيني على الصعيدين المحلي والإقليمي. بالإضافة إلى استيعاب الأيدي العاملة وتقليل نسبة البطالة داخل المجتمع الفلسطيني.

2.5 الآثار البيئية للتجمعات الصناعية والحرفية

إن المعنى البسيط للتلوث البيئي الصناعي هو كل شي يكون سببا في تشويه جمال الطبيعة ونظافتها بسبب إلقاء النفايات الصناعية. أما إذا نظرنا إلى التعريف العلمي للتلوث البيئي بأبسط صوره فانه ناتج عن خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين تلك العناصر المكونة للنظام البيئي ونتيجة لتحدي الإنسان للطبيعة في عملها الطبيعي عند إلقاء النفايات وبكميات تتجاوز عن قدرتها لتأدية وظيفتها بالتخلص وبشكل طبيعي من تلك المسببات. مما يسبب خللا ينتج عنه فشلا في فاعلية هذا لنظام وتفقده القدرة على أداء دوره الوظيفي والطبيعي في التخلص من الملوثات وخاصة العضوية منها وبعمليات طبيعية. إن ظاهرة التلوث البيئي ناتجة عن سوء استخدام الإنسان للموارد العظيمة التي منحنا إياها الله سبحانه وتعالى. إذ تعتبر تلك المشكلة قديمة منذ قدم الإنسان على سطح الكرة الأرضية. وقد زاد من خطورتها أيضا هذا الانفجار الهائل الذي حصل على المعرفة والتقدم التكنولوجي الحالي. الذي تجاوز حتى طبقات الغلاف الجوي العلوية. لذلك نرى بان التلوث الناتج عن الصناعة هو من أهم مسببات مشاكل التلوث البيئي ما لم يوضع هناك تشريعات أو طرق للحد من ذلك التأثير. مما يتسبب في التأثير سلبا على الاقتصاد الفلسطيني. وفي تقرير نشر في صحيفة القدس المحلية بتاريخ 2003/7/23م. في الصفحة رقم (29) من العدد (12184). أعدته وزارة البيئة السورية بالتعاون مع الجهات المعنية. لتقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية. والذي جاء فيه ويؤكد بان الصناعة تشكل السبب الثاني والمباشر للتلوث البيئي وخاصة هواء المدن. وجاء في التقرير بان معدل تساقط

الغبار في الشهر الواحد يتراوح ما بين (77 – 518) طنا / الكيلومتر المربع. بينما الحد المسموح به هو (9) طن/ كم^2.

وأكد التقرير أيضا إن الآثار الناجمة عن تلوث الهواء في منطقة مصانع الإسمنت والمحاجر و المقالع سبب في إصابة (76%) ممن راجعوا مراكز الصحة في المنطقة. وان (51%) من المراجعين لتلك المراكز. ممن يعيشون أيضا بالقرب من محطات توليد الطاقة، ومصفاة النفط وهذه المشاكل موجودة في العديد من الدول الصناعية وخاصة في دول العالم الثالث.

1.2.5 أسباب التلوث البيئي في محافظة نابلس وأثره

تعتبر الكسارات ومقالع الحجر و بعض مصانع مواد البناء الموجودة في المدخل الغربي للمدينة من أهم مسببات التلوث. لذلك نرى بان أسباب التلوث البيئي متعددة ومن أهما الإنسان الذي يتجاهل حق البيئة عليه. كما له الحق هو في الاستمتاع في بيئة جميلة ونظيفة. لذلك فان طمع الإنسان وجشعه في سوء استغلال الموارد الطبيعية. نتيجة للانفجار السكاني والمعرفي وهذه الزيادة الطبيعية في تعداد السكان تحتاج إلى زيادة في معدلات الاستهلاك مما يعني زيادة الاستنزاف لتلك الموارد وخاصة عندما يتجاهل الإنسان واجباته في الحفاظ على حقوق البيئة وحمايتها أو صيانتها. إن ما يحدث اليوم نتيجة التقدم التكنولوجي والاستخدام الخاطئ للإنسان للمواد الكيماوية سواء كان ذلك في استخدامه للمبيدات أو الأسمدة الكيماوية مما يشكل خرقاً وتجاوزاً كبيرا لنسبة الملوثات التي تؤثر على الغلاف الجوي. مسببة خللاً في النظام البيئي مما ينتج عنه انبعاث للغازات السامة وكذلك الضارة على البيئة وما تحتويه. إن من أهم الأسباب المادية للتلوث البيئي في محافظة نابلس. تعود إلى سبب تواجد بعض الصناعات وبشكل عشوائي بين التجمعات والأحياء السكنية. أو نتيجة قربها من الأراضي الزراعية. أو سوء استخدام الأراضي الزراعية ودمجها مع السكن. نتيجة غياب القانون وقلة الوعي من الجانب الآخر. لذلك نرى بان الحكومة الإسرائيلية معنية تماما بإقامة المدينة الصناعية في نابلس وكما حصل في المنطقة الصناعية في طولكرم وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية. وهذا ما حصل

تماما في محافظة جنين. حيث تمت مصادرة آلاف الدونمات من أجل إقامة المناطق الصناعية. مرفق بالملاحق تفاصيل الموضوع الذي تم نشره في صحيفة القدس الفلسطينية بتاريخ 2002/3/18م. وذلك من أجل التخلص من الآثار البيئية السلبية من داخل المناطق والمدن الإسرائيلية القريبة وهذا في الأصل هو مطلب حكومي تبنته الحكومة الإسرائيلية بقرار قضائي. كما جرى تماماً في المنطقة الصناعية في مدينة طولكرم. بعد أن جرى مصادرة أراضي سكة حديد الحجاز. الواقعة على الخط الأخضر والقريب من المستوطنات الإسرائيلية وتعود تلك الأراضي في ملكيتها للأوقاف الإسلامية في طولكرم. باعتبارها تعود في ملكيتها إلى أملاك الغائبين. فقد تمت المصادرة للأرض بقرار عسكري تمت المصادقة عليه من قبل رئيس مجلس التنظيم الأعلى لإقامة منطقة صناعية عليها. دون الإشارة إلى تحديد نوعية الصناعات المنوي إقامتها. ورغم أن بلدية طولكرم لم تستشار بذلك أو الأخذ بالاعتراض الذي تقدمت به البلدية إلى السلطات الإسرائيلية في ذلك الوقت. باعتبار أن مدينة طولكرم هي المتضرر الأول من تلك المنطقة الصناعية. إلا أن الاعتبارات الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية هي الأساس في ذلك الوقت. علما بان القوانين الأردنية والبريطانية والإسرائيلية. تقضي بإطلاع البلديه على ذلك والأخذ برأيها في مثل تلك الحالات وقد تم بالفعل نقل مجموعة من الصناعات الملوثة للبيئة بطريقة أو بأخرى من داخل المدن والمناطق الإسرائيلية. إلى تلك الأرض التي تم تأجير بعض منها إلى مجموعة من الشركات والمستثمرين اليهود. وقاموا بإنشاء مجموعة من المصانع التي تم إغلاقها في داخل المدن الإسرائيلية أصلا بسبب التلوث البيئي الناتج عنها. ومن هذه المصانع مصنعا للمبيدات الحشرية. الذي من الممكن أن يتسبب في العديد من المشاكل الصحية في حال نتج عنه أية خلل فني وهناك مصنع آخر لإنتاج اسطوانات الغاز الزراعي والمنزلي ومصنعاً للاسبست والزجاج وأنابيب السماد الكيماوي. مما دعى بعض المجالس المحلية الخاصة بالمستوطنات. والقريبة من المنطقة المذكورة إلى رفع قضية على هذه المصانع والتي ينتج عنها التلوث. وبعد دراسة الشكوى من قبل الجهات المختصة الإسرائيلية كان الرد بأنه لا يوجد أية تأثير بيئي من هذه المصانع باتجاه المستوطنات الواقعة في الجهة الغربية مما يعني

بأن المتضرر هم المقيمين في المنطقة الشرقية. أي مدينة طولكرم والمحيط. بالإضافة إلى المخلفات الناتجة عن عمليات الإنتاج من حرق للمخلفات والاتربه والغبار والمجاري وغيرها لذلك فإن آثار تلك المنطقة كانت وبشكل مباشر على المياه الجوفية وعلى الزراعة. لأن المنطقة في الأصل هي زراعية كذلك تلوث الهواء والإزعاج. الذي أثر على سكان تلك المنطقة. مما سبب خللا في الحياة الاجتماعية. وهذا أدى أيضا إلى انخفاض سعر الأرض وتعتبر المنطقة الصناعية الإسرائيلية ذات مردود اقتصادي سلبي على المجتمع الفلسطيني. رغم أنها استوعبت من الأيدي العاملة الفلسطينية. ومن أهالي المنطقة ما يقارب (500) عامل بالمقابل حصل تدمير على الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في منطقة طولكرم وتم مصادرة ما يزيد عن (17%) من أراضي المنطقة لإقامة المنطقة الصناعية بالإضافة إلى الجوانب السلبية الأخرى التي أثرت على خصوبة الأرض نتيجة الملوثات. وقد قدرت وزارة الزراعة الفلسطينية خسارة الاقتصاد الزراعي هناك بأكثر من (144) مليون شيكل ما بين العام (1992-1997)م. بالإضافة إلى الأرض التي تمت مصادرتها والتي لا تقدر بثمن وقد أدت تلك الملوثات إلى أن يعيش أهل تلك المنطقة بخوف وقلق بسبب المشاكل الصحية والإمراض الناتجة عن تلك الملوثات. وقد ساهم وجود تلك المنطقة في تشجيع الاستثمار لدى المستثمرين اليهود لأسباب عدة من أهمها. وفرة الأيدي العاملة ومعدل أجور منخفض بالإضافة إلى عدم خضوع تلك المصانع إلى أية معايير ضريبية كونها خارج الحدود وكذلك عدم وجود حماية لحقوق العاملين والمتعلقة بالتامين الصحي أو نظام التقاعد أو حتى نظام التوفير ومن أهم أسباب التلوث بشكل عام في محافظة نابلس الأسباب التالية:

1. انتشار العديد بعض الحرف والصناعات داخل التجمعات والأحياء السكنية.
2. أصبحت المنطقة الصناعية الآن تعتبر في وسط مدينة نابلس. نتيجة الوسع والتمدد العمراني الناتج عن الزيادة الطبيعية في تعداد السكان.

3. وجود العديد من مناشير ومقالع الحجر ومصانع حجارة البناء والكسارات. في المدخل الغربي للمدينة. التي تسبب بشكل مباشر تلوث للهواء نتيجة حركة الرياح. بالإضافة إلى المظهر الجمالي السيء بسبب استخدام التكنولوجيا بتلك المقالع . باعتباره المدخل الرئيسي للمدينة من الجهة الغربية.

4. الزحف العمراني. الذي يجب أن لا يكون على حساب الاستخدامات الأخرى للأراضي وخاصة الزراعية أو دمجها مع مناطق الاستخدام الصناعي.

5. التلوث البيئي الناتج عن المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة. ونتيجة قرب تلك المناطق الصناعية من التجمعات السكنية والتوزيع العشوائي لها وقربها وأثره على السكان. والمخزون الجوفي. وخاصة الأبخرة والغازات والأتربة التي ساهمت في ترك الآثار السلبية التالية:

أ- على العمارة الفلسطينية وخاصة الأبخرة. التي تؤثر على مادة البناء والتقليل من عمر البناء وبالتالي تخفيض القيمة المادية للعقار وللأراضي المحيطة.

ب - جمال العمارة نتيجة والدخان والغازات والسناج والهواء الملوث.

ج- على الإنسان والأشجار والمزروعات والكائنات الحية وخاصة الثروة الحيوانية التي تعتبر مصدرا كبيرا لدخل بعض الأسر والمعنيين بتجارة الحلال أو الزراعة.

6. ارتفاع بعض المباني والمداخن للمصانع. تحديدا في الصناعات الكبيرة. مما يؤثر على جمال المنطقة وشكلها. بالإضافة للأصوات المزعجة وأحيانا الروائح الكريهة والضارة.

7. الضوضاء والإزعاج والعادم الناتج والدمار عند استخدام الشاحنات والمركبات الكبيرة بالقرب من المناطق السكنية وأثرها السلبي على نوعية الطرق.

8. الاستخدام السيئ في التخلص من النفايات على اختلاف أنواعها في بعض المناطق الصناعية قد تترك سيء الأثر على سطح الأرض و باطنها وخاصة المخزون الجوفي مما يتسبب في إتلاف المزروعات.

9. كان كذلك للسيطرة على بعض المناطق الطبيعية بالقوة العسكرية واستخدامها كقواعد عسكرية أو لإقامة المستوطنات عليها بعد مصادرتها الأثر السلبي نتيجة للممارسات التي استخدمت الأرض من اجلها بالإضافة إلى عدم السماح بالاقتراب من المناطق المجاورة أو استخدام تلك الأراضي في الزراعة أو البناء والتي من الممكن أن تكون بمثابة مصدات هوائية أو مساحات خضراء.

2.2.5 أنواع وأشكال التلوث البيئي في المناطق الصناعية والحرفية في نابلس

يأخذ التلوث البيئي في المناطق الصناعية والحرفية في مدينة نابلس الأنواع التالية:

1- تلوث الهواء الناتج عن بعض الصناعات وخاصة مقالع الحجر والكسارات.

2- تلوث أرضي ناتج عن بعض الممارسات الخاطئة لدفن وحرق المخلفات الصناعية.

3- تلوث الماء بسبب تلوث المخزون الجوفي بالمياه العادمة الناتجة عن الصناعة.

إن الجسيمات والحبيبات العالقة والمشحونة بالهواء. تتكون بالعادة من أجسام أما صلبه أو سائلة حيث. من الممكن أن تعلق ولمدة طويلة. وسبب وجودها ناتج أما عن الكسارات أو مقالع الحجر ومصانع الحجر أو بسبب صناعة الفحم النباتي. وقد تسبب هذه الملوثات أضرارا كبيرة للإنسان والنبات والحيوان وحتى على مادة البناء. وبسبب عشوائية توزيع المصانع وتداخلها مع التجمعات السكنية والزراعية. إن صناعة حجر البناء والفحم النباتي والكسارات أثرت وبشكل مباشر على المزارع المجاورة وخاصة على أشجار الزيتون والمباني. هذا النوع من الملوثات ناتج عن نوع يسمى الملوثات الطيارة. أما الملوثات العالقة والتي تعتبر ذات خطورة اكبر. فهي التي تبقى عالقة في الهواء لمدة أطول ومن الممكن أن تؤثر على صحة وسلامة الإنسان وخاصة العمال. وذلك لسهولة وصولها إلى الرئتين وان المصابين بسببها يعانون من أمراض السل الذي يعتبر من الأمراض الخطيرة. هذا بالإضافة إلى الأمراض الخطيرة الأخرى مثل السرطان والجهاز التنفسي والأمراض الجلدية التي من الممكن أن تتسبب نتيجة تلوث الهواء من

الغبار والسناج والدخان والأبخرة والغازات. وما يحمله من جسيمات ضارة على الإنسان والحيوان وأخطرها الحبيبات والجسيمات التي تؤثر على صحة الإنسان والشجر والحجر بالإضافة إلى الضوضاء والخطورة الناتجة عنها وخاصة المهن التي تتسبب منها الأصوات المزعجة وأصوات السيارات كذلك. بينما يكون التلوث المائي ناتج زيادة المواد الكيماوية المستخدمة في الصناعة. أو في عمليات التبريد أو من الصناعات الأخرى التي تحتاج إلى المياه في دورتها التشغيلية. مما ينتج عنه تلوث مياه الشرب أو تلوث للمياه المستخدمة في ري المزروعات وأحيانا عندما تكون تلك المصانع بين التجمعات السكنية فان المياه العادمة والناتجة عن الصناعة ترتبط مع شبكة تصريف المياه العادمة المنزلية. حيث يسبب ذلك في صعوبة معالجة تلك المياه العادمة.

3.2.5 إمكانية ضبط التلوث البيئي والتخطيط للحد منه في مدينة نابلس

إن متابعة تطبيق الأنظمة والقوانين والإرشادات والتوجيهات التي من الممكن أن تزيد من الوعي البيئي لدى بعض أصحاب المنشآت الصناعية وتساهم في الحد من هذا التلوث والتقليل من مخاطره. سواء كان ذلك داخل المنشاة الصناعية أو للحد من آثارها على المحيط الخارجي وإن استخدام التكنولوجيا والطرق الحديثة والمتابعة للمصانع بشكل دوري وعشوائي وفرض القيود الصارمة بحق المخالفين. كلها من الأمور التي تجعل أصحاب المصانع حريصون على سمعة ومكانة مؤسساتهم، وتجنب المخالفات التي من الممكن أن يتسبب فيها المصنع. كذلك فإن اليوم وبسبب المنافسة فان العديد من المصانع تسعى للحصول على شهادة الجودة العالمية. التي من شروطها تطبيق ومراعاة كافة الجوانب السلبية التي من الممكن أن يتسبب فيها المنتج ومهما صغر حجمها أو كبر. إلا أن الظروف القاهرة التي تفرض على المجتمع الفلسطيني ويعيشها الآن. تجعله يفقد القدرة على المتابعة والتخطيط. سواء من أجل التطوير أو لتجنب تلك المخاطر البيئية الضارة التي من الممكن أن تنجم عن الصناعة وجعله يفكر بكيفية الحصول على لقمة عيشه أو كيفية الوفاء بالالتزامات المادية أو البنكية والواجبات الأخرى أو حتى في كيفية

الوصول إلى عمله. وان غياب السلطة وعدم المتابعة من قبل المسئولين أدت إلى ظهور بعض مشاكل التلوث البيئي والتي ما زال مقدور على تجاوزها أو العمل على تجنبها قدر المستطاع إذا ما روعي التخطيط الجيد لها. لذلك فان ضبط التوزيع العشوائي للمصانع والورش والعمل على إقامة المدينة الصناعية والمناطق الصناعية الأخرى. مع مراعاة ضبط التوزيع الجغرافي لتلك المنشئات وإعادة توزيعها ونقل تلك المصانع أو المهن والحرف التي تسبب المشاكل المختلفة إلى المناطق المقترحة الجديدة. والتي تم من خلال الشروع في التفكير بإقامتها. دراسة كافة الجوانب والمؤثرات الضارة التي قد تنجم عنها وكيفية معالجة تلك الآثار لتجاوزها أو التقليل منها أو كيفية استغلال ما أمكن بعد معالجتها وأن تساهم في الحفاظ على جمال الطبيعة والبيئة السطحية والحفاظ على سلامة ما دون السطح وخاصة المياه التي في الأصل نعاني من كيفية الحصول عليها بسبب القيود المفروضة على حفر الآبار والآبار الجوفية. وقد تم اختيار بعض المواقع من قبل الجهات المختصة. لقيام تلك المناطق الصناعية. مراعياً فيها الآثار البيئية السلبية والضارة على المحيط. لذلك أرفق في الملحقات توصيات وملاحظات بعض الجهات المختصة لموقع المدينة الصناعية التي تم اختيارها.

3.5 أثر التجمعات الصناعية والحرفية على البعد الاجتماعي

لقد كانت مدينة نابلس محاطة بالأسوار والبوابات الضخمة التي كانت في العقود الماضية حيث كانت تغلق تلك البوابات عند المساء. للحفاظ على سلامة السكان. إن هذا التجمع والترابط الأسري بين هذا التجمع السكاني. ترك انطباعا ما زال موروثا بين الناس حتى تاريخنا هذا من حب واحترام إلى مهنة الآباء والأجداد وكان التعاون والمساعدة بين الناس متأصل وخاصة عند الحاجة أو في المناسبات. وهذا نابع بحكم الجوار والمعرفة مما اكسب تلك المهن والمهارات إلى العديد من أبناء العائلات التي أخذت تزاولها فيما بعد والعمل على تطوير تلك المهن والتوسع بها فقد كان البناء يستوعب آنذاك السكن والمشغل أو الورشة أو دكان البيع. أن التوسع والزيادة الطبيعية للسكان التي حصلت ونتيجة للزلزال الذي ضرب المدينة في العام (1927) م. أسهم

في خروج سكان بعض المناطق المتضررة خارج أسوار المدينة للسكن في أماكن يأمنوا فيها على ضمان سلامتهم وممتلكاتهم. وبسبب الخسارة الفادحة بالأرواح والممتلكات التي تسبب فيها الزلزال. إلا أن ذلك لم يثنيهم عن إعادة إعمار ما دمره الزلزال. للحفاظ على ميراثهم المهني والصناعي الذي امتازت به المدينة بشكل خاص في ذلك الوقت وحتى وقتنا هذا. ولقد ازداد عدد الأهالي وأخذت الاحتياجات للمهن تزداد. فقد كان الفقر متفشيا بين الناس ودور العلم قليلة وكانت نكبات الشعب الفلسطيني متواصلة ومنذ ذلك التاريخ. مما استدعى إلى بقاء تلك المهن قريبة من التجمعات السكنية بسبب الحاجة والأمن ولقد امتازت تلك الظاهرة باتجاهين. فمنه الإيجابي ومنه السلبي. حيث كان الجانب الإيجابي نبع من الحب والألفة والتعاون بين الناس مما أسهم قدر المستطاع على احتواء ظاهرة الفقر وذلك باستيعاب أصحاب العمل لأحد أفراد تلك الأسر الفقيرة للعمل في الورشة حتى يستطيع تعلم تلك المهنة ليعمل بها ويسد رمقه وأهله. أما من الجانب الآخر فقد تركت طابعا سلبيا حين شعر بعض الصبية بقيمة المردود المادي للصناعة. والذي كان سببا مباشرا لعدم متابعتهم لتحصيلهم العلمي. والذي ترتب عليه فيما بعد بعض المشاكل الاجتماعية التالية:

1. لقد كان لقرب تلك التجمعات الصناعية من المساكن ما يعمل على خلط للنسيج الاجتماعي غير المتجانس اجتماعيا في تلك المناطق، وخاصة بين الأجيال الشابة والصغيرة.
2. الانحدار بين صفوف الطلبة في المدارس وخاصة الذين يعانون من مشاكل دراسية أو أزمات مادية. مما يدفعهم لترك مدارسهم والعمل في تلك المناطق وأحيانا ممن هم دون السن القانوني.
3. سكن بعض العمال بالقرب من مكان عملهم وإنشاء مباني متواضعة تتلاءم ومستوى دخل الفرد في تلك المنطقة مما سبب خللا في التوازن العمراني والتراثي والاجتماعي.

4. زيادة الكثافة السكانية في مكان التجمعات الصناعية. واختلاف شرائحها يكون على حساب احتياجات تلك المنطقة من الخدمات والمرافق وخاصة احتياجات الأطفال وكذلك الأثر الاجتماعي المصاحب لهذا الكم من الكثافة البشرية. الذي تختلف فيه العادات والتقاليد.

5. اختلاف النمط العمراني الجديد والمصاحب لإقامة أصحاب المهن والحرف المختلفة في المنطقة. وأثره السلبي على نفوس السكان الأصليين في مكان تواجدهم مما يدفعهم بالتفكير لترك منازلهم بسبب تميز نمطها العمراني.

6. السكن في المباني التي هجرها بعض أصحابها واستخدامها السيئ من قبل بعض العاملين تحديدا عند استخدامها ورش عمل أو سوء الاستخدام من قبل بعض الساكنين الجدد حيث يقلل من قيمتها المعمارية والمادية.

7. إن زيادة النسبة وعدد الساكنين في تلك المناطق وتنوع شرائحهم قد يساهم أحيانا في انتشار بعض الإمراض الصحية والاجتماعية المختلفة.

8. فتح باب العمل للمرأة للدخول للعمل مما يخلق جواً من التنافس يكون له الأثر الكبير والسيئ على بعض الأسر نتيجة تدني الأجور. بالإضافة لبعض المشاكل الاجتماعية بسبب الفقر والحاجة المادية.

9. كذلك كان هناك أثر لتلك الصناعات على تسمية بعض المناطق والشوارع وتميزها. بالإضافة إلى تسمية ولقب بعض العائلات الساكنين والقانطين في تلك المناطق بأسماء الصناعات المشهورة هناك.

10. لقد كان أيضا الأثر السيئ لتقابل بعض الوحدات الصناعية لأبواب المنازل والعمارات سواء في حركة العائلات أو راحة العاملين نتيجة لانبعاث الأصوات أو غيرها. أو حتى على سلامتهم وسلامة أولادهم وتحديدا لمن تقع منازلهم على الشوارع الرئيسية.

11. كذلك الأثر السلبي على بعض المناطق. والمواقع الأثرية والتاريخية نتيجة تكديس وقرب المناطق الصناعية على اختلاف أنواعها. من تلك المعالم الأثرية رغم أنها تعتبر كنزاً وإرثاً حضارياً يساهم في زيادة وتسويق السياحة وتزيد من مستوى الدخل القومي.

12. ساهم الاحتلال أيضاً في تضييق الخناق على التمدد الأفقي للمناطق الصناعية بحيث بقيت تراوح مكانها بين السكان الأمر الذي أدى إلى الإساءة للمجتمع ونوعية البناء والمحيط في المنطقة.

13. أدت السياسات الإسرائيلية المعطلة للنمو والتطور الصناعي في المدينة إلى هجرة قسم كبير من راس المال النابلسي والمحلي إلى الدول المجاورة مثل الأردن وكذلك إلى البنوك التجارية في الدول الأجنبية. هذا بالإضافة إلى الهجرة الداخلية إلى المناطق التي امتازت بمعاملة أيسر من مدينة نابلس مثل رام الله وغيرها من المدن مما يتسبب في خلق أزمات اجتماعية.

14. أخيرا يمكنني القول كباحث. بأننا مجتمع مازالت تحكمه المعتقدات الدينية والشرائع السماوية التي فرضها الله سبحانه وتعالى على البشر حين يعمل الناس ويزداد دخلهم المادي ينتفع من هذا الفائض المادي ذوي الحاجة من خلال زكاة أموالهم أو التبرع بها لخدمة المشاريع الإنسانية أو في التصدق على المحتاجين في حال استمرارية وتشغيل تلك المصانع.

1.3.5 أثر التجمعات الصناعية في المناطق السكنية على التعليم الصناعي

إن قرب هذه التجمعات الصناعية من التجمعات السكنية. وفي الحارات والأزقة ساهمت في تحقيق، وتعزيز الرغبة لدى بعض الطلبة بالجنوح عن الدراسة الأكاديمية والتوجه إلى سوق العمل. بعد أن أصبحت لديهم القدرة على مزاولة مهنة الآباء. أو لتعلمهم لمهنة أحد المجاورين بعد أن يتمكن من إنجاز المهارة في التدريب. في الإجازات السنوية والصيفية والتي تؤهله للإبداع إذا توفرت الرغبة الذاتية في المهنة. وإن توفر تلك الرغبة أحياناً. يكون على حساب طموح آخر عاجز عن تحقيقه. مما يدفعه إلى الوصول السريع في تحقيق المكاسب أو الدخل المادي الذي يشعره وذويه أحياناً بحلاوة العمل ومردودة السريع إن العمل شرف وجهاد والجهاد أبوابه كثيرة ويحتاج في فتح تلك الأبواب إلى الوسيلة ومن هنا فان العزوف عن الدراسة يترك آثاراً سلبية وتدني في المستوى التعليمي لتلك الشريحة والتي هي بحاجة للعلم من اجل مواكبة

التطور والسير مع متطلباته. إن التكنولوجيا الحديثة وتحديدا في وقتنا الحاضر لا تعمل إلا بقوة التسلح بالعلم. لذا فإن هذا التفكير كان سابقا موجود لدى الأهل في إلحاق أبنائهم للدراسة إما في المدارس الصناعية أو التوجه للتدريب في المراكز المهنية. فالتعليم الصناعي بحاجة إلى اختيار نوعية مميزة من الطلبة ضمن معايير ثابتة وصادقة وممن يدركون هذا التقدم والتطور في العلم والمعرفة. كما وان توفير أصحاب القدرات من المدرسين والمدربين المؤهلين وتوفير المنـــاهج والوسائل التعليمية الخاصة بالتعليم الصناعي ودعم وتعزيز مناهج التعليم الصناعي من الشروط الأساسية لتعزيز هذا القطاع التعليمي.

الفصل السادس

المعوقات و المحددات لإقامة المدن والمناطق الصناعية

1.6 مقدمة

إن المنطقة الصناعية الحالية. والواقعة شرق المدينة لا تستوعب أكثر من (35%) من الوحدات الصناعية المتوفرة في المدينة بالإضافة لعدم ملائمة تلك المنطقة لمتطلبات المناطق الصناعية وملكية الأرض وعدم القدرة على مواكبة التطور المطلوب لتحقيق احتياجات المنطقة لهذا السبب فقد تقدمت غرفة التجارة والصناعة في مدينة نابلس بطلب خاص إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية وذلك في العام (1992)م طالبت فيه السلطة الإسرائيلية بمنحها التراخيص اللازمة لإنشاء مدينة صناعية بإدارتها. فكان رد الإدارة المدنية بان تقوم بإستملاك أراض أميرية لصالح الغرفة التجارية وكان الهدف من قيام الغرفة التجارية بهذا المشروع هو إضفاء الصفة العامة عليه وذلك لتلافي المشاكل التي تعاني منها المنطقة الصناعية القائمة والمترتبة في معظمها على كونها مملوكة ملكية خاصة. ورفضت الإدارة الإسرائيلية الطلب بحجة عدم أهلية الغرفة التجارية لذلك وعدم توفر صلاحيات للغرفة التجارية لمثل هذا المشروع. وأشارت الإدارة المدنية إلى أنها على استعداد لإعطاء التراخيص اللازمة لشركة خاصة وليست لمؤسسات عامة ومن هنا تشكلت في العام (1994)م شركة خاصة لإقامة مدينة صناعية في نابلس. أطلق عليها اسم شركة المدينة الصناعية وقد أعطت الإدارة المدنية آنذاك موافقة أولية للشركة ضمن شروط معينة في قطعة ارض خارج الحدود التنظيمية لمدينة نابلس. وهذا يعود لأسباب سياسية حيث إن أنظمة المدن الصناعية تجيز دخول مستثمرين أجانب للاستثمار والعمل داخل أسوار تلك المدينة الصناعية سواء كان ذلك الاستثمار من خلال استئجار الأرض أو شرائها وإستملاكها وهذا من أهم الأهداف التي يتطلعون إلى تحقيقها. وهو نقل صناعاتهم من داخل الوطن السليب إلى المدينة الصناعية المقترحة ومن تم الاستفادة من مساحات تلك الأراضي. بعد نقل الصناعات منها للمدينة الصناعية. لبناء مستوطنات خاصة بهم لاستيعاب

مستوطنين جدد حتى يتسنى لهم السيطرة على التوازن الديموغرافي. بدل إقامــة الــصناعات عليها. ومن تم إبعاد المواطن الفلسطيني عن التجمعات الإسرائيلية بدواعي الحفاظ على أمنهم. كذلك تجنبا لتلوث مناطقهم والاستفادة من رخص الأيدي العاملة. والامتيازات الأخــرى التــي تتوفر لهم وقد كان للإدارة المدنية الإسرائيلية بعض الشروط المعلومة ومنها .

1. عدم بيع أية قطعة من الأرض لأية شخص قبل إتمام كامل المشروع.

2. عدم التمييز بين المستثمرين المعنيين للاستثمار في المدينة الصناعية.

3. عدم مساهمة الإدارة المدنية بأية عبء مادي من اجل إقامة تلك المدينة الصناعية. والتــي سوف لن ترحم في جني حقوقها من الضرائب في حال باشرت المدينة الــصناعية باســترداد عوائد الفوائد.

بعد ذلك بدأت الشركة اتصالاتها بالمؤسسات المختلفة في المدينة وبأجهزة السلطة في خارج الوطن ذلك الوقت. وقد حصلت الشركة على مباركة السلطة الفلسطينية والتي يكون على عاتقها تحمل كافة النفقات اللازمة حتى راس المشروع. مثل الطرق والميــاه والكهربــاء وتوصــيل شبكات المجاري. وهذا طبعا احتاج من السلطة الفلسطينية أن تبحث عن الممولين مــن خــلال إدراج هذا المشروع على الدول المانحة لحساب بلدية نابلس. وأن تساهم البلدية بجزء آخر منه وبدخول ثلاثة شركاء آخرين معها وهم بلدية نابلس غرفة تجارة وصناعة نابلس وشركة بــاد يكو للاستثمار. وكانت تهدف الغرفة التجارية من مساهمتها في المدينة الصناعية إلى إضــفاء الصفة العامة على المشروع لضمان توفر فرص متكافئة وبكلفة معقولة تشجع فيــه الاســتثمار كونها تمثل قطاعي الصناعة والتجارة فهي معنية بالحفاظ عليهما ودعمهما.

وكان الموقع المقترح للمشروع على سفح جبل كبير من أراضي قرية بيت دجن إلى الشرق من مدينة نابلس. وتبلغ مساحة الموقع (1600) دونما. ويتكون من أراضي دولة حوالي (850) دونما وأراض خاصة ومن حيث طبوغرافية الأرض فإنها تنقسم إلى قسمين.

الأول : الجزء الشرقي من الموقع، ويشكل حوالي ثلثي المساحة. ويتكون من منحدرات حادة ويحتاج إلى استثمارات كبيرة من اجل الاستصلاح والتسوية.

الثاني : الجزء الغربي من الموقع ويشكل ثلث المساحة ويتكون من منحدرات بسيطة .

وكان من المفروض أن تقوم المدينة الصناعية على حوالي (1000) دونماً. من هذه الأرض وهي تبعد عن الشارع الرئيسي المؤدي إلى غور الأردن مسافة حوالي (5.3) كيلومترا. ويصلها بالشارع الرئيسي طريق فرعية تخدم قرية بيت دجن ويبلغ عرضها حوالي (3) أمتار.

وأما التخطيط الأولي للمشروع فكان سيتم بتطوير المنطقة بحيث تحتوي على الطرق المناسبة وان يتم تنظيم وتخطيط المدينة بما يتلاءم وأنظمة وقوانين ترخيص المدن والمناطق الصناعية بحيث تقسم إلى مناطق وكل منطقة ستقسم إلى حيازات متعددة وملائمة لإقامة الصناعات المختلفة بحث تخصص مناطق على اختلاف أنواع الصناعات بالإضافة إلى مناطق خاصة بالورش الفنية وكذلك مباني خاصة بالإدارة وأخرى للتخزين.

وان يتم بناء إسكان جماعي للعاملين في المدينة الصناعية وبتقسيط مريح مع تزويده بكل ما يحتاج من المرافق المساندة مثل رياض الأطفال والمدارس المساجد والحدائق.

وكان من المقترح أن يتم توزيع الأرض حسب الاستخدام كما هو مبين في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5) نسبة توزيع الأرض حسب الاستخدام

طبيعة الاستخدام	النسبة المئوية
صناعي	%45
سكني	%15
تجاري	%8
حدائق ومتنزهات	%7
طرق وفراغات	%25
المجموع	%100

المصدر/ قواعد تخطيط المدن، دكتور نايف عتريسي / 1984

وكانت سياسة الحيازات والتوزيع والتمليك ستتم باعتماد سياسة الفرص المتكافئة ولكل الراغبين حسب مخططات وتراخيص تتلاءم وتنظيم المدينة.

2.6 مبررات إقامة مشروع المدينة الصناعية شرق مدينة نابلس

يمكن تحديد المبررات المتعلقة بمشروع المدينة الصناعية في شرق المدينة على النحو التالي:

1) مبررات بيئية: حيث انه من السهل السيطرة على النواحي البيئية في المدينة الصناعية بالمقارنة مع المناطق الصناعية القائمة. سواء داخل أو خارج المناطق الصناعية كما إن تجمع هذه الصناعات يجعل من الممكن تطوير نظام صرف عالي الكفاءة والتقنية. ويقلل قدر الإمكان من الآثار السلبية على البيئة المحيطة.

2) مبررات تنظيمية: المدينة الصناعية فان ذلك يؤدي ومن دون أدنى شك إلى تطوير الوضع التنظيمي في المدينة وينعكس على البيئة والحفاظ على جمال المدينة. كذلك تساهم في حل مشاكل السير ومواقف السيارات وممكن أيضا أن تحد من أزمة السكن وارتفاع قيمة الإيجارات في حال تم تفريغ تلك المناطق الحالية. ومنحها تسهيلات الخروج وتوفير ما تحتاجه المنطقة من خدمات.

3) مبررات تطويرية: إن التنظيم والتخطيط الجيد. وتوفير كامل احتياجات المدينة من بنية تحتية وخدمات ومرافق وخدمات التسويق والتصدير والاستيراد وتوفير مراكز الدراسات والمعاهد والاستشارات الفنية والتدريب الإداري والفني كلها أمور تعتبر من أهم مقومات التطوير الصناعي. التي ستتوفر هناك. وسوف يكون لها اثر إيجابي في تطوير القطاع الصناعي في المدينة والذي سينعكس فيما بعد على إنعاش اقتصاد المدينة ورفع مستوى المعيشة فيها أيضا.

4) **مبررات اقتصادية:** من المفروض أن يوفر مشروع دراسة المدينة الصناعية الأرض بتكلفة اقل مما هي عليه في المنطقة الصناعية الحالية وبنسبة تقدر حوالي 25% للمتر المربع الواحد بالإضافة إلى توفير الكثير من فرص العمل في مجال إدارة المدينة الصناعية ومكاتب الخدمات والمرافق العامة. التي ستنشأ لخدمة الصناعات المختلفة وفي مجالات أخرى سواء في التدريب والتسويق والاستيراد والتصدير. هذا بالإضافة إلى فرص العمل التي سترتبط بالتطوير والبناء والإنشاء. من جهة أخرى فان المدينة الصناعية تعتبر عاملاً مهما لجذب رأس المال الفلسطيني واستقطابة في تنمية الاقتصاد الوطني بعد توفر فرص العمل والاستثمار للصناعات الوطنية المختلفة.

3.6 التقدير الأولي للاحتياجات الاستثمارية للمشروع

قسمت الاحتياجات الاستثمارية لمشروع المدينة الصناعية في شرق المدينة إلى ثلاثة أقسام هي.

1. البنية التحتية حتى راس المشروع.
2. البنية التحتية داخل المشروع .
3. المباني والمرافق ألمسانده.

1.3.6 البنية التحتية حتى رأس المشروع

حيث تشمل البنود التالية:

أ) إيصال الطرق الملائمة. إن الطرق الواصلة للمشروع من الشارع الرئيسي طرق ضيقة وبناءاً على مواصفات هيئة المدن الصناعية. فان عرض الطريق سوف يصبح بعرض (25) مترا. حسب ما تشير إليه أنظمة المرور المعتمدة. وهي أربعة مسالك على الأقل وان يكون عرض تلك المسالك المعبدة لا يقل عن (25) مترا بحيث يكون ملائماً لحركة سير المواطنين وحركة السير للمدينة الصناعية. هذا يتطلب تكلفة توسيع الشارع بشقيه استملاك الأراضي

اللازمة ومن تم شق وتعبيد وتجهيز الشارع. إن استملاك الأرض والتي تبعـد عـن الـشارع الرئيسي وحتى رأس المشروع تقدر بحوالي (5300) متراً. والتي يبلغ عرضها ثلاثة أمتار لا تتماشى ومتطلبات أنظمة المدن والمناطق الصناعية. مما يستدعي استملاك الأرض الواقعة على جانبي الطريق ليصبح (25) مترا. تحتوي على أربعة مسالك في كل اتجاه وتفصل بينهم جزيرة مناسبة مع وجود الأرصفة على جانبي الطريق. الأمر الذي سيزيد من قيمـة الأرض وجمـال المنطقة. إن هذا الاستملاك للأرض. ما من شك بأنه سيكون على حساب زيادة كلفة المشروع.

ب) إيصال خطوط المياه. يرتبط استهلاك المياه في المدن الصناعية على نـوع الـصناعة وطرق معالجة دوران المياه الناتجة عن التشغيل. وحسب دراسات الإدارة المدنية سـابقا فـان استهلاك المياه في تلك المدن يساوي نصف استهلاك كمية المياه في منطقة إسرائيلية مـشابهة حيث يقدر استهلاك مدينة صناعية إسرائيلية موجودة على قطعة ارض تبلغ مساحتها (1000) دونم. إلى (600000) م^{3}. بينما ولتميز تلك المدينة المنوي إنشاءها واحتواءها على المنـاطق السكنية والمتنزهات والمناطق الخضراء فان حاجتها السنوية من المياه تقدر بأن تـصل إلـى (400000) م^{3}. وكان من الممكن الحصول على جزء من المياه المطلوبة مـن خـط الميـاه الواصل لمستوطنة ألون موريه والمار بمحاذاة المنطقة. بحيث يزود المنطقة بمعدل (20)م^{3} في الساعة.بينما من الممكن توفير ما تبقى من احتياجات الماء بمد خط بقطر (6) إنـشات. مـن مصدر آخر يبعد عن الموقع مسافة تصل (9) كم.

ج) إيصال خطوط الكهرباء والاتصالات. إن قوة التيار الكهربائي المطلوبة. في مثـل تلـك المشاريع أيضا يعتمد على تحديد أنواع الصناعات. وتقدر احتياجات تلك المدينة الصناعية من الطاقة الكهربائية بحوالي (2MVA). والتي كان من الممكن الحصول عليها بمد خط كهربائي يتصـل مع شبكة كهرباء قرية سالم والقريب من المنطقة. هذا بـالإضافة إلى تزويـد المدينة الصناعية بخدمات الاتصال والهاتف والتي تصل إلى (120) خط في ذلك الوقت وعن طريـق أجهزة راديو لاسلكية توضع في الموقع. بحيث سيتوفر فـي المـشروع الغـرف والأجهـزة والهوائيات التي تتناسب والاحتياجات.

د) إيصال خطوط المجاري. أما بالنسبة لشبكة الصرف الصحي. فانه لا يوجد هناك في منطقة بيت دجن شبكة تصريف تصحي. وكان هناك خطة لبناء جهاز تطهير وتنقية مياه المجاري لمدينة نابلس والتي ستشمل المنطقة فيما بعد. إلا أن هذا المشروع يحتاج لعدة سنوات من التنفيذ ومما يسبب إعاقة لتلك المدينة الصناعية. لذلك لا بد من العمل على إيجاد نظام تصريف صحي وتنقية بديل. وذلك بتوفير جهاز تنقية لمعالجة المياه العادمة في المدينة الصناعية. وتقدر نسبة الاستغلال في المدن الصناعية بحوالي (30%). أي أن المياه التي يلزم تجميعها وتنقيتها تبلغ حوالي (280000) م^3 سنويا. وبمعدل (770) م^3 يومياً بناءاً على الدراسة والتي تبين كمية استهلاك المدينة الصناعية من المياه والتي تقدر بنحو (400000) م^3 في السنة وإن هذا الحجم من المياه يحتاج إلى مرحلتين من الأجهزة من أجل الحصول على الكمية الصالحة في الاستخدام وهي:

المرحلة الأولى: جهاز التنقية وكانت تقدر كلفته آنذاك حوالي (353) ألف دينار أردني.

المرحلة الثانية: جهاز التصفية والتوزيع لري الأرض حيث أنه بالامكان استخدام المياه المطهرة الناتجة عن عملية التنقية في ري قطعة ارض تبلغ مساحتها (285) دونما. ولمدة سنة كاملة مع توفر شبكة أنابيب لري المزروعات.

المرحلة الثالثة: تخزين المياه خلال فصل الشتاء حيث تحتاج العملية لبناء خزان مياه بسعة (72000) م^3 تكفي لحوالي (90) يوما. وهي فترة الشتاء وهذا الأمر يستدعي استملاك (20) دونماً لبناء هذا الخزان.

2.3.6 البنية التحتية داخل المشروع (المدينة الصناعية)

إن تكلفة تطوير البنية التحتية داخل المدينة الصناعية والمقامة على مساحة ارض تصل إلى (1000) دونم. حسب التقديرات تتراوح من (25–50) ألف دولار للدونم الواحد أي بمعدل (3705) ألف دولار. من أجل الحصول على المواصفات المطلوبة بعد تسوية الأرض من الانحدارات الموجودة فيها. هذا بالإضافة إلى سعر الأرض.

3.3.6 المباني والمرافق المساندة

وهي عبارة عن المرافق الأخرى للمدينة الصناعية مثل مباني الإدارة العامة والتـــي مـــن المقترح أن تتكون من ثلاثة طوابق تتراوح مساحة كـــل طـــابق (500)م^2. وهنـــاك المكاتـــب والقاعات ومكاتب خدمات التسويق والاستيراد والتصدير والتدريب الفني أحيانا. هذه المرافـــق المساندة سيتم بناؤها وتمويلها من خلال المستثمرون. أما المرافـــق المـــساندة الأخـــرى مثـــل المدارس والمساجد ورياض الأطفال والتي سوف تتبع لمنطقة سكن العاملين وستخصص لخدمة العاملين وأبنائهم في المدينة الصناعية وبأقساط طويلة المدى. ويمكن تمويل تلك المرافق مـــن خلال البنوك التجارية. ويعتمد حجم المرافق المساندة على حجم القوى العاملـــة فـــي المدينـــة الصناعية وتنظيم وتخطيط المنطقة وتشمل منطقة سكن العاملين.

أما التوصيات التي تبنتها الغرفة التجارية هي التأكيد على حاجة مدينة نابلس إلى المدينـــة الصناعي. بالإضافة إلى منح المشروع الصفة العامة لضمان عدم طغيان الأهداف المادية البحتة على الاعتبارات التنموية التطويرية للمدينة . وبناءا على ما جاء في هذا التقريـــر فانـــه مـــن الأفضل البحث عن موقع آخر تتحقق فيه المواصفات الفنية والهندسية العامة. مثل الانحـــدارات والمساحات الواسعة والمكشوفة والملائمة لإقامة المدينة الصناعية. والتـــي تقلـــل مـــن الكلفـــة الإجمالية للمشروع وطبعاً من الممكن إستملاكها لأملاك السلطة بعد إتمام عملية الشراء وبأسعار معقولة من أصحابها. ليتم تقديمها إما لحساب وأملاك الغرفة التجارية أو للبلدية أو الاثنين معـــاً ومن خلال تلك الدراسة الاقتصادية للمدينة الصناعية في قرية بيت دجن. تبين بان سعر المتـــر المربع الواحد الصناعي والتجاري يصل إلى حوالي (96) دولار أمريكي. مما يـــشكل عائقـــا وصعوبة كبيرة في جذب واستقطاب المستثمرين. وهذا بناءا على الدراسة المقدمـــة فـــي ذلـــك التاريخ. وذلك حسب التقديرات الدراسية لغرفة نابلس التجارية.

4.6 شركة تطوير مدينة نابلس الصناعية

في العام (1994)م. ومع دخول السلطة إلى ارض الوطن واستلام المجلس البلدي الحالي مهامه باشر في إعادة اعمار وتطوير المدينة. وما خلفه الاحتلال من الدمار خلال سنوات الاحتلال البغيض من العام (1967–1994)م. آخذا بعين الاعتبار البدء في بناء مشروع المدينة الصناعية حتى يتمكن من تطبيق أنظمة وقوانين البلديات. بإخراج المهن والحرف والصناعات التي تسبب بعض المشاكل البيئية والاجتماعية على السكان والمنطقة من مواقعها الحالية والمؤقتة. وإن سبب وجودها أيضاً يحد من نشاط بعض المعنيين بالتطور بسبب الظرف البيئية التي تتواجد فيها تلك الصناعات. وقد تم من أجل ذلك تشكيل لجنة فنية لمتابعة البنية التحتية الخارجية لمدينة نابلس الصناعية والتي كانت ممثلة بقطاعات مختلفة من أجهزة السلطة الفلسطينية والوزارات والدوائر المختصة التالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة الصناعة ووزارة الأشغال العامة ووزارة الإسكان ووزارة الحكم المحلي وسلطة البيئة وسلطة المياه وسلطة الطاقة وبكدار وبلدية نابلس والشركة البريطانية الاستشاري (مركز الاستشارات الهندسية). في 1998/6/7م. عقدت اللجنة الفنية لمتابعة البنية التحتية الخارجية لمدينة نابلس الصناعية اجتماعها الثاني والذي كان من مجريات نقاشة مشروع المدينة الصناعية. وان كل جهة من هذه الجهات الرسمية كان لها وجهة نظر خاصة في هذا الموضوع وموضحا ملاحظاته من حيث التوصيات والافتراضات والمواصفات والقدرات والشروط والإمكانيات وان" تفاصيل محضر الاجتماع مرفق بالملاحق من هذه الدراسة" في شهر آب من العام (1999)م. عقد الاجتماع الأول في بلدية نابلس موضحا الدراسة المالية للمشروع لإطلاق "شركة تطوير مدينة نابلس الصناعية" على قطعة الأرض التي كانت من ضمن المناطق المقترحة والواقعة شرق مفترق زعتره – القدس – نابلس – أريحا. وكانت المقدمة لهذه الدراسة تؤكد على فكرة تنفيذ مشروع مدينة نابلس الصناعية من خلال البحث عن المستثمر أو المطور الفلسطيني والذي يجب أن تتجاوز قيمة مساهمته في المشروع (51%) من قيمة هذا المشروع

والذي يتكفل أيضاً بالقيام بتطوير الموقع وبناء وتوفير المباني والمصانع القياسية الجاهزة الهناجر. بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات والمرافق التابعة لها والمساندة بهدف التجارة ومن تم جني العائدات المتوقع تحقيقها من المشروع. وإن هيئة المدن الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية من مهامها إنشاء البنية التحتية الخارجية للمدينة الصناعية. بينما يكون دور المطور هو القيام في كل ما يتعلق بالأعمال الإنشائية وكذلك التشغيلية. وقد اعتمدت هيئة المدن والمناطق الصناعية بدراستها لهذه المدينة الصناعية. على خبرة وتجارب الدول المحيطة والقريبة في هذا المجال بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة عن الأوضاع والظروف السائدة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والمنطقة بشكل عام. وقد تم اعتماد عملية تقييم المشروع ماليا واقتصاديا. على أساس صافي القيمة الحالية وعلى مدار (25) سنة في الفترة الواقعة ما بين (1999-2024)م. على أن تبدأ أعمال البناء والإنشاء في المدينة الصناعية على ثلاثة مراحل تبدأ المرحلة الأولى فيها في العام (2000)م.

وتحتاج كل مرحلة إلى (6) سنوات موزعة حسب مراحل التنفيذ المشروع بالدونم.

كما هي موضحة في الجدول رقم (6)

جدول رقم (6) مراحل تنفيذ المشروع بالدونم

المرحلة	الأراضي المكشوفة	عدد المصانع	المباني الإدارية والخدمات	النسبة المئوية
1	241	54	3	%50
2	118	26	1.5	%24
3	127	28	1.5	%26
المجموع	486	109	6	%100

المصدر / بلدية نابلس .

الجدول رقم (7) الجدول الزمني لمراحل الإنشاء

المرحلة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1	%50	%50				
2			%50	%50		
3					%50	%50

المصدر / بلدية نابلس

الجدول رقم (8) مساحة الأراضي المكشوفة بالدونم خلال مراحل التنفيذ

المرحلة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	1120	120					240
2			59	59			118
3					63	63	126
المجموع							484

المصدر / بلدية نابلس

الجدول رقم (9) مساحة المصانع القياسية (الهناجر) بالدونم

المرحلة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	26.948	26.948					53.896
2			13.187	13.187			26.374
3					14.202	14.202	28.404
المجموع							108.674

المصدر / بلدية نابلس.

الجدول رقم (10) تكلفة المشروع الإجمالية خلال فترة التنفيذ

البنـــــد	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع	%
تعويض الأراضي 1232 دونم	13.55							13.55	%28
1.البنية التحتية.		4.47	4.47					8.94	%19
2. البنية التحتية				2.20	2.19			4.39	%9
3.البنية التحتية						2.35	2.35	4.70	%10
هناغر ومرافق خدمات مشتركة		3.94	3.10	1.91	1.50	2.10	1.64	14.19	%29
الإدارة ، التشغيل والصيانة	0.05	0.34	0.37	0.39	0.40	0.42	0.43	2.40	%5
مجموع التكاليف	13.60	8.75	7.94	4.50	4.09	4.87	4.42	48.17	%100

المصدر / بلدية نابلس

أما عن عائدات و إيرادات المشروع فانه من المتوقع أن يبدأ تدفقها في بداية العام (2001)م. والعائدة من إيجارات الهناجر والمصانع والتي كانت تقدر بواقع (26 $ /م^2) وهناك عوائد إيجارات المناطق المكشوفة والمقدرة بواقع (8 $/م^2) هذا بالإضافة إلى الخدمات الأخرى

التابعة والمساندة للمشروع من كراجات ومطاعم وغيرها والجدول التالي رقم (11) يبن صافي الإيرادات والتي تبدأ بجني ثمارها في السنوات ما بعد السنة الرابعة بحيث يتمثل العجـز فـي السنوات السابقة.

الجدول رقم (11) صافي الإيرادات

السنة	التكاليف	الإيرادات	صافي الإيرادات
1999	13.60	0	−13.60
2000	8.75	0	−8.75
2001	7.93	1.79	−6.14
20002	4.50	3.75	−1.05
2003	4.10	4.33	0.23
2004	4.85	5.14	0.29
2005	4.42	6.09	1.67
2006	0.43	6.96	6.53
2007	0.43	6.69	6.53

المصدر/ بلدية نابلس

والخلاصة فان التقييم المالي والمدرج في ملاحق الدراسة يعطي انطباعا إيجابيا ومجديا من الناحية الاقتصادية والمالية للمشروع. وقد يشكل عامل استقطاب وجـذب للمـستثمرين هـذا بالإضافة إلى تحقيق الهدف الذي أنشأ منة اجله بتوفير فرص العمل والتي يبلغ تعـدادها إلـى (18800) فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر.منها (7500) فرصة عمل مباشرة (11300) غير مباشرة. هذا إضافة إلى (2500) فرصة عمل موجودة أصلاً سيتم نقلها إلى هنـاك. أمـا التقييم المالي فانه أيضا يعكـس واقعا إيجابيا له أثره الإيجابي على اقتصاد المنطقة والمجتمـع

من حيث توفير فرص العمل والتشغيل. وعلى كافة مستويات المشروع. من مراحل التنفيذ والإنشاء. وحتى فرص التشغيل بعد تنفيذ وإتمام المشروع. ومنها أيضا فرص التوظيف للمتعهدين والمقاولين والموردين. ولقدرات ومهارات ومؤهلات علمية مختلفة. وهذا يعني زيادة الخبرة نتيجة تعدد الفرص والوظائف منذ بداية وحتى نهاية المشروع. وهذا الأمر يقلل من تخفيض حجم المخاطرة في الاستثمار والذي يتسبب في تنشيط وتسهيل الدورة الاقتصادية. إن هذا الانتعاش الاقتصادي والذي يعمل على زيادة فرص العمل تنعكس إيجابيا على أسر العاملين في المدينة الصناعية من رفع مستوى معيشتهم. لذلك نرى بأن المدينة الصناعية سوف يستفيد منها عدة فئات في المجتمع. ومن هذه الفئات العاطلين عن العمل حيث ستعمل على تخفيض نسبة البطالة. وهناك قطاع الصناعة والأعمال المحلية بشكل عام. من خلال معدل الدوران الاقتصادي. أيضا أصحاب الأراضي والعقارات حيث يكون لها أثر كبير في رفع قيمة الأراضي والعقارات المحيطة بالمنطقة وهناك التجار والسكان وأصحاب وسائط النقل العام سيكون لهم المنفعة من هذا التطور والتقدم الذي سيطرأ في محيط المنطقة. والتي من شانها أن تقلل من مصادر الإزعاج على المجتمع أيضاً.

5.6 معوقات ومحددات إقامة المدن والمناطق الصناعية

إن هناك العديد من المعوقات والمحددات لإقامة وإنشاء المدن والمناطق الصناعية والتي هي سبب في العديد من المشاكل سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو حتى اقتصادية. وأيضا أثرها على التعليم المهني والصناعي بشكل خاص. ومن أجل تجاوز تلك المشاكل لابد من الإشارة وإلقاء الضوء على تلك المعوقات والمحددات التي تشكل مصدر تدمير وهلاك للاقتصاد الفلسطيني وتعرقل مسيرته وتقدمه. هذا بالإضافة للآثار السلبية التي ستؤثر على سلامة الفرد من خلال فرض القيود على حركة العاملين للوصول إلى المناطق الخاصة بتواجد تلك التجمعات الصناعية ومن أهمها:

1. الاحتلال. الذي يسعى جاهدا لتحطيم وتدمير البنية التحية للاقتصاد الوطني الفلسطيني بأساليبه وطرقه المختلفة. حيث دمر بآلته العسكرية البنية التحتية وما فوقها وبالأخص بعض الورش والمصانع التي يقتات منها مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني.

2. تقسيم مناطق السلطة بناءا على اتفاقية مبادئ السلام التي تم التوقيع عليها في أوسلو عام 1992 م. إلى مناطق نفوذ تسمى (ا، ب، ج). حيث تتفاوت السيادة والسيطرة على تلك المناطق. مما يعيق ويؤخر عملية التقدم في إقامة تلك المناطق. وعدم وجود معابر أخرى سوى المعابر التي يفرض الاحتلال سيطرته عليها.

3. ضعف التواصل والتنسيق بين مؤسسات التخطيط الفلسطينية والإسرائيلية بسبب الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة في ظل الانتفاضة وسياسة السيطرة والغطرسة للحكومات الإسرائيلية والأحزاب المتعاقبة على استلام سدة الحكم.

4. السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي والتي تمتاز بالجودة العالية من قبل الاحتلال سواء في استخدامها للتدريبات العسكرية أو لإقامة المستوطنات عليها بالإضافة إلى مصادرة مناطق أخرى محيطة لدوافع أمنية.

5. مرور الحكومات الإسرائيلية والأحزاب الحاكمة بتقلبات في الحكم والسلطة وتحديد الحزب الحاكم. لسياسات مختلفة في إدارة المناطق مرهونة بالظروف السياسية التي تؤثر على التوسع في استخدام الأرض.

6. صعوبة التنسيق الأمني مع السلطات الإسرائيلية. من أجل الحصول على إقامة للمستثمرين مما يسبب في نزوح وهروب بعض المستثمرين بسبب فرض القيود والمضايقات العديدة على حركتهم وتنقلهم أحيانا. سواء كان على المستوى الشخصي أو المادي مما يؤدي أيضا لإعاقة عمليات الاستيراد والتصدير وكذلك صعوبة إقناعهم بعملية الاستثمار.

7. الجمارك والضرائب الباهظة. التي يفرضها الاحتلال لتحقيق نصيبا له منها. مما يسبب زيادة كلفة التشغيل. فنلاحظ بأن الاستيراد لا يخضع بشكل مطلق للحماية. بينما نرى القيود الصارمة على التسويق. والتصدير للخارج.

8. أما العمليات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية والحروب، والإجــراءات التعــسفية التــي تمارس ضد شعبنا فان أثرها على المناطق الصناعية يكون باتجاهين.

* إما بشكل مباشر. وذلك بضرب البنية التحتية للمناطق الصناعية وتــدميرها والعبــث فــي محتوياتها وإتلافها.

* أو غير مباشر. وذلك بضرب الاقتصاد من خلال تعطيل حركة الإنتاج ووضع العراقيل أمام تقدمه. بإعاقة وصول العاملين إلى أماكن عملهم أو القيود الغير مبرره لــدخول وخــروج المواد الخام أو المنتجات وفرض الحصول على تصاريح من اجل التنقل بين المدن لتجاوز الحواجز العسكرية

9. ساهم الاحتلال بعرقلة بعض أمور تحويل ملكية شراء الأرض عنــد اعتبــاره بــان تلــك الأراضي تعود في ملكيتها إلى أملاك الغائبين.

10. كذلك الحصول على الطاقة الكهربائية وتوصيلها والتي ســوف يكــون مــصدرها مــن المستوطنات القريبة مما يعزز ويكرس وجود مثل تلك البؤر الاستيطانية رغم عدم تــوفر الطاقة الكهربائية الكافي في المستوطنة القريبة ارائيل (خاص بالمدينة الصناعية بالقرب من مفرق زعتره) فكان التوجه في البحث عن البديل وهو التزويد من بيسان مما يعني زيــادة الكلفة.

11. عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة لإقامة المباني والبنية التحتية مما يزيد مــن الفتــرة الزمنية لعملية التطور والبناء وعدم توفر مصادر الدعم والتمويل بسبب عدم التزام الجهات المانحة بالتزاماتها المادية تجاه المشروع لدواعي الانتفاضة والأمن.

12. هناك معوقات أخرى ومنها عدم وصول البضاعة بشكل متكامل. وتحديدا للمصانع التــي يجب أن تصل كامل معداتها وأدواتها مع بعضها وبنفس الوقت بسبب إغلاق الطرق بــين المدن أحياناً.

13. عدم توفر حماية كافية للمنتج الفلسطيني ومنحة الأولوية في حالـــة العطـــاءات وإغـــراق الأسواق بسلعة أخرى متعددة المصادر وبأسعار تنافسية. بدون أية رقابة ولعدم منح المنتج الفلسطيني فرصة للانسجام والاتفاقيات المبرمة من أجل السلام أو كدول مانحة.

14. الاحتلال الذي عاد ليفرض نفوذه بالقوة العسكرية بقوة السلاح ذات التكنولوجيا التي تعتبر الأولى في العالم من الدبابات إلى الطائرات المتنوعة. وذلك في الاجتياح الذي حصل فـــي شهر نيسان من العام (2002)م. مستهدفا ما تحت الأرض وما فوقها للقضاء على الاقتصاد الفلسطيني والإنسان الفلسطيني على كافة أجناسه وأعماره.

15. إن أراضي قرى منطقة بيتا، اوصرين، قبلان والممثلة ملكيتها من حيث المـــساحة علـــى التوالي (90% ، 3% ، 7%) خالية من سندات تسجيل في دائرة تسجيل الأراضي (الطابو) وإنما هي ملكية لحيازات شخصية. لكن يحترم الكل حصص وحقوق الآخرين. من جـــوار أو مرافقين في الأرض دون أية مشاكل.

16. كلفة الإنتاج العالية للمنتج. سواء كان في اجر العاملين أو النقل والتوصيل وفي الموعـــد المحدد. وأحياناً التسبب في تلفها حيث تصل نسبة التلف أثناء النقل إلى (5 %) أو تـــأخر المواد الخام في الموانئ. ودفع رسوم التفتيش الأمني. وكذلك صغر حجم السوق المحلـــي وزيادة المنافسة.

17. وعي المواطن وعدم تقديره لقيمة تلك المشاريع على المدى البعيد وإظهاره مشاعر عـــدم الرغبة بأساليب مختلفة في إقامة مثل تلك المشاريع على أراضيهم حيـــث يـــشعرهم ذلـــك بالحرمان من أراضيهم التي هي بالنسبة لهم تعني الشيء الكثير ولأن بعضهم قـــد ورثهـــا أصلا أباً عن جد.

18. وجود المشاعية الكبيرة في قطع الأرض المنوي إقامة المشروع عليها والتي كانت تقـــدر بحوالي (150) قطعة. وتتراوح مساحة كل قطعة من (1– 50) دونماً.

19. مطالبة بعض المالكين بأسعار عالية في قيمة أراضيهم. وبسبب المضايقات وتدخل جهات مختلفة لعرقلة المشروع مما استدعى البلدية لاستملاك الأرض حسب القـــوانين والأنظمـــة

المعمول بها في الأردن. وقامت البلدية بتشكيل لجنة تخمين ممثلة بأكثر من دائرة رسمية لتخمين وتقدير سعر الأرض والزرع آخذة بعين الاعتبار أكبر قيمة تقديرية في التخمين.

20. وهناك بعض الأمور الفنية. ومنها نسبة الانحدار العالية في الأرض وإن الملكية أصبحت مكلفة بسبب كلفة جرفها وتسويتها .

21. وجود شارع عابر السامرة والقريب من الأرض بحيث يفترض البعد عن طرفيه بمعدل (300)م. مما يسبب في اقتطاع جزء كبير من مساحة الأرض. بسبب الأنظمة الجائرة.

22. مسح الأرض وفرزها وتسويتها بشكل دقيق حسب ملكيتها باستخدام تقنية عالية في عملية المسح من خلال مساحين متخصصين وقانونيين. زاد من كلفة المشروع الذي لم يكن أصلاً من ضمن الدراسة والتي تحملت نفقاتها السلطة.

23. تعدد الجهات المانحة لرخص المهن. مما يستدعي أن تأخذ الجهة المعنية بالترخيص موافقتها من أكثر من جهة رسمية. مع عدم وجود جهة تشرف على الصناعة. وتوفر المواصفات التامة التي تخدم المستهلك. وكذلك خضوع تراخيص البناء واستيراد المعدات والآلات إلى السلطة الإسرائيلية التي يكون من الصعب الحصول عليها أحيانا أو التكاليف الباهظة التي تفرض على الاستيراد.

24. يضطر المصنع أحياناً من أجل الاستمرار في عملية الإنتاج أن ينزل دون المستوى المطلوب للسلعة لتتناسب مع مستوى الدخل والظروف الاقتصادية.

25. تعاني بعض المصانع من دفع ضريبة المسقفات التي هي عبارة عن منشأة مستهلكة ومستخدمة بشكل خاص وأحادية الاستخدام .

26. إن الكثير من المصانع أصبحت تتعامل الآن بعقود باطنية وأصبحت غير منتجة وإنما هي معارض لشركات ومصانع أخرى.

27. القيود المفروضة على استخدام المياه و حظر حفر آبار جديدة. وعندما يكون محظورا إقامة صناعة جديدة في البلدان والمدن أو بقربها. ويكون حفر الآبار مقيدا في غيرها من الأماكن يصبح الافتقار إلى المياه عائقا أمام الصناعة الجديدة.

28. التميز العنصري الذي يمتد إلى الحياة الاجتماعية وإلى النشاط الاقتصادي. فلا عجب في أن نجد النشاطات الزراعية والصناعية التي يقوم بها المستوطنون تحظى بدعم الحكومة حيث يحق لهؤلاء المستوطنين الانتفاع من مياه الري على نحو مكثف و دون قيد أو شرط

29. شق الطرق الالتفافية واختراقها للأراضي الزراعية وإقامة المستعمرات مما يقلل من مساحات الأراضي التي من الممكن أن تخدم القطاع الصناعي.

30. وجود بعض المستوطنات الصناعية وخاصة مستوطنة شيلو غرب شمال نابلس وكذلك ألون موريه شرق المدينة ومستوطنة بركان وآرآئيل جنوب مدينة نابلس والتي تعتبر العمود الفقري لبعض الصناعات المتقدمة و كذلك الصناعات الأخرى مثل المبيدات الحشرية وغيرها التي تؤثر على البيئة وكذلك الأسمدة الكيماوية حيث تم نقل هذه المصانع من داخل الخط الأخضر.[1]

إن هذه الدراسة تتفق والنتائج التي حصل عليها (أبو الشكر وصالح علاونه،1991م) مؤكدين على النتائج التالية. إن نسبة المشاكل التي تواجه الحصول على المواد الخام وصلت إلى (88.2%). وان نسبة المشاكل المتعلقة بالتسويق وصلت إلى (88.6%) بسبب سياسة الإغلاق والحصار الهادف للقضاء على اقتصاد مدينة نابلس. إن هذه النسب لتؤكد أيضاً على أن مدينة نابلس تحتل أكبر تجمع صناعي في منطقة شمال فلسطين. وان القيود والوسائل المتبعة في ضرب النشاط الاقتصادي والقطاع الصناعي تحديدا الذي يستهدف تلك المدينة المتميزة. فلم يسلم من جراء ذلك لا الطير ولا الشجر لا الإنسان ولا حتى الحجر. من هذا الاحتلال البربري والبغيظ الذي لا يرحم ولا يعترف لا بالأعراف المحلية ولا حتى بالقوانين الدولية. إن إمكانية تجاوز تلك المعوقات أو حتى بعضها أحيانا قد يكون من الصعب في ظل عدم التوازن السياسي والعسكري ولأن منها ما هو من صنع البشر مثل الانقلابات السياسية داخل الدول والحروب ومراكز القوى المؤثرة مثل الاحتلال الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني خاصة ومنها ما هو بعلم الغيب مثل الكوارث الطبيعية والهزات والزلازل والفيضانات

---

[1] - شؤون تنموية، الصناعة في فلسطين، مج 2، ع4، فلسطين: القدس، الملتقى الفكري العربي، (1992).

والبراكين. وتعتبر المعوقات من القضايا السلبية لعدم معرفتها مسبقا واخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع فيها. حيث يستدعي الأمر جانبا من المرونة في عملية التخطيط لتجنب مخاطرها قدر المستطاع أما المحددات فإنها تمتاز بالجانب الإيجابي لأنها معروفة سلفا ومقدور السيطرة عليها والتعامل معها. إن وجود المعوقات أو المحددات أو بعضها تعمل على تقويض وتأخير عملية التقدم الصناعي. وقد تخلق أزمات اقتصادية أو اجتماعية وقد تترك أيضا أثراً بيئيا سلبيا على المناطق المحيطة. لذلك آمل ومن خلال تلك الدراسة أن أكون قد وفقت بتحديد أبعاد المشاكل الناجمة عن وجود بعض ألمهن والصناعات والحرف من محيط المناطق السكنية أو من بين التجمعات السكنية والعمل فيما بعد على وضع وتحديد مواصفات المدن والمناطق الصناعية بناءا على الأطر والمواصفات والقواعد الصحيحة المتبعة. لإقامة مثل تلك المدن والمناطق الصناعية واستيعاب تلك المهن المنتشرة هنا وهناك فيما بعد في هذه المناطق والمدن الصناعية. وتحديد مدى انعكاساتها الإيجابية على المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية أو البيئية أو حتى الاقتصادية وكذلك التعليمية.

إن الجهة الممولة لمشروع المدينة الصناعية هي الحكومة الألمانية والأمريكية والتي تشكر على هذا الدعم السخي. اضطرت لترك المنطقة في ظل ظروف الانتفاضة المباركة مما سبب في توقف المشروع والعمل فيه منذ ذلك الوقت. وتأخر القيام به علماً بأنه كان من المفترض البدء في هذا المشروع في نهاية العام (2000)م. وطبعاً فان ما كانت تريد إنجازه هو عمل البنية التحتية للمدينة الصناعية. بناءا على الدراسة الموجودة لتلك المدينة الصناعية.

كما يستنتج المتتبع للسياسة الاقتصادية التي طبقتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية خلال احتلالها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية في العام (1967)م. أن عمدت إلى إضعاف البنية الصناعية في الضفة الغربية ووضعت العراقيل والقيود أمام تطورها وأمام حدوث أية تنمية صناعية حقيقية فيها. فكانت لا تسمح بمنح التراخيص لإنشاء صناعات جديدة. كذلك عدم السماح بالتوسعة أو زيادة القدرة الإنتاجية لها مثل شركات الكهرباء العربية بالإضافة إلى

الإجراءات الإدارية المعقدة للحصول على رخص إقامة مصانع جديدة. وقد عملت أيضاً على تقويض الصناعة وعدم التطوير واستنزافها لرأس المال الفلسطيني وذلك عند الموافقة على منح رخص لإقامة مصانع مشابهة. فكانت تمنح التراخيص لأكثر من جهة وباتجاه واحد فقط مما يزيد من المنافسة على نفس نوعية السلعة المنتجة. كذلك كانت تمنع أو تفرض قيودا صارمة على استيراد ما يلزم من ماكينات وآلات مما يضطر المستثمر الفلسطيني في الغالب إلى شراء الآلات المستخدمة من إسرائيل والتي قد لا تعمل وبنفس الجودة والكفاءة المطلوبة وبمعنى آخر هو الحد من التطور وعدم القدرة على منافسة المنتجات الإسرائيلية الصنع بالإضافة إلى التخلص من ما يعيق إنتاجهم.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1.7 النتائج

إن من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هو أن معاناة اغلب أصحاب المنشآت الصناعية كان بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني عموما ومدينة نابلس على وجه الخصوص. هذه الظروف الصعبة والقاسية ترتب عليها العديد من القضايا السلبية . فكان الاحتلال والإغلاق والحصار ومنع التجول والتدمير والحرمان من الأمور التي سببت المعاناة الكبيرة للمجتمع بصفة عامة والى أصحاب المنشآت الصناعية بصفة خاصة وقد كان نصيب تلك المدينة أكثر من غيرها من المدن الأخرى لأسباب معلومة يهدف الاحتلال من ورائها تدمير كامل البنية التحتية لتلك المدينة التي عرفت بنشاطها الاقتصادي المتميز فاستخدمت كافة الأساليب المحرمة والممنوعة لطمس معالمها التاريخية والأثرية. حتى أن سياسة العزل والفصل التي اتبعت كانت تؤكد ذلك. حيث أصبح من الصعب على العمال وأصحاب المصانع وغيرها من الوصول إلى أماكن عملهم أو القدرة على إدخال المواد الخام أو حتى إخراج المواد المنتجة أو تسويقها مما ترتب عليه العديد من الأضرار والمخاسر بسبب تلك الحواجز الطيارة والمتنقلة من جهة إلى أخرى والتي في الغالب ما تكون مقصودة من اجل تأخير وصول تلك المنتجات في موعدها مما يتسبب في زيادة نسبة الخسارة والتي نتج عنها فيما بعد إغلاق جزئي أو كامل لبعض تلك المنشئات حيث أغلقت أبوابها ليصبح العمال فيها تائهون في البحث عن لقمة عيشهم ورزق عائلاتهم. بينما أصبح البعض من أصحابها إما مستوردا أو تاجرا لتلك البضائع المستوردة. كما وان وجود بعض المستوطنات الإسرائيلية ذات الوظائف المختلفة في المناطق الفلسطينية وخاصة الصناعية منها والتي كان لها آثارا سلبية على البيئة وعلى الاقتصاد الفلسطيني هذا بالإضافة إلى سلب المواطن الفلسطيني لأرضه التي من الممكن أن تشكل مصادر دخل مختلفة أو لاستخدامها في المشاريع الصناعية وغيرها. فكان

الحرمان من الأرض وكذلك استقطاب أصحاب المهن والخبرات العملية للعمل داخل تلك البؤر الاستيطانية مما اضعف النمو في القطاع الصناعي. حتى أخيرا حرم ذلك العامل الماهر من لقمة عيشه بعد أن منع من العمل داخل تلك المستوطنات لادعاءات أمنية. ولقد خلفت هذه القضية وراءها زيادة كبيرة في نسبة البطالة. وقد ساهمت أيضا السلطات الإسرائيلية بزيادة تلك النسبة عندما ساهمت في العمل على تشجيع الاستيراد. حيث أن كافة المعابر ما زالت تسيطر عليها تلك السلطات وتعود عليها بالمنفعة الكبيرة من الجمارك والضرائب والعوائد الأخرى التي تتم من الباطن. وان السلطة الإسرائيلية أيضا تساهم بدخول تلك السلع والبضائع دون معوق إلى داخل الأراضي الفلسطينية بينما تعطل وتمنع تنقل البضائع والصناعات المحلية من التنقل وطبعا هذا سبب في استنزاف للثروات والإمكانات المادية وكما يساهم أيضا في زيادة نسبة البطالة. حيث اعتبرت مشكلة فوضى الاستيراد تلك من ابرز واهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وقد كان لعودة بعض المهن إلى داخل التجمعات السكنية نتيجة للظروف الراهنة أثر سلبي على البيئة والمجتمع بعد أن كانت خارج تلك المناطق. ومن النتائج المهمة أيضا هو استنزاف سلطات الاحتلال للأراضي الفلسطينية من أجل شق الطرق للمستوطنات والتي من الممكن أن يقام عليها المناطق الصناعية النموذجية.

لذلك أرى ومن وجهة نظري كباحث. بان يكون من أولويات تفكير المسؤولين هو وضع استراتيجية تحظى بتوفير فرص عمل تستوعب هذا الكم الهائل من العاطلين عن العمل من خلال توفر برامج عمل مختلفة تعمل على تخفيف المعاناة على شعبنا لحين تجاوز هذه المرحلة وان هذا الأمر يحتاج إلى نظرة ثاقبة من قبل المسؤولين لكبح جماح تلك الفوضى حتى نساهم في حماية المواطن والاقتصاد من هذا الاستنزاف الحاصل. ومن اجل التخفيف من مخاطر الاستيراد لا بد من توعية المواطن أولا. توفير الحماية للصناعات والمنتجات المحلية والوطنية بإتباع الطرق والقوانين الخاصة بعملية الاستيراد والحماية للمنتج المحلي وتعزيز قيمة المنتج المحلي برفع الجودة وملاءمتها لأذواق ورغبات وقدرات المستهلك الفلسطيني. وقد تسببت بعض المنتجات المستوردة في بعض المشاكل الصحية والإزعاج. كذلك توفير برامج التدريب

والتطوير في المؤسسات التعليمية للمساعدة في تدريب وتأهيل الطلبة وبعض العاملين ورفع ثقافتهم المهنية والفنية وخاصة في القطاع الصناعي والحرفي. وكذلك توفير برامج الدعم والتنمية المشروطة لدعم أصحاب تلك المهن والحرف المختلفة حتى يكون هناك القدرة على استقطاب بعض العاطلين عن العمل حتى نساهم في تحريك العجلة الاقتصادية. وقد يكون هناك دورا آخر للمستثمرين في حال توفرت القدرة على استقطابهم وتوفر المناخ الاستثماري لديهم حتى يساهموا في ثبات المواطن عندما يتم دعم قطاع الحرف والصناعات المختلفة.

من المشاكل التي يعاني منها المستثمرون هي العقبات الإدارية في منح رخص المهن لأصحاب المنشئات وتعدد الجهات التي تساهم في منح تلك الرخص وأحيانا الازدواجية فيها وعدم توفرها في مركز واحد حتى يقلل من تلك المعاناة.

2.7 التوصيات

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة وفي ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة التأكيد على نقل كافة الحرف والصناعات التي تتسبب في الأضرار المباشرة وغير المباشرة خارج حدود التجمعات السكنية وضمن حدود المنطقة الصناعية. وان تعمل الجهات الرسمية والمسئولة على توفير كافة متطلبات تلك المناطق أو المدن الصناعية.
2. استخدام الأراضي حسب تصنيف الاستخدام. وان لا يكون على حساب الاستخدامات الأخرى حفاظا على حقوق الأجيال القادمة وذلك من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين الصارمة.
3. توفير المساحات والمواقع الخاصة بالمهن المختلفة على اختلاف أنواعها الثقيلة والمتوسطة والخفيفة.
4. تقديم المساعدات والبرامج التشجيعية والإعفاءات الضريبية التي تمنحها السلطة من اجل دفع أصحاب الصناعات في تجمعاتهم الحالية لتركها والتوجه للمنطقة الصناعية الجديدة.

5. دعم أصحاب المهن بتوفير كافة الخدمات وتهيئة الظروف المساعدة لتشجيع عملية الانتقال إلى المناطق الصناعية بدافع الرغبة الذاتية والتحضير لذلك بأسلوب غير أسلوب المفاجـأة وتوفير ما يلزم من الخدمات الأخرى والمساندة مثل السكن والمدارس والمساجد وهكذا.
6. العمل على توفير برامج خاصة لاستقطاب المستثمرين. باستخدام وسائل الدعاية والإعلان المختلفة. وتشجيع عمل المعارض في الخارج. لطرح المنتجات والأفكار أمام المستثمرين في الخارج.
7. تأكيد وجود المرافق الخاصة بالمناطق الصناعية لخدمة العاملين والزائرين للمنطقة مثل المطاعم والبنوك والمواقف والمرافق الأخرى.
8. عمل صالات العرض التي تمتاز بالمواصفات التي تخدم الصناعات الإنتاجية المتنوعة. من اجل عرضها وتسويقها.

9. مراعاة وجود بنية تحتية تخدم المنطقة في حال توسعها وامتدادها مستقبلا حتى تحافظ على الاستدامة والتنمية.
10. تدرج تنوع المهن حسب درجة تأثيرها البيئي أو الحد من مخاطرها في حال قربها من المناطق المأهولة بالسكان ومراعاة الحفاظ على تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بحماية البيئة.
11. ربط بعض الصناعات بنوع الاستخدام للأرض. تحديدا ربط بعض المناطق الصناعية بالصناعات والمنتجات الزراعية.
12. من اجل تخفيف كلفة الإنتاج لا بد من ربط بعض المهن ذات التواصل بالقرب من بعضها البعض. خاصة في توفير المواد الخام وعملية التوزيع بالإضافة إلى مراعاة الاحتياجات الإدارية و المهنية.
13. العمل على تخفيف وتخفيض تكاليف الإنشاء للمباني باستخدام نمطا موحدا في البناء وخاصة للمهن المتشابهة ما لم يكن هناك حاجة للتغيير مع تحديد الارتفاعات.

14. أن يكون موقع المنطقة الصناعية بالقرب من مركز الخدمات وخاصة البنية التحتية والمرافق من مياه وكهرباء وشبكة الصرف الصحي ومراكز الإسعاف والأمن والإطفاء بالإضافة للقرب من الطرقات الرئيسة.

15. التأكيد على البعد المكاني وتناسبه مع حجم السلعة ونوعها لسهولة توفير الخدمات وعمليات النقل والبيع والشراء.

16. دراسة وتحديد نوع الاستخدام للأرض ومراعاته للجوانب الطبوغرافية والجيولوجية التي لها الأثر الكبير في تحديد نوع التربة وميلان الأرض وانزلاقات التربة بالإضافة إلى مدى تأثر المنطقة بالهزات والزلازل والكوارث الطبيعية.

17. وجود المكاتب الإدارية والفنية حتى يكون لها اتصال مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات للاستفادة من الدراسات والاستشارات والخبرات ونقلها للمعنيين في المناطق الصناعية.

18. وجود التشريعات والأنظمة والقوانين بالإضافة إلى منح صلاحيات تطبيق تلك الأنظمة من قبل الجهة المسئولة. وتطبيق الرقابة على المصانع للتأكد من التزاماتها بتطبيق كافة شروط السلامة ومراعاتها لسلامة البيئة.

19. عمل مصدات شجرية في محيط المناطق الصناعية للحماية من التلوث وكذلك تنقية الهواء وتجميل المنطقة والتقليل من الضوضاء من خلال زراعة المناطق المحيطة باستخدام نوعية معينة من الأشجار تزرع في المناطق الصناعية وبطريق خاصة.

20. دعم وتعزيز التعليم الصناعي كما ونوعا باستخدام الوسائل والأساليب والطرق المختلفة من مناهج ومدربين واستخدام التقنية الحديثة والبرامج التدريبية للمدربين. ومراعاة تطبيق معايير خاصة بنوعية الطلبة المعنيين بهذا النوع من التعليم.

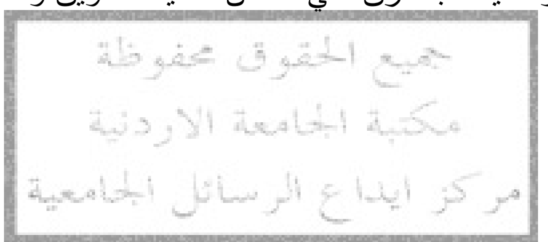
21. دعوة أصحاب الورش والمصانع إلى استقطاب وتشغيل طلبة المدارس والمعاهد الصناعية الخريجين في صفوف العمل والعمل على دعمهم وتطويرهم.

21. تعزيز العلاقة والتعاون بين المسؤولين في الدوائر والجهات المعنية الأخرى التي تساهم في عملية التخطيط والتأكيد على دور المخطط من أجل إبراز المناطق الصناعية بكافة مقوماتها.

22. ضبط عملية الاستيراد وحماية المنتجات المحلية من خلال برامج التوعية والمشاركة الجماهيرية. حفاظا على الاقتصاد القومي الفلسطيني الذي تستنزفه عملية الاستيراد.

23. تشجيع المستهلك على استهلاك الصناعات والمنتجات المحلية والوطنية بالطرق والوسائل المختلفة وتوضيح ما يترتب على هذا الاستهلاك من دعم لاقتصادنا الفلسطيني وزيادة فرص العمل والتشغيل.

24. ضبط الأسعار وتحديدها بالطرق التي تضمن عملية التسويق وتحفظ سلامة الفرد.



المصادر والمراجع

أ) المصادر والمراجع العربية :

1) أبو الشكر، وآخرون: **التصنيع في الضفة الغربية،مركز التوثيق والمخطوطات والنشر**، فلسطين: نابلس، جامعة النجاح الوطنية 1991.

2) أبو عيانه، فتحي محمد: **جغرافية المعادن والصناعة**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1988.

3) الآغا، نبيل خالد: **حدائق فلسطين دراسات ومشاهدات، الطبعة الأولى**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

5) بحيري، صلاح الدين: **قراءات في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية**، دار الفكر، دمشق.د.ت

6) بحيري، صلاح الدين: **قراءات في التخطيط الصناعي**، القاهره: دار الفكر المعاصر، 1994

7) التنير، سمير: **تصميم أولي للمجمع الصناعي**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1978.

8) التنير، سمير: **تنظيم وتطوير المشروع الصناعي**، بيروت: معهد الإنماء العربي 1978.

9) التوني، سيد محمد: **مجلة البناء في تخطيط المناطق الصناعية**، ع67 المملكة العربية السعودية: الرياض، 1992.

10) جامعة النجاح الوطنية **الكتاب التوثيقي(1977–2002) اليوبيل الفضي**، فلسطين: نابلس 2002.

11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **مسح مراقبة اتجاه أصحاب/ مدراء المنشئات الاقتصادية بشان الأوضاع الاقتصادية** فلسطين: رام الله، كانون ثاني 2004.

12) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **مسح مراقبة اتجاهات المجتمع الفلسطيني بشان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادي**ة فلسطين: رام الله، كانون أول 2003.

13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **حوار منتجي ومستخدمي البيانات، ورشة عمل، سلسلة المسوحات الاقتصادية**، فلسطين: رام الله، 2002.

14) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول–كانون أول)**، فلسطين: رام الله ، 2003 .

15) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **المسح الصناعي، سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية**، فلسطين: رام الله، 1998.

16) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **دليل التجمعات السكنية**، محافظة نابلس، المجلد السادس، فلسطين: رام الله، 2000.

17) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: **تقرير المنشئات، النتائج النهائية**، فلسطين: رام الله، كانون أول 1998.

18) الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، الطبعة الرابعة،الجزء الخامس، بيروت: دار الطليعة، 1988.

19) دوماني، بشاره: **إعادة اكتشاف فلسطين أهالي جبل نابلس(1700– 1900)** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1988.

20) الذيب، محمد محمود إبراهيم: **المستعمرات الصناعية تخطيطا وإنشاءً، دراسة تطبيقية**، ط1 مكتبة الانجلو المصرية، 1973.

21) السماك، محمد أزهر وآخرون: **أسس جغرافية الصناعة وتطبيقها**، جامعة الموصل 1987.

22) **شؤون تنموية، الصناعة في فلسطين**،مج2، ع4، الملتقى الفكري العربي، القدس، **(1992)** .

23) صالح، حسن عبد القادر: **مدخل إلى الجغرافية الصناعية**، د.ن 1985.

24) عبد الله، محمد: **التخطيط الصناعي**، الهيئة المصرية العامة للكتب 1973.

25) عبد القادر،عبد الرحيم محمود حسن: **توزيع وتخطيط المنشئات الصناعية في مدن محافظات شمال الضفة الفلسطينية** (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية فلسطين: نابلس. 2003.

26) عبد الهادي، إياد : **محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم** (رسالة ماجستير غير منشورة) فلسطين: نابلس، جامعة النجاح الوطنية. 1999.

27) عتريسي، نايف محمود: **قواعد تخطيط المدن**، بيروت: دار الراتب الجامعية، 1984

28) عثمان، محمد غنيم: **مقدمة التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى، عمان 1999.

29) عليش، محمد ماهر: **العلاقات الإنسانية في الصناعة**، القاهره: مكتبة عين شمس، د.ت

30) عمر، حسين: **المنشأة والصناعة والتوازن الاقتصادي**، القاهره: مكتبة القاهره الحديثة،1964

31) عوض، عادل رفقي: **إدارة التلوث الصناعي**، ط1، عمان: دار الشروق، 1996.

32) غانم، مصطفى عثمان : **الصناعة في محافظة جنين** (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية، فلسطين: نابلس.1997.

23) كامل، مختار محمد: **البيئة وعوامل التلوث وطرق إنقاذ البشرية**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1997

24) كلبونه، عبد الله صالح: **تاريخ مدينة**، فلسطين: **نابلس.** 1992.

25) كون، أنطوني: **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995.

26) كير،كلارك وآخرون: **الصناعة وأثرها في المجتمعات والأفراد**، المكتبة الأهلية، بيروت 1962.

27) مايو، التون: **المشاكل الإنسانية للمدينة الصناعية** القاهره: دار الفكر العربي، 1965.

29) المشوفي، حمد سليمان: **هيكل الصناعة الإسرائيلية النظرية والتطبيق**، الإسكندرية: منشأة المعارف 1979 .

30) معهد الأبحاث التطبيقية، الأريج، **البيئة في الضفة الغربية**، دراسة بيئية لمنطقة طولكرم، الدراسة الثامنة، فلسطين: القدس، 1996.

31) ناصر، سهيل فوزي: **سوق تراثي في مدينة نابلس**، بحث في جامعة النجـــاح الوطنيـــة فلسطين: نابلس 2001.

32) الهذلول، صالح بن علي وآخرون: **المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية**، 2002

الصحف المحلية

1) جريدة القدس. القدس. 11073 / 21 حزيران 2000، ص18.

2) جريدة القدس. القدس. 12184/ 23 تموز 2003، ص29.

3) جريدة القدس. القدس. 12418/ 18 آذار 2004، ص6.

4) جريدة الحياة . رام الله .3030 / نيسان 2004، ص5

ب) المراجع الأجنبية

1) Abu-AL Shokor. Abedl Fattah, Others: **Industrialization in the West Bank.** An-Najah University. Nablus, Palestine. 1992

2)Lund F.Herbert :**Industrial Pollution Control** . McGraw,Hill , Inc 1971.

3) Ratcliffe. John : **An Introduction to Town and Country Planning** London 1978.

4) Soderman ,S. **Industrial Location Planning ,** New York ,1975

5) Wayne T. Davis, Others: **Air Pollution its Origin and Control,** Addison Wesley Longman, Inc 1998

الملاحق

ملحق رقم (1) مقالات من الصحف الفلسطينية

المقالة الأولى/ الخطوات العملية لإنجاز مدينة نابلس الصناعية.

المقالة الثانية / عدم تقويم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية.

المقالة الثالثة / تحرك فلسطيني رسمي وشعبي لإفشال المخطط الإسرائيلي.

المقالة الرابعة /تشكل الخطر على الإنسان والبيئة .

الخطوات العملية لانجاز مدينة نابلس الصناعية تبدأ نهاية العام الحالي

نابلس - من عماد سعادة - اعرب مسؤولون في وزارة الصناعة وهيئة المدن الصناعية عن اعتقادهم بان الخطوات العملية لتنفيذ مشروع مدينة نابلس الصناعية قد تبدأ قبل نهاية العام الحالي. وقال هؤلاء المسؤولون بان هذا المشروع يقع حاليا على رأس سلم اولوياتهم وقد تم تذليل العديد من العقبات التي كانت تعترض التنفيذ.

جاء ذلك خلال ورشة عمل حول مدينة نابلس الصناعية نظمتها امس الدائرة الاقتصادية لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية وذلك في قاعة غرفة تجارة وصناعة نابلس. وشارك في الورشة التي ادارها رئيس الدائرة الاقتصادية في المركز الدكتور هشام عورتاني كل من الدكتور عبد المالك الجابر مستشار وزير الصناعة والمهندس اسماعيل ابو شحادة مدير عام هيئة المدن الصناعية والمهندس علاء ابو الرب مدير عمليات مدينة نابلس الصناعية والمهندس فاروق زعيتر مدير شركة فلسطين للتنمية والاستثمار «باديكو».

الدكتور عبد المالك الجابر

واشار الدكتور الجابر الى اهمية انشاء المدن الصناعية الفلسطينية ودور ذلك في استقطاب الاستثمارات الخارجية.

واوضح بان المستثمر الخارجي يفكر اولا بمسألة الربح ولذلك لا بد من توفير الحوافز له عبر خلق بنية تحتية فيزيائية واخرى قانونية تحمي استثماراته.

ونوه الجابر الى ان وزارة الصناعة قد عملت على حل هذه المعضلة عبر انشاء المدن الصناعية وايجاد قانون خاص.

واكد اهتمام الوزارة باقامة مدينة نابلس الصناعية حيث تم بذل جهود مضنية من اجل الحصول على التمويل من قبل فرنسا وايطاليا وبنك الاستثمار الاوروبي وقد اصبح هذا التمويل شبه متوفر. كما اشار الى الجهود التي بذلها الوزير ولقاءاته مع اصحاب الاراضي الذين تم استملاك [illegible] في نابلس [illegible] لاقناعهم بالمشروع والبدء باجراءات تحويل الملكية.

واعرب الجابر عن امله في ان يتم [illegible] السنة الحالية.

المهندس ابو شحادة

وفي مداخلته قال المهندس ابو شحادة بان برنامج هيئة المدن الصناعية هدفه خلق صناعة وطنية قادرة على المنافسة ووضع فلسطين على الخارطة الاقتصادية العالمية.

ونوه الى ان هيئة المدن الصناعية تم انشاؤها حديثا بهدف ادارة برنامج طموح لاقامة تسع مدن صناعية منها ٦، في الضفة و٣، في غزة وبالتالي تشجيع الاستثمار.

واوضح ابو شحادة ان المدن الصناعية تقدم للمستثمرين عناصر مهمة من بينها البنية التحتية اللازمة والقانون الذي يوفر الحماية والحوافز وكذلك حرية حركة الاشخاص والبضائع.

المهندس ابو الرب

وقدم المهندس ابو الرب لمحة موجزة عن مشروع مدينة نابلس الصناعية التي سيتم انشاؤها الى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس وتحديدا بين قريتي بيت فوريك وعورتا وقبلان واوصرين على مساحة ١٣٣١ دونما.

واوضح بان التكلفة الاجمالية لهذا المشروع تبلغ ٨٣,٥ مليون دولار وسوف توفر ١٠,٠٠٠ فرصة عمل.

وذكر ابو الرب ان ما تم انجازه حاليا هو استملاك الارض وفتح مكتب للهيئة في نابلس [illegible] واعداد الامور اللوجستية والاتفاق مع بلدية نابلس على تشكيل شركة مطورة [illegible] ونوه في هذا المجال الى دور البلدية [illegible] في تنفيذ المشروع.

و[illegible] الخطوة اللاحقة ستكون صرف التعويضات لاصحاب الاراضي ومن ثم عمل خريطة بالارض وتشكيل شركة مساهمة عامة لتطوير الارض والبحث عن مصادر لتمويل انشاء البنية التحتية.

المهندس فاروق زعيتر

وقدم المهندس فاروق زعيتر مداخلة تحدث فيها عن اهداف «باديكو» المتمثلة في اعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني من خلال انشاء العديد من المشاريع والصناعات. ونوه الى اهمية التخطيط من قبل القطاع الخاص واهمية التفكير بالسوق العالمي لان السوق المحلي يبقى محدودا امام الصناعات المتطورة.

واشار زعيتر الى تأسيس باديكو لشركة فلسطين لانشاء وادارة المناطق الصناعية حيث سيتم انشاء مناطق صناعية في نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية والخليل واريحا

الأربعاء ٢٧/٨/٢٠٠٣
العدد [illegible]
صفحة [illegible]

القدس

عدم تقويم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية في سورية جعل المصانع العامل الثاني لتلوث هواء المدن

دمشق: هشام عدرة: أكد تقرير الوضع البيئي في سورية الذي أعدته وزارة البيئة السورية بالتعاون مع الجهات المعنية أن تدهور نوعية الهواء في المدن الكبرى يعتبر إحدى المشكلات ذات الأولوية البيئية في سورية وإن تلوث الهواء الناتج عن الصناعات يعتبر السبب الرئيسي الثاني بعد الانبعاثات الناجمة عن وسائط النقل خاصة القديمة منها.

وذكر التقرير أن ما يزيد عن تلوث المدن من مصادر صناعية أن معظم المدن السورية محاطة بصناعات مختلفة لا تراعي الاعتبارات البيئية كصناعة الاسمنت والمحاجر ومن التقرير المذكور أن معمل اسمنت مدينة طرطوس في الساحل السوري يتراوح معدل سقوط الغبار منه في الشهر بين ٣٧ و ٨١٫٥ طنا في الكيلومتر المربع أما في القرى المجاورة التي تبعد عن المعمل بنحو خمسة كيلومترات فقد وصل معدل سقوط الغبار إلى ما بين ٦٨ و ١٠٠ طن/ كيلومتر مربع بالشهر، بينما الحد المسموح فيه هو ٩ أطنان/كيلومتر مربع في الشهر. وقد اتخذت عدة إجراءات عاجلة لتطوير وتحديث أنظمة الغبار في معامل الاسمنت مما انعكس ايجابيا على الآثار البيئية الناجمة عن تلوث الهواء، أن ٦٨٪ من المرضى الذين راجعوا مركز طرطوس الصحي يعيشون بالقرب من معمل اسمنت طرطوس، وأن ٥٠٪ ممن راجعوا مركز بانياس الصحي يعيشون قرب معمل توليد الطاقة ومصفاة النفط وأشار التشخيص إلى وجود أمراض [illegible] نتيجة غبار هذه المعامل.

وركز التقرير على وضع إطار عام للتخطيط البيئي في سورية يتضمن الأعمال المقترحة على المدى القصير والمتوسط لمعالجة الأولويات الاستراتيجية التي حددت في إطار خطة العمل الوطنية البيئية. واقترح لتحسين نوعية الهواء الناجم عن التلوث الصناعي وعدم منح تراخيص للمشروعات الصناعية الجديدة قبل إجراء تقويم شامل لآثارها البيئية، والتأكد من مراعاتها للأنظمة والتعليمات البيئية منعا لأي زيادة في تلوث الهواء مستقبلا، وتخفيض الملوثات الغازية والغبار وأنواع الملوثات كافة، خاصة لدى قطاعات صناعة الاسمنت والأسمدة الكيميائية إلى الحدود المسموحة، وتطوير مصفاتي تكرير النفط في حمص وبانياس بحيث يتم إنتاج المازوت والبنزين وفق المواصفات القياسية العالمية المعتمدة



تحرك فلسطيني رسمي وشعبي لإفشال المخطط الاسرائيلي

قرار بمصادرة الاف الدونمات من أراضي قرى لإقامة منطقة صناعية إسرائيلية قرب جنين

تشكل خطرا على حياة الانسان والبيئة

الورش الصناعية مستمرة في الزحف نحو المناطق السكانية المكتظة

* وادي: على اصحاب الورش وضع سلامة المواطن نصب اعينهم

* طنبور: المناطق السكانية مخصصة للسكن وليس للصناعة

المصدر : جريدة الحياة ، ص 5 العدد 3030

ملحق رقم (2) صورة شهادة تقديرية، معرض القاهره الدولي



جمهورية مصر العربية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

G.O.I.E.F

الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدوليه

معرض القاهرة الدولي

٣ - ٣١ مارس

يتشرف

الدكتور يوسف بطرس غالي
وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية

بإهداء

شركة مصنع الزجاج الوطني

هذه الشهادة التقديرية بمناسبة الإشتراك فى
معرض القاهرة الدولي الدورة الرابعة والثلاثين

وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية
دكتور يوسف بطرس غالي

ملحق رقم (3) حوافز الاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار1988، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

حوافز الاستثمار

المادة (٢٢)

تمنح الموجودات الثابتة للمشاريع الإعفاءات التالية:

١. تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

٢. تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة، وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع خلال مدة تحددها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وبقرار من الهيئة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

٣. تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية تقرها الهيئة.

٤. تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار هذه الموجودات في بلد المنشأ أو من ارتفاع أجور الشحن، أو تغير في سعر التحويل.

المادة (٢٣)

تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة وفقا للقانون الحوافز الواردة في هذا القانون وفقا للتالي:

١. أي استثمار قيمته من مائة ألف إلى أقل من مليون دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره ١٠% لمدة ثماني (٨) سنوات إضافية.

٢. أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولارا يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره ١٠% لمدة اثنتي عشرة (١٢) سنة إضافية.

٣. أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولارا فما فوق يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره ١٠% لمدة ستة عشر سنة (١٦) سنة اضافية.

٤. المشاريع الخاصة نوعيا ورأسماليا والتي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة

بعد على الربح الصافي بنسبة [illegible] مماثلة.

المادة (٢٤)

١. يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة [illegible] الإعفاءات [illegible] مدة أخرى [illegible] لا يتجاوز خمس (٥) سنوات إذا [illegible] المشروع [illegible] في زيادة [illegible] وخلق فرص العمل ورفع [illegible] التنمية.

٢. إن تحديد مدة الإعفاء بالنسبة للمشروعات التي [illegible] المناطق الصناعية أو المناطق [illegible] الثالثة [illegible] ويصدر قرار من مجلس الوزراء [illegible].

٣. وفي جميع الحالات تزيد مدة الإعفاء للمشروعات [illegible] إذا تجاوزت نسبة [illegible] في الآلات والمعدات [illegible] ولا يدخل في حساب النسبة [illegible] في الأراضي والمباني ويكون [illegible] في الجهة المختصة وتحديد هذه النسبة.

٤. [illegible] ضمانات خاصة للمستثمر [illegible].

المادة (٢٥)

١. [illegible] المستثمر [illegible] المشروع [illegible] القانون خلال مدة (٣٠) يوما من تاريخ [illegible] المشروع [illegible] المنصوص عليها في هذا القانون.

٢. تعتبر الهيئة الموافقة على [illegible] في حال انتهاء مدة [illegible] (٣٠) يوما المخصصة لتقييم [illegible] دون رفض المشروع.

المادة (٢٦)

تحدد اللائحة [illegible] التي يجوز من خلالها [illegible] الهيئة [illegible] المستثمر [illegible] للحصول على الحوافز.

المادة (٢٧)

[illegible] الإعفاءات الضريبية لمدة [illegible] سنوات [illegible] المؤسسات في [illegible] التي وافق عليها مجلس الإدارة [illegible] من تاريخ بداية [illegible] هذه المؤسسات [illegible] للنشاط [illegible] بالتوسع [illegible] في رأس المال [illegible] في إضافة [illegible] جديدة [illegible] زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات [illegible] جديدة.

المادة (٢٨)

[illegible] الضريبية [illegible] على المؤسسات في المشروعات [illegible] المنصوص عليها في المادة [illegible] مجلس الإدارة [illegible] من تاريخ بداية [illegible] تلك المؤسسات [illegible] الزيادة في رأس المال [illegible] المستخدمة في [illegible] السوق [illegible] جديدة [illegible] زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات [illegible]

ملحق رقم (4) مقالات من الصحف الفلسطينية

ا- شركة تطوير مدينة نابلس الصناعية، بلدية نابلس. الدراسة المالية آب 1999.

ب- غرفة تجارة وصناعة نابلس/ مشروع المدينة الصناعية في مدينة نابلس 1992.

ج- السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة الصناعة. الاجتماع الثاني اللجنة الفنية للبنية التحتية لمدينة نابلس الصناعية 1998.



بلدية نابلس

الاجتماع الأول لإطلاق

شركة تطوير مدينة نابلس الصناعية

الدراسة الحالية

نابلس - فلسطين

أيار / 1999


غـرفة تجـارة وصناعـة

نابلـــس

مشـروع المدينـــة الصناعيـــة

فـــي

مدينـــة نابلـــس

Tel. : 02-9987641/2
Fax : 02-9987640
...mallah , P.O. Box : (2073)



وزارة الصناعة
هاتف : ٠٢-٩٩٨٧٦٤١/٢
فاكس : ٠٢-٩٩٨٧٦٤٠
رام الله - ص . ب : (٢٠٧٣)

Ref. : I322A450

التاريخ : 1998/6/7

اللجنة الفنية للبنية التحتية الخارجية لمدينة نابلس الصناعية

الاجتماع الثاني

الحضور :

وزارة الصناعة (م. علام أبو الرب ، م. ممدوح عباس ، م. زياد طحمسة)، وزارة الأشغال العامة (زكريا محمد)، سلطة البيئة (م. محمد الحيارى) ، سلطة المياه (م. حازم كتانة ، م. إياد يعقوب ، م. مصطفى نسيبة)، سلطة الطاقة (م. جمال أبو غوش) ، وزارة الإسكان (د. احمد عامر) ، وزارة الحكم المحلي (م. نصري مرقص)، بكدار (م. مازن الدواني) ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (م. إبراهيم الدجاني) ، بلدية نابلس (م. سمير الطوباسي ، م. جواد شاهين ، م. عماد الحماس) ، الشركة البريطانية الاستشارية (WS ATKINS)، جوانا تشاندرو) ، مركز الاستشارات الهندسية (م. ماجد حمودة) .

الغياب :

وزارة الاقتصاد والتجارة .

مجريات النقاش :

الشركة الاستشارية البريطانية :

قامت الشركة البريطانية بعرض المخطط العام للمدينة الصناعية ، واتضح من المخطط ما يلي :

1 تقسم مدينة نابلس الصناعية إلى ثلاثة أقسام :

أ- المرحلة الأولى والإدارة بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 608 دونم ، بمساحة بناء صناعي تقدر بحوالي 348 دونم ، أي بنسبة استغلال 57٪ .

ملحق رقم (5) بيان صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة/ من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بيـــــان صحفـــــي حول نتائج مسح القوى العاملة

دورة الربع الرابع 2003 (تشرين أول-كانون أول، 2003)

274,000 عاطل عن العمل خلال الربع الرابع من عام 2003

يعتمد هذا البيان على نتائج مسح القوى العاملة الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل رسمي (دوري). وقد تـ
البيانات بين 2003/10/04 و2003/12/31 لتمثل الربع الرابع من عام 2003. كما تمت مقارنة نتائج دورة الربع الرابع 03
نتائج دورة الربع الثالث 2000 أي ما قبل بدء انتفاضة الأقصى، ونتائج دورة الربع الثالث 2003. اعتمد إطار عينة المسح لدور
الرابع 2003 على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997. بلغت عينة المسح لهذه الدورة 7,563 أسرة منها
استمارة مكتملة لتمثيل المجتمع الفلسطيني والخروج بالتقديرات الإحصائية حول مؤشرات سوق العمل.

النشيطون اقتصادياً:

- وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية، انخفض عدد المشاركين في القوى العاملة بمقدار ألفين ما بين الربع الثالث والربع الرابـ
حيث انخفض العدد من 817 ألفاً إلى 815 ألفاً على التوالي، في حين كان عددهم 735 ألفاً في الربع الثالث 2000. وقد أدى
إلى حدوث انخفاض في نسبة المشاركة في قطاع غزة من 38.2% في الربع الثالث 2003 إلى 37.5% في الربع الرابع 3
وانخفضت نسبة المشاركة بشكل طفيف في الضفة الغربية من 42.9% في الربع الثالث 2003 إلى 42.3% في الربع الراب

البطالة:

- ارتفع عدد الذين لا يعملون (سواءاً كانوا يبحثون عن عمل أو لا يبحثون عن عمل) من 271 ألف شخص في الربع الثالث 3
274 ألفاً في الربع الرابع 2003، في حين كان 170 ألف شخص في الربع الثالث 2000، وهذا يشكل ما نسبته 30.9% مـ
العمل في الربع الرابع 2003 وفقاً للتعريف الموسع للبطالة.
- ارتفع عدد العاطلين الذين لم يعملوا ويبحثوا عن عمل في الأراضي الفلسطينية ما بين الربع الثالث والرابع 2003 حيث ارتفع
193 ألف شخص في الربع الثالث إلى 198 ألف شخص في الربع الرابع من عام 2003، في حين كان عددهم 77 ألف شـ
الثالث من العام 2000، وهذا يشكل ما نسبته 24.3% من القوى العاملة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية، مقارنة مـع 6.
الربع الثالث 2003 و10.0% في الربع الثالث من عام 2000 أي ما قبل بدء انتفاضة الأقصى. وقد أشارت النتـائج إلـى
البطالة في الضفة الغربية انخفضت من 21.6% في الربع الثالث 2003 إلى 20.7% في الربع الرابع 2003. في حين ارتـ
قطاع غزة من 27.9% في الربع الثالث 2003 إلى 32.1% في الربع الرابع من نفس العام، (انخفض العدد في الضفة الغر
120 ألفاً إلى 115 ألفاً، مقابل ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة من 73 ألفاً إلى 83 ألفاً).
- أشارت النتائج أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب التخصص العلمي للأفراد الخريجين من مستوى دبلوم متوسط
ارتفعت من 20.8% إلى 21.8% ما بين الربع الثالث والرابع 2003.

العاملون:

- أشارت النتائج إلى ارتفاع في نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية لتصل إلى 16.4% في الربع الرابع 03
مع 14.7% في الربع الثالث 2003، في حين كانت النسبة 11.3% في الربع الثالث 2000. أما في قطاع غزة فقد انخفضت
من 17.1% في الربع الثالث 2003 الى 15.9% في الربع الرابع 2003، كما أشارت النتائج إلى انخفاض في نسبة العاملين

التجارة والمطاعم والفنادق في الضفة الغربية ما بين الربع الثالث والرابع 2003، حيث انخفضت النسبة من 22.4% إ
في حين ارتفعت في قطاع غزة من 16.8% في الربع الثالث 2003 إلى 17.6% في الربع الرابع من نفس العام.

- لوحظ ارتفاع في نسبة العاملين لحسابهم الخاص في الأراضي الفلسطينية ما بين الربع الثالث والرابع 2003 (من 27.2%)، كما أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة المستخدمين بأجر في الضفة الغربية من 56.0% في الربع الثالث 55.2% في الربع الرابع 2003، وانخفاض آخر في قطاع غزة من 63.1% إلى 62.9% ما بين الربع الثالث والرابع
- انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات ما بين الربع الثالث والرابع 2003 حيث وصل عددد شخص في الربع الرابع 2003 مقارنة مع 59 ألف في الربع الثالث 2003. وانخفاض آخر في العدد من قطاع غزة مر 4 آلاف مقارنة ما بين نفس الفترة. مع العلم أن عدد العاملين هو العدد الفعلي الذي تمكن من دخول إسرائيل وإيجاد عمـ يمكن مقارنته مع عدد تصاريح الدخول الصادرة.

الأجور:

- انخفضت القيمة الاسمية لمعدل الأجر اليومي الصافي للمستخدمين بأجر في جميع المناطق ما بين الربع الثالث والرابع 3 الضفة الغربية انخفض معدل الأجر اليومي من 74.0 شيكل في الربع الثالث 2003 إلى 72.5 شيكل في الربع الرابع 03 كان المعدل 70.3 شيكل في الربع الثالث 2000. وارتفع خلال نفس الفترة في قطاع غزة من 52.2 شيكلاً إلى 55.3 حين بلغ المعدل 50.4 شيكل في الربع الثالث 2000، وارتفعت أيضاً معدلات الأجور اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر والمستوطنات من 125.6 شيكلاً في الربع الثالث 2003 إلى 131.8 شيكلاً في الربع الرابع من عام 2003، في حين بلـ 110.8 شيكلاً في الربع الثالث 2000.

الإعالة والفقر:

- ارتفعت نسبة الإعالة[2] الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من 4.8 في الربع الثالث من عام 2000 إلى 6.0 في الربع ا 2003 أي بمعدل ارتفاع 25.0% ما بين الربع الثالث 2000 والربع الرابع 2003، حيث ارتفعت من 4.3 إلى 5.4 في ا بمعدل ارتفاع 25.6%، وارتفعت كذلك في قطاع غزة من 5.9 إلى 7.7 بمعدل ارتفاع 30.5%. بينما بلغت النسبة في ا لغربية وقطاع غزة 5.3 و 7.4 في الربع الثالث 2003 على التوالي.
- ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر الذين أجورهم الشهرية اقل من خط الفقر الوطني[3] من 43.5% في الربع الثالث 2000 إ في الربع الرابع 2003 (بمعدل ارتفاع مقداره 35.9%).

عمل الأطفال:

- انخفض عدد الأطفال الذين أعمارهم 10-14 سنة المشاركين في القوى العاملة (العاملين والباحثين عن عمل) في الضفة الربع الثالث والرابع 2003 من 6,819 طفل إلى 3,766 طفل (أي بانخفاض نسبته 44.8% ما بين الربع الثالث والرابع حين ارتفع العدد في قطاع غزة من 1,441 إلى 1,739 طفل (أي بارتفاع نسبته 20.7%).

المشاكل والصعوبات التي تواجهها المنشآت:

تواجه المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية العديد من الصعوبات نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المختلفة. حيث أظهرت النتائج أن 12.1% فقط من أصحاب ومدراء المنشآت الاقتصادية يرون أن أعمالهم لم تواجه أية مشكلة خلال الأشهر الستة الماضية، و17.5% خلال الشهر الماضي، مقابل 87.9% كانوا يواجهون العديد من المشاكل والصعوبات خلال الأشهر الستة الماضية و82.5% خلال الشهر الماضي، حيث واجه 40.9% من أصحاب ومدراء المنشآت الاقتصادية صعوبات في الحصول على المواد الأولية والمدخلات اللازمة لعملية الإنتاج خلال الشهر الماضي، وواجه 28.1% صعوبات في وصول العاملين إلى أماكن عملهم، وواجه 21.2% صعوبات في شحن المنتجات وتسويقها، كذلك لم يتمكن 23.4% من أصحاب ومدراء المنشآت الاقتصادية من العمل بشكل منتظم بسبب منع التجول، و1.9% لم يتمكنوا من العمل بشكل منتظم بسبب تدمير المنشأة، بينما يعاني 45.3% منهم من مشاكل مالية وقلة التسهيلات البنكية، و22.0% يعانون من مشاكل أخرى.

4-3 البطالة (معايير ILO):

بلغت نسبة البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية 24.3%، بواقع 20.7% في الضفة الغربية مقابل 32.1% في قطاع غزة.

بلغ معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والجنس (معايير ILO) كما يلي (%):

العمر	ذكور	إناث	المجموع
19-15	41.7	19.4	40.1
24-20	34.5	38.2	35.2
29-25	24.4	20.3	23.7
34-30	21.1	12.8	19.7
39-35	22.9	12.9	21.3
44-40	24.4	6.8	21.6
49-45	21.3	6.6	19.0
+50	18.6	1.9	16.1
المعدل العام	[illegible]	17.1	24.3

بلغ معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والمنطقة (معايير ILO) كما يلي (%):

العمر	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
19-15	37.2	46.8	40.1
24-20	29.8	46.1	35.2
29-25	19.1	32.8	23.7
34-30	18.6	22.1	19.7
39-35	19.2	25.9	21.3
44-40	17.4	31.2	21.6
49-45	13.0	30.7	19.0
+50	12.5	23.8	16.1
المعدل العام	20.7	32.1	24.3

بلغ معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات الدراسة والجنس (معايير ILO) كما يلي (%):

سنوات الدراسة	ذكور	إناث	المجموع
0	19.7	0.7	9.4
6-1	32.1	3.3	28.3
9-7	27.5	4.8	25.6
12-10	27.0	13.5	25.6
+13	16.6	28.9	20.2
المعدل العام	25.7	17.3	24.3

النتائج الرئيسية حسب التعريف الموسع للبطالة

دورة الربع الرابع 2003 (تشرين أول- كانون أول، 2003)

توزع الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل والمنطقة (تعريف موسع) كما يلي:

المنطقة	داخل القوى العاملة		خارج القوى العاملة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الضفة الغربية	609,000	46.4	704,000	53.6	1,313,000	100
قطاع غزة	282,000	40.7	411,000	59.3	693,000	100
الأراضي الفلسطينية	891,000	44.4	1,115,000	55.6	2,006,000	100

توزع القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مركبات القوى العاملة الأساسية والمنطقة (تعريف موسع) كما يلي:

المنطقة	العمالة		البطالة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الضفة الغربية	440,000	72.2	169,000	27.8	609,000	100
قطاع غزة	177,000	62.4	105,000	37.6	282,000	100
الأراضي الفلسطينية	617,000	69.1	274,000	30.9	891,000	100

جدول 13: توزيع الاسر الفلسطينية حسب الحاجة الاكثر أهمية للتجمعات السكانية والمنطقة (كانون اول 2003)

Table 13: Distribution of Palestinian Households by the Most Important Need of Locality and Region, (December 2003)

The Most Important Needs	قطاع غزة Gaza Strip %	الضفة الغربية West Bank %	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory %	الحاجات الأكثر أهمية
Create jobs	55.1	41.5	46.6	خلق فرص عمل
Health Services	2.8	16.7	11.3	خدمات صحية
Food assistances	6.2	4.8	4.7	مساعدات غذائية
Education Services	3.9	6.3	6.7	خدمات تعليمية
Infrastructure Project	29.0	15.7	20.3	تطوير البنية التحتية
No Need	2.1	10.7	7.7	لا يوجد حاجة
Don't know	0.2	7.1	4.7	لا أعرف
Total	100	100	100	المجموع

متغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية لاتجاهات الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية

Main Changes on the Indicators of Attitudes of Palestinians in the Palestinian Territory

Indicator	*December 2003 كانون أول (%)		*November 2003 تشرين ثاني (%)		*October 2003 تشرين أول (%)		*September 2003 أيلول (%)		المؤشر
	خلال الستة شهور القادمة Next six Months	خلال الشهر القادم Next Month	خلال الستة شهور القادمة Next six Months	خلال الشهر القادم Next Month	خلال الستة شهور القادمة Next six Months	خلال الشهر القادم Next Month	خلال السنة القادمة Next Year	خلال الشهر القادم Next Month	
[illegible]	32.2	[illegible]	[illegible]	27.3	[illegible]	34.2	[illegible]	20.9	الأسر المتفائلة بتحسن الوضع الأمني
[illegible]	20.1	[illegible]	[illegible]	[illegible]	31.9	[illegible]		21.2	الأسر المتفائلة بتحسن إمكانية [illegible]
[illegible]	41.9	[illegible]	[illegible]	[illegible]	43.7	[illegible]	[illegible]	[illegible]	المتعطلين [illegible]
[illegible]	63.2	[illegible]	[illegible]	52.8	55.3	20.5	[illegible]	43.0	[illegible] احتياجات الأسرة
[illegible]	42.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	43.3	[illegible]	55.0	33.3	[illegible] احتياجات [illegible]

* Data Collection for September took place during [illegible]

* Data Collection for October took place during [illegible]

* Data Collection for November took place during [illegible]

* Data Collection for December took place during [illegible]

* [illegible] 2003

* [illegible] 2003

* [illegible] 2003

* [illegible] 2003

جدول 9: اتجاهات الفلسطينيين حول إمكانية أفراد الأسرة في الحركة والتنقل هذا الأسبوع مقارنة مع الأسبوع الماضي حسب المنطقة (كانون أول 2003م)

Table 9: The Attitude of Palestinians Towards the Ability for Household Members of Movement of this Week Compared to the Last Week by Region (December 2003)

Ability for household members to move	غزة Gaza Strip %	الضفة الغربية West Bank %	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory %	الحركة والتنقل
Significantly easier this week	[illegible]	5.3	[illegible]	[illegible]
Relatively easier this week	[illegible]	15.9	15.1	[illegible] الأسبوع
Have not changed	[illegible]	61.0	57.5	[illegible]
Somewhat harder this week	5.8	3.1	4.2	[illegible]
Significantly harder this week	[illegible]	5.2	4.8	أكثر هذا الأسبوع
Don't know	0.4	3.5	5.1	
Total	100	100	100	

جدول (Cont.) عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئة حجم العمالة في محافظة نابلس

Table (Cont.): Number of Establishments in Operation in the Private Sector and Government Companies by Principal Economic Activity and Employment Size in Nablus Governorate

SIC	Economic Activity	فئة حجم العمالة / Employment Size: 100+	50-99	20-49	10-19	5-9	0-4	المجموع Total	النشاط الاقتصادي	رمز
45	Construction	1	[illegible]	3	11	7	51	72	الانشاءات	
G	Wholesale and Retail; Repair of Motor	0	[illegible]	2	38	45	4136	4539	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	
50	Sale, & repair of motor vehicles	0	6	3	9	33	773	831	[illegible]	
51	Wholesale trade & commission trade	0	[illegible]	4	25	53	413	497	[illegible]	
52	Retail trade, repair of personal goods	0	[illegible]	2	5	27	1940	1963	[illegible]	
H	Hotels and Restaurants	0	[illegible]	[illegible]	5	5	497	416	الفنادق والمطاعم	
55	Hotels & restaurants	0	[illegible]	[illegible]	5	5	399	414	الفنادق والمطاعم	
I	Transport, Storage and Communications	1	[illegible]	1	1	6	65	78	النقل والتخزين والاتصالات	
60	Land transport	0	[illegible]	1	1	[illegible]	51	50	النقل البري	
63	Supporting & auxiliary transport	0	[illegible]	0	[illegible]	[illegible]	34	39	[illegible]	
64	Post & telecommunications	1	[illegible]	0	[illegible]	[illegible]	6	9	[illegible]	
J	Financial intermediation	1	[illegible]	6	12	6	54	[illegible]	الوساطة المالية	
65	Financial intermediation	0	[illegible]	[illegible]	3	1	[illegible]	6	الوساطة المالية	
66	Insurance & pension funding	1	[illegible]	0	4	2	3	[illegible]	التأمين	
67	Activities for financial intermediation	0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	86	8	[illegible]	
K	Real Estate, Renting and Business Activities	0	[illegible]	[illegible]	11	56	[illegible]	282	[illegible]	
70	Real estate activities	0	[illegible]	0	[illegible]	0	5	[illegible]	[illegible]	
71	Renting of machinery without operator	0	[illegible]	0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
72	Computer & related activities	0	0	0	[illegible]	[illegible]	8	[illegible]	[illegible]	
73	Research & development								البحث والتطوير	
74	Other business activities	0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	31	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
M	Education	1	2	[illegible]	13	45	[illegible]	[illegible]	التعليم	
80	Education	1	2	[illegible]	13	45	[illegible]	[illegible]	التعليم	
N	Health and Social Work	5	2	4	11	15	275	[illegible]	الصحة والعمل الاجتماعي	
85	Health & social work	2	2	4	11	15	275	[illegible]	الصحة والعمل الاجتماعي	
O	Other Community, Social and Personal Service Activities	0	0	2	10	33	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
91	Activities of membership organizations	0	0		6	6	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
92	Recreational, cultural & sporting	0	0		4	11	[illegible]	87	[illegible]	
93	Other service activities	0	0	8	0	3	[illegible]	211	[illegible]	
	Total	13	20	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	المجموع	

[illegible] خلال الفترة 1995-2003 (المصدر ILO)

المؤشر	1995	1995	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	Q4 [illegible]	Q4 [illegible]	Q4 2002	Q2 2002	Q2 [illegible]	Q4 2002	Q1 2003	Q2 2003	Q3 2003	Q4 03
[illegible]	29.0	13.5	[illegible]	11.1	41.6	41.5	[illegible]	30.1	[illegible]	[illegible]	29.2	26.7	[illegible]	[illegible]	25.7	28.1	[illegible]	41.3	40.5
[illegible]	69.7	[illegible]	[illegible]	[illegible]	82.8	80.3	90.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	62.8	59.8	67.3	[illegible]	68.7	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	13.9	[illegible]	5.5	[illegible]	5.3	4.4	4.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	5.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	18.7	33.8	[illegible]	14.4	[illegible]	[illegible]	22.5	31.1	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	23.6	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	21.6	21.3
العاملين في الزراعة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	14.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	17.6	[illegible]	17.5	[illegible]	15.4
العاملين في [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	19.7	14.6	13.9	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	1.0	12.7	11.5	12.2	[illegible]	[illegible]
العاملين في [illegible]	19.8	[illegible]	10.4	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	12.9	[illegible]	15.9	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	12.8	[illegible]	[illegible]	[illegible]
العاملين في الخدمات	25.6	29.2	25.2	27	21.3	22.9	[illegible]	35.9	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	35	34.9	33.0	[illegible]	[illegible]
العاملين في [illegible]	18.3	[illegible]	26.9	[illegible]	25.7	[illegible]	16.1	14.2	[illegible]	13.6	13.7	18.1	15.2	[illegible]	15.2	[illegible]	14.1	[illegible]	[illegible]
العاملين في [illegible]	25.5	24.6	24.5	24.7	22.7	22.0	15.6	7.5	[illegible]	21.5	16.2	[illegible]	15.2	[illegible]	17.8	18.5	18.3	19.5	[illegible]
العاملين في [illegible]	16.2	14.1	15.1	[illegible]	[illegible]	13.8	13.7	[illegible]	[illegible]	22.1	9.1	[illegible]	7.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	16.8	[illegible]
[illegible]	6.0	[illegible]	5.3	[illegible]	5.5	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	4.5	[illegible]	[illegible]	4.2	3.7	3.3	3.5	[illegible]	[illegible]
[illegible]	41.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	23.0	26.8	20.8	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	27.5	23.3	20.7	26.7	27.2
[illegible] بأجر	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	55.5	[illegible]	55.3	[illegible]	57.5	[illegible]	55.5	58.2	57.4
[illegible]	12.2	10.2	9.1	7.5	11.2	9.7	5.3	10.2	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	11.1	[illegible]	[illegible]	[illegible]	12.7	11.3	11.3
[illegible]	21.0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	22.8	23.2	23.1	23.1	23.3	22.8	23.3	22.7	23.1	[illegible]	[illegible]	22	23.3	23.2	22.8
[illegible] الأسبوعية	47.1	[illegible]	41.0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	12.2	[illegible]	11.7	[illegible]	43.7	43.7	41.1	41.5	[illegible]	40.5	41.3	[illegible]	[illegible]
[illegible]	40.3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	61.3	61.1	57.7	62.2	64.8	57.7	57.7	57.5	57.7

[illegible]

[illegible]

جدول 27: توزيع أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية حسب آرائهم حول المشاكل التي واجهتها المنشأة خلال الشهر الماضي والستة أشهر الماضية حسب المنطقة، كانون ثاني 2004

Table 7: Distribution of Owners/Managers of the Economic Establishments According to their Viewpoints of the Problems Faced the Establishment During the Past Month and Past Six Months by Region, January 2004

Problem	Gaza Strip قطاع غزة: Past Six Months % خلال الستة أشهر الماضية	Gaza Strip: Past Month % خلال الشهر الماضي	West Bank الضفة الغربية: Past Six Months % خلال الستة أشهر الماضية	West Bank: Past Month % خلال الشهر الماضي	Palestinian Territory الأراضي الفلسطينية: Past Six Months % خلال الستة أشهر الماضية	Palestinian Territory: Past Month % خلال الشهر الماضي	المشكلة
Business did not suffer	28.8	48.7	8.7	14.1	12.1	[illegible]	لم تواجه مشكلة
Difficulties in acquiring needed raw materials or inputs	20.9	20.8	48.8	46.7	43.4	40.8	صعوبات في الحصول على المواد الأولية اللازمة للإنتاج
Problems of employees reaching place of work	15.1	15.4	45.3	38.2	37.3	28.3	صعوبات في وصول العاملين إلى مكان العمل
Unable to open/operate/work because of curfew	0.1	0.1	41.1	32.2	30.0	23.4	لم تتمكن من فتح/تشغيل/العمل بشكل كامل بسبب منع التجول
Unable to open/operate/work because of direct damage	0.6	0.6	[illegible]	2.2	9	1.6	لم تتمكن من فتح/تشغيل/العمل بسبب تضرر المنشأة
Unable to open/operate/work because of physical	0.6	0.0	13.4	0.5	8.5	0.3	لم تتمكن من فتح/تشغيل/العمل بسبب الإغلاق
Difficulties in marketing final goods in market	10.5	10.6	37.4	25.7	33.2	21.2	صعوبات في تسويق المنتجات في السوق
Financial problems or unable to obtain bank loans	38.7	30.0	54.2	44.1	50.5	45.3	مشاكل مالية وقلة السيولة من البنوك
Others	27.2	37.1	16.0	15.8	22.[illegible]	22.0	أخرى

جدول 6: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية حسب إمكانية وصول العاملين للعمل خلال الشهر الماضي والشهور الستة الماضية والمنطقة (كانون ثاني 2004)

Table 6: Percent Distribution of the Economic Establishments by Ability of Workers to Reach Place of Work in the Past Month and Past Six Months and Region (January 2004)

Ability of workers to reach establishments	Time Period and Region المنطقة والفترة الزمنية						إمكانية وصول العاملين للمنشآت
	قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory		
	خلال الشهور الستة الماضية Past Six Months %	خلال الشهر الماضي Past Month %	خلال الشهور الستة الماضية Past Six Months %	خلال الشهر الماضي Past Month %	خلال الشهور الستة الماضية Past Six Months %	خلال الشهر الماضي Past Month %	
Impossible	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	مستحيل
Very difficult	4.2	3.5	7.9	6.3	8.9	4.9	بصعوبة بالغة
Difficult	4.0	4.9	27.3	12.2	20.5	10.2	بصعوبة
Few problems	10.8	7.1	20.1	20.9	17.6	17.1	كانت توجد بعض المشاكل
No problem at all	81.0	84.5	31.8	46.5	45.3	58.4	لم يكن هناك أي مشكلة
Not Applicable	0.0	0.0	12.9	13.0	9.3	9.3	لا ينطبق
Total	100.0	100.0	100.0	100.0 *	100.0	100.0	المجموع

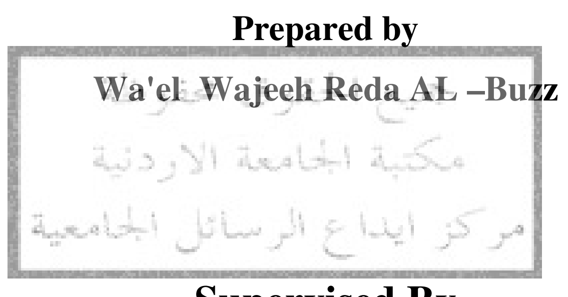
An - Najah National University

Faclty of Graduate Studies

Determinants of Establishing the Industrial Estates in Nablus Governorate and their Impacts on the Environment, Society and Industrial Education

Prepared by

Wa'el Wajeeh Reda AL –Buzz



Supervised By

Dr. Ali Abdel Hamid

Dr. Aziz Saleem Dweik

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies, at An –Najah National University, Nablus, Palestine

2004

Determinants of Establishing the Industrial Estates in Nablus Governorate and their Impacts on the Environment ,Society and Industrial Education

Prepared by

Wa'el Wajeeh Reda AL –Buzz

Supervised By

Dr. Ali Abdel hamid

Abstract

Nablus, the largest city in Palestine, is the district capital of the north West Bank. It's centrally located within the Palestinian National Authority areas. It's also located on a major traffic artery leading to the Kingdom of Jordan and major population and business centers in the West Bank. Nablus is also considered the business center in the West Bank. Major thoroughfares and roads pass through and near to the city connecting the business, commercial and industrial centers of the Palestinian Authority controlled areas given these advantages, Nablus has attracted a considerable number of industries, both traditional and modern. The city , relatively densely populated and mainly industrial, exports its products to other areas including Jordan. Given its proximity to border crossings in the west and the east.

In addition, Nablus is home for a number of academic and vocational institutions which have turned out high quality professionals in a wide range of fields. These institutions have played a leading role in advancing vocational training and education in the region. In the east, the city has an industrial zone which is home for various industries and traditional crafts. The zone has on it Hisham Hijawi College of Technology as well as Nablus Vocational Secondary School. These two institutions supply the industrial sector in the city with technicians and skillful workers. In addition, these institutions provide summer training courses for students. In the city center, there are several light handicraft industries.

Given the natural population growth in the city, there has been an increase in the problems facing the development and improvement of these industries. One of these problems in the environmental impact on the population and natural resources.

Due to the burgeoning need for these industries and professions, the universities and vocational colleges have contributed to the reinforcement of the industrial sector by supplying it with qualified people and by providing their consultancy services. In the last ten years there has been a remarkable expansion in land uses to make room for horizontal expansion of the industrial sector, thus absorbing surplus work force and reducing rampant unemployment given the political turmoil in Palestine and in

Nablus in particular. The academic and vocational institutions have also contributed to raising standard of living.

The most challenging problems now facing the city and its industries are economic, social and environmental. Realizing the potential problems, the Chamber of Commerce and Industry in Nablus drafted a proposal for an industrial zone in the east of the city and submitted it to the Israeli Occupation authorities in 1992.However, the authorities imposed conditions and restrictions on the proposed project. In so doing, the project was ribbed in the bud. After the advent of the Palestinian National Authority (PNA) in 1994, the Nablus Municipality submitted the same proposal to the Ministry of Industry and Palestine Industrial Estate and Free Zone Authority. For its part, the PNA began to recruit investors through a number of investment programs. It also introduced a number of laws to promote investment and attract both Palestinian and foreign entrepreneurs. Several areas were also selected for the creation of the projects. However, the PNA faced difficulties in land purchase and ownership and financing parties, thus leading to the halt of the project implementation in 2000. Several reasons were behind the stoppage of the project implementation. The first and foremost has been the Israeli occupation which always works to kill the Palestinian economy by all means and ways. The PNA also found itself unable to protect and support the national industries. Third, there was a lack of awareness and participation from the public to protect

national industries and boycott Israeli and foreign products. As a result, the industrial sector has been hit hard to the extent that it has almost become paralyzed. The sector has lost a significant percentage of its work force.

This study examined the goals and potentials of the industrial zones as well as the environmental criteria necessary for the protection of population, human resources and property from all farms of pollution. The study also identified several obstacles (internal and external) preventing the establishment of the industrial zone. Further, the study investigated the environmental damage caused by industries located with in the limits of the population centers. These environmental effects include industrial effluents and waste such as dust, noise pollution which have health problems on people. The study concluded with several findings and recommendations which can be considered guidelines to reduce or overcome industries' impact on human health and natural resources and bring back balance between the need for industrial development and protection of natural resources.